جامعـــة 8 مـــاي 1945 قالمـــة

كليـــة الحقـوق والعلـوم السياسيـــة

قسـم العلوم السياسية

الدور الإستـــراتيجي لمضيـــق هرمـــز وإنعكاساتـــه على الأمـــن الطاقـــوي في منطقـــة الخليـــج العربـــي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد (ل.م.د) في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية ودراسات أمنية

إعـــداد الطلبـــة:

1- سميحة غالمي

2- كنزة عشاشة

إشـــراف الأستاذ:

عبد الغاني دندان

أعضاء لجنة المناقشة

الرقـــم	الأستـــاذ	الجامعـــة	الرتبـة العلميـة	الصفـــة
01	أ. اليامين بن سعدون	جامعة قالمة	أستاذ مساعد – أ –	رئيسا
02	أ. عبد الغاني دندان	جامعة قالمة	أستاذ مساعد – أ –	مشرفا ومقررا
03	أ. رياض مزيان	جامعة قالمة	أستاذ مساعد – أ –	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2016/2015

بسم الله الرحمان الرحيم

«وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ
وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ
فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ (106)»

صدق الله العظيم

(سورة التوبة،الاية: 106)

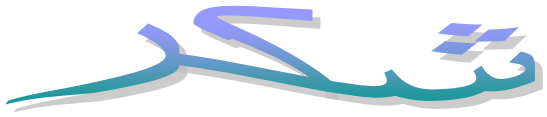

« قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (162)

لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ (163)».سورة الأنعام .

إذا كان الخالق الكامل المستغني عن مخلوقاته

يستحب الشكر من عباده ليزيدهم من فضله، فلا شك إن الشكر الأول

و كامل الامتنان لله عزوجل على توفيقه لنا و عونه في مشوار حياتنا ،

فان فاتنا اجر الأصالة فلا اقل من اجر الاجتهاد.

"الحمد لله كثيرا طيبا مباركا فيه".

نتقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذ المشرف على إخلاصه وعمله

المتفاني في انجاز هذا العمل "عبد الغاني دندان ".

كما نتقدم بالشكر إلى لجنة المناقشة وكافة أساتذة قسم العلوم

السياسية

-قالمة-

كل الشكر والاحترام والتقدير

سميحة-كنزه

إهداء

إليكما يامن احتويني بحنانهما وغمراني بعطفهما إلى من تزهو حياتي ببسمتهما وينشرح صدري لسررهما ،إليكما يامن أحيا بفضلكما اهدي هذا العمل وأدعو"ربي أحفظهما كما ربياني صغرا" إلى اعز ما املك في هذه الدنيا .

"والدي الكريمين"

إلى حروف السعادة في حياتي اخويا "حسام الدين،عبد الصمد إياد"

إلى القلوب الرائعة والنفوس الصافية اخواتي "حنان،زينب ماريا،سوسن ،عائشة.

إلى من كانت تدعمني وعلمتني الحرف خالتي الأستاذة "نصيرة" وشمعة بيتها "أنيس"

إلى من كانت تأخذ بيدي ولم تبخل عليا بالنصائح صديقتي العزيزة "كريمة"

إلى صديقتي "رحمة" التي لم تبخل عليا بالجهد والمساعدة.

والى كل طلبة العلوم السياسية دفعة علاقات دولية ودراسات أمنية 2016/2015

سهيجة

اهداء

".....رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ "

سورة النمل، الآية (19)

إلى الذين أمر ربي ببرهما وما كنت لأصل إلى ما وصلت إليه لو لا توفيق من الله و دعواتهما إلى "الوالدين الكريمين"

إلى أشقاء روحي" أخواتي و إخوتي"

إلى روح أخي الذي لم تلده أمي رحمه الله "يوسف مميسي"و أسكنه فسيح جناته

إلى من ساندني و كان دعما لي وآمل فيه خيرا إنشاء الله "فارح عمار"

إلى كل الأصدقاء و كل من ساهم في إتمام هذا العمل و لو بالكلمة الطيبة

كنزة

ملخص الدراسة

تركز هذه الدراسة من جهة، على إبراز دور مضيق هرمز على الأمن الطاقوي في الخليج العربي، فضلا عن أهمية موقعه الاستراتيجي الذي يشكل محورا استراتيجيا للمنطقة، ما أدى إلى انجذاب القوى الكبرى الطامعة للاستيلاء عليه، وظهور النوايا المعلنة والخفية لها. إذ وظفت وسائل استراتيجية وآليات جديدة تصب في قالب مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى، دون مراعاة لخصوصية المكان وحساسيته، الشيء الذي جعل من المنطقة مكان لتصفية الحسابات فيما بين القوى المتنافسة، فكان لها الأثر البالغ في طرح الكثير من التساؤلات، لعل أبرزها حول الدور الاستراتيجي لمضيق هرمز على الأمن الطاقوي في منطقة الخليج العربي.

ومن جهة أخرى، تحاول الدراسة التأكيد على أهمية الطاقة كمحدد أمني في منطقة الخليج وارتباطها بمضيق هرمز، حيث شهدتا لمنطقة –وبالأخص المضيق– العديد من التحولات المرتبطة بالبعد الأمني للطاقة. وتحاول تفسير التجاذب والتنافر بين العوامل المتحكمة في الأمن الطاقوي للفواعل الرئيسية في المنطقة، جراء الاضطرابات والتذبذبات في أسعار النفط من خلال العرض والطلب، وبالتالي الانعكاسات والمحتملة والآثار المترتبة عن هذه التفاعلات.

Abstract

This study focuses on the one hand to highlight the role of the Strait of Hormuz on the energy security in the Persian Gulf, as well as the importance of strategic location, which is a strategic hub in the region, which led to the attraction of the big powers greedy for taking over it, and the appearance of the declared and its hidden intentions. it hired media strategy and mechanisms pour into the new economic interests template in the first place, without taking into account the specificity of the place and its sensibility, the thing that has made the region a place to settle scores between rival forces, was the bigest impact of it to ask a lot of questions, most notably about the strategic role of the Strait of Hormuz on the energy security in the Arabian Gulf region.

On the other hand, the study is trying to confirm the importance of energy security as a criterion in the Gulf region and its relation to the Strait of Hormuz, which saw the region- particularly the Straits -of many of the transformations Associated with the security dimension of energy. And trying to interpret the attraction and repulsion between the controlling factors in the energy security of the main the actors in the region, due to the unrest and fluctuations in oil prices through supply and demand, and therefore the potential repercussions and implications for these interactions

الخطـــــة

مقدمة

الفصل الأول: الأهمية الجيواستراتيجية لمضيق هرمز

المبحث الأول: الجغرافيا السياسية لمضيق هرمز

مطلب أول: الموقع الجغرافي لمضيق هرمز

مطلب الثاني: أهم الجزر التابعة للمضيق

المبحث الثاني: الأهمية التاريخية لمضيق هرمز

مطلب الأول: مضيق هرمز بين الماضي والحاضر

مطلب الثاني: التنافس الدولي للسيطرة على المضيق

المبحث الثالث: الأهمية الاقتصادية لمضيق هرمز

مطلب الأول: مضيق هرمز بعد اكتشاف النفط

مطلب الثاني: صادرات النفط عبر المضيق

المبحث الرابع: الأهمية الإستراتيجية للمضيق بالنسبة للخليج العربي

مطلب الأول: الخليج العربي: دراسة في الموقع والأهمية

مطلب الثاني: التنافس الدولي على الخليج العربي

مطلب الثالث: مضيق هرمز ومصالح دو الخليج العربي

الفصل الثاني: الأمن الطاقوي في منطقة الخليج العربي

المبحث الأول: الأمن الطاقوي المفهوم والأنواع

مطلب الأول: مفهوم الأمن الطاقوي

مطلب الثاني: تحولات الطاقة

المبحث الثاني: التأثيرات الجيوسياسية للطاقة

مطلب الأول: سياسات العرض والطلب على الطاقة

مطلب الثاني: النفط عامل استقرار أو عدم استقرار

المبحث الثالث: معادلة الطاقة والأمن في منطقة الخليج العربي

مطلب الأول: النفط كمورد طاقوي في الخليج العربي

مطلب الثاني: الوضع الإقليمي والدولي لمنطقة الخليج بعد اكتشاف النفط

مطلب الثالث: الأمن واللاأمن الطاقوي بين الوفرة وندرة الموارد

الفصل الثالث: الإنعكاسات الإستراتيجية لمضيق هرمز على الأمن والطاقة في منطقة الخليج العربي

المبحث الأول: التداعيات الأمنية في مضيق هرمز

مطلب الأول: حرب الناقلات

مطلب الثاني: حرب الأنابيب

مطلب الثالث: أثر العامل النووي الإيراني

المبحث الثاني: أمن الطاقة في مضيق هرمز

المطلب الأول: المخاطر التي تواجه نقل الطاقة

المطلب الثاني: تأثير إغلاق المضيق على الطاقة

المبحث الثالث: الآثار الجيو إستراتيجية لإغلاق مضيق هرمز

مطلب الأول: الدول المتضررة من إغلاق المضيق

مطلب الثاني: تأثير المضيق على دول المنطقة

المبحث الثالث: مستقبل الأمن والطاقة في مضيق هرمز

مطلب الأول: التقديرات العالمية لطلب نفط الخليج

مطلب الثاني: الرؤية المستقبلية للأمن في مضيق هرمز

خاتمة

المقدمة

مقدمـــــــة

مقدمة:

تعد منطقة الشرق الأوسط وخاصة منطقة الخليج العربي أكثر بقاع العالم عرضة للاضطرابات وعدم الاستقرار، حيث تساهم مطامع الدول الكبرى على مخزونها وإنتاجها لضخم من غاز ونفط وموارد باطنية، في زيادة حدة الصراع وهو ما جعلها منطقة تجاذب بين القوى الإقليمية والدولية.

ويكتسب الخليج العربي وممرها لحيوي اهتماما كبيرا من قبل المنطقة خاصة والعالم عامة، حيث برزت أهمية مضيق هرمز منذ القديم كمعبر لحركة التواصل فيما بين الشرق والغرب لربطه دول آسيا الشرقية بدول آسيا الغربية، ولكونه معبرا مائيا هاما لكثير من السفن التجارية وناقلات النفط خصوصا.

إن مضيق هرمز يشكل الممر النفطي الرئيسي لدول الخليج العربي، والذي يربطها بالمحيط الهندي من ثم إلى العالم ليتحكم بمرور معظم ناقلات نفط العالم المصدرة من دول الخليج، وما يضمن سلامة الأمن والطاقة في المنطقة، وأن أي اضطراب يحدث على مستوى المضيق فإنه يؤثر على الوضع الأمني في المنطقة ككل، وخصوصا في ظل انطلاق صيحات التهديد بإغلاقه في وجه الملاحة البحرية، أو في ظل تزايد مخاطر الألغام التي زرعت على طول سواحل الممرات المائية الدولية، وخاصة في مسار ناقلات النفط المتجهة من وإلى المناطق المحددة.

وفي ظل هذه التوتر والقلق قديما وحديثا، أصبحت منطقة الخليج العربي تعيش في تخوف وتوتر دائم. ذلك أن سلامة الأمن الطاقوي الخاص بها مرتبط بمستوى الأمن وسلامة الملاحة في المضيق، وأن جميع صادرات النفط والغاز لدول الخليج تشكل الأمن الطاقوي في المنطقة وتتأثر بالدور الاستراتيجي الذي يلعبه المضيق، وهو ما يضع دول الخليج في نقطة الإلزام بتحديد سياق تصوري وتوجهها الاستراتيجي لتأمين إمداداتها النفطية، خصوصا أن معظم مصادر النفط الجديدة التي تدخل السوق العالمية تأتي من منطقة الخليج العربي.

أهمية الدراسة:

من خلال الخوض في حيثيات الموضوع والبحث في كل تعقيداته يمكننا أن نبرز الأهمية العلمية والعملية لهذه الدراسة كالآتي:

مقدمـــــــة

الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية في الإحاطة بطرح تصور لفهم الأهمية البالغة لمضيق هرمز، الذي يبرز ويكشف العلاقة القائمة فيما بين الأمن الطاقوي في منطقة الخليج العربي والدور الذي يعكسه المضيق في المنطقة، كما يساعدنا الموضوع على معرفة و إبراز ماهية المضيق الذي يربط دول الخليج ومن ثم العالم، وفهم كيفية التحكم بمرور معظم نفط العالم المصدر من دول الخليج وأن المتحكم في المضائق يتحكم في الملاحة ومرور الناقلات النفطية، مما أدى إلى زيادة الأهمية الإستراتيجية نظرا للاحتياطي الكبير للنفط في المنطقة. وما جعله يحظى بأهمية علمية لدى الباحثين العرب والغرب لأنه يشكل مركز ثقل جيواستراتيجي مهم وعلى أساس هذا المنطلق تكمن أهمية الموضوع المدروس إلى إبراز ماهية الدور الذي يعكسه مضيق هرمز على منطقة الخليج العربي وبالتحديد من ناحية الأمن والطاقة.

الأهمية العملية:تتمثل الأهمية العملية في تبيان الدور الذي يلعبه مضيق هرمز كمعبر حيوي يربط دول الخليج العربي بالمحيط الهندي ويتحكم بمرور معظم نفط العالم المار به المصدر من دول الخليج،وأصبح يشكل أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام الفواعل الدولية والتطلعات البحثية لمراكز الدراسات والبحوث عبر العالم، حيث تسعى الدراسة لهذا الموضوع للتركيز على الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية للمضيق، وإبراز انعكاساته على مختلف الموارد الطاقوية في منطقة الخليج العربي، التي أصبحت محورا للصراع والتنافس بين الدول الأجنبية ذات المصالح الحيوية في المنطقة.

أسباب اختيار الموضوع:

انطوت الدوافع البحثية في اختيارنا لهذا الموضوع في جانبين أحدهما ذاتي والآخر موضوعي:

المبررات الذاتية: يشكل موضوع الدراسة حافزا للبحث والتحليل وبناء سيناريوهات مستقبلية، وكوننا من المهتمين والمنجذبين في دراسة منطقة الخليج العربي، التي ترى فيها الباحثتين أحد أهم المناطق التي تشكل أهمية جيواستراتيجة بالنسبة للدول الطامعة لاحتواء المنطقة على أهم معبر مائي في الخليج، والرغبة الملحة للسيطرة عليه من جهة، والاستفادة من ثرواته وطاقته من جهة أخرى.

المبررات الموضوعية:يدفع للبحث في الموضوع معرفة العلاقة بين الدول المسيطرة على مضيق هرمز واستراتيجيات الدول الغربية وخاصة الأمريكية في المنطقة،والتعمق في مدى أهمية المتغير الطاقوي في

مقدمـــــــة

تحقيق الأمن في المضيق والمنطقة.واعتبار الموضوع جديدا ومهما بالنسبة لتطور البحث في العلاقات الدولية، إذ ينطوي على العديد من الإشكاليات والنقاط التي يجب دراستها وكذلك المصالح الواضحة لعدد كبير من الدول المتباينة كبيرة وصغيرة في انسياب حركة الملاحة في مضيق هرمز من الخليج العربي إلى المحيط الهندي.ومن ثم العبور إلى مرافئ العالم المختلفة والتي تتباين في العبور عبر هذا الممر المائي الاستراتيجي مابين دولة إلى أخرى، حيث يرى أغلب المحللون أن هذه المصالح لها انعكاسات مباشرة على الاقتصاد العالمي.

إشكالية الدراسة:

لا يمكن إغفال دور مضيق هرمز في تحديد الأمن وتوجيه إمدادات الطاقة في منطقة الخليج العربي، إلا أن البحث في الكشف عن هذا الدور من خلال أهمية المتغير الطاقوي في تحديد مسار القوى الكبرى الطامعة في الاستيلاء على المضيق، الذي طالما شكل تضاربا للمصالح الاستراتيجية لهذه الدول من أجل السيطرة الجيواستراتيجية من جهة، وتحقيق أمنها الطاقوي من جهة أخرى، ما يخلق اضطرابات مصاحبة على مستوى المضيق تنتج انعكاسات على الإقليم ككل. وهذا يدفعنا إلى التساؤل المركزي التالي:

- **كيف يؤثر مضيق هرمز استراتيجيا على الأمن الطاقوي لمنطقة الخليج العربي؟**

ويمكن تفكيك السؤال المركزي إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية ندرجها كالآتي:

- فيما تبرز الأهمية الجيواستراتيجية لمضيق هرمز؟
- كيف تصبح الطاقة محددا أمنيا في الخليج العربي؟
- ماهي الانعكاسات والنتائج المترتبة على الدول المنتجة والدول المستهلكة للنفط في حالة إغلاق المضيق أو التهديد بإغلاقه؟
- ما هي السيناريوهات المستقبلية للأمن والطاقة في المضيق والخليج العربي؟

مقدمـــــــة

فرضيات الدراسة:

1. ترتبط السيطرة على أسواق النفط العالمية في ظل التنافس بين القوى الكبرى على منطقة الخليج، بمدى التمكن من وضع استراتيجيات ناجحة في مضيق هرمز كمفتاح للأمن والطاقة في المنطقة.
2. يمكن أن تؤدي الزيادة أو النقصان في احتياطات المخزون الطاقوي لمضيق هرمز إلى تشكيل خطر مستقبلي على نفط الخليج.
3. لا يعود الاهتمام الخاص بالدور الاستراتيجي لمضيق هرمز لتحولات السياسية أو نوعية في المنطقة، وإنما لحسابات خاصة مرتبطة بالفواعل العالمية وبعض دول الجوار الجغرافي.

حدود الدراسة:

تنحصر حدود الإشكالية المتعلقة بدراستنا عن دور مضيق هرمز في تحديد الأمن والطاقة بالخليج العربي إذ سنحاول حصر دور المضيق في تحقيق الأمن الطاقوي من خلال التطرق إلى أهم المخاطر التي واجهت تامين نقل الطاقة، وتوقعاتها الاستشرافية على أمن المنطقة.

المجال المكاني: يشمل البحث بالدراسة لجميع الدول الواقعة على الخليج العربي والتي يعبرها مضيق هرمز ويتأثر جميع صادراتها النفطية والغاز ، والدور الذي يعكسه هذا المضيق بين دائرتي عرض 36و25 درجة 11و27 درجة شمالا، وخطي طول 18و57 درجة شرقا ،وينحصر بين خطي احدهما يميزه عن الخليج العربي ويمتد من رأس الشيخ مسعود في شبه الجزيرة العمانية إلى الغرب من جزيرة هنجام الإيرانية مرورا بجزيرة قشم في الساحل الإيراني لمسافة 28 ميلا بحريا تقريبا، والخط الأخر يميزه عن خليج عمان ويمتد من الساحل الإماراتي إلى الساحل الإيراني لمسافة 52،5ميلا بحريا، وتشرف على المضيق كل من دولتي عمان وإيران اللتين مياهها الإقليمية حددتا بـ12 ميل بحري، ومن ثم تلتقي مياهها الإقليمية في منطقة المضيق لمسافة 15 ميل بحري.

المجال الزمني: يتطرق البحث إلى دراسة بعض الجوانب التاريخية، وذلك بسب الرجوع إلى الخلفية التاريخية لمضيق هرمز قبل بداية التنافس الدولي للسيطرة عليه أي قبل مطلع القرن السادس عشر، كما تم التعرض إلى إحصائيات نفطية بعد اكتشاف النفط في المنطقة، ثم الوضع الحالي وخلال السنوات القادمة، مع دراسة بعض التوقعات المستقبلية للطلب العالمي على النفط إلى غاية 2030.

مقدمـــــــة

المجال الموضوعي: يتحدد موضوع الدراسة بثلاث متغيرات هم: دور مضيق هرمز والأمن الطاقوي والخليج العربي، سيتم دراستهم مع استخلاص العلاقة بينهم، وسيتم التطرق إلى الدور والانعكاسات مع التركيز على دور المضيق من الناحية الاستراتيجية في تحقيق الأمن الطاقوي في المنطقة.

أدبيات الدراسة:

من خلال الاطلاع الخاص لا توجد دراسات سابقة تحت نفس الموضوع المتناول الذي يتحدث عن الدور الاستراتيجي الذي لعبه المضيق في تحقيق الأمن والطاقة في منطقة الخليج العربي

حيث تتم الدراسة ضمن أبحاث تتعلق بالدور الذي يعكسه مضيق هرمز كمعبر حيوي مهم، لكن ليس بتعمق وهو ما صعب عملية البحث فيه ,و قد كانت هناك دراسات وكتب ومجلات ومقالات وتقارير تشير الى التنافس والصراع على مضيق هرمز و التهديد بالإغلاق الذي لطالما لوحت به إيران على غرار ما يلي:

– كتاب "علي ناصر ناصر " الذي يتناول بالدراسة والتحليل موضوع "مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني "الذي قام بدراسة مضيق هرمز كمعبر حيوي لحركة التواصل ومختلف الأسواق العالمية لنفط الخليج كما تعرض إلى الاتفاقيات القانونية للملاحة عبر المضيق ،وحاول في الأخير التطرق إلى تحقيق الأمن في الخليج إلا أن هده الدراسة قد أهملت الحديث عن الدور الاستراتيجي الذي يعكسه المضيق على الأمن الطاقوي في منطقة الخليج العربي بصفة خاصة و على باقي دول العالم عموما, كما أهملت الدراسة التعريف بالأثار الناجمة عن عملية إغلاق المضيق أو التهديد بإغلاقه.

– كما توجد هناك دراسة أخرى تحت عنوان "الأبعاد الجيواستراتجية لإغلاق مضيق هرمز" من جامعة عمر المختار 2011 حيث تركز هذه الأخيرة على الآثار الاقتصادية لعملية الإغلاق أو التهديد به وأهمية المضيق تاريخيا، استراتيجيا، وسياسيا, والإمكانيات المستقبلية والحلول التي تحول دون التأثير لإغلاق المضيق على إمدادات الطاقة, الملاحظ في هذه الدراسة أنها ركزت فقط على الجوانب الإقتصادية متناسية الجوانب الأخرى السياسية و الإستراتيجية و كيف تنعكس على منطقة الخليج العربي من ناحية الأمن و الطاقة.

وقد حاولنا نحن بدراستنا إضافة بعض محددات الأمن والطاقة في تسير الملاحة في مضيق هرمز ,

مقدمـــــــة

الإطار المنهجي:

للإجابة عن هذه الأسئلة والوصول إلى إعطاء حل لإشكالية الدراسة وكذلك اختيار الفرضيات المطروحة سابقا استوجب علينا انتهاج مجموعة من المناهج للوصول إلى استنتاجات صحيحة بالرغم من أن العلوم الإنسانية تخضع لطابع الديناميكية المستمرة، وعليه أهم المناهج المستخدمة في الدراسة هي:

***المنهج التاريخي:** وذلك بالتدرج إلى الأهمية التاريخية لكل من منطقة الخليج العربي ومضيق هرمز وتتبع مسارات التنافس والصراع من اجلها وكذلك معرفة أسباب الاهتمام بالمنطقة بالرجوع إلى الجذور التاريخية في المنطقة بالإضافة إلى ذلك تم الرجوع إلى خلفية اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي ومختلف التداعيات الأمنية التي واجهت المنطقة

***المنهج الإحصائي:** تم الاعتماد عليه من خلال دراسة مؤشرات النفط المصدرة من قبل دول الخليج العربي والعالم، بالإضافة إلى تأثير إغلاق المضيق الذي يهدد اقتصاديات المنطقة خصوصا، والعالم عموما.

المقترب الاقتصادي: وهنا كان الحديث عن اقتصاديات دول الخليج بصفة خاصة و العالم عموما عن طريق النفط المصدر كمورد طاقوي والذي أصبح يحقق الأمن الاقتصادي الذي يعتبر المؤشر الرئيسي لأمن الدولة بحيث يمكن أن ندرجه ضمن احد القطاعات التي جاد بها البريطاني "باري بوزان" احد الكبار المنظرين في فترة ما بعد الحرب الباردة، وبالتالي وظفت النظرية لتبين أن النفط مورد اقتصادي طاقوي أكثر السلع تداولا في العالم وان سعره يتأثر بعوامل مختلفة كعامل العرض والطلب ، وكذلك الموقع الجغرافي لمنافذ التصدير ، وان مضيق هرمز ممر تجاري رابح لأنه يتحكم بمرور معظم نفط العالم المصدر من دول الخليج.

***المقترب الواقعي** :والذي من ابرز منظريه المعاصرين الأمريكي "هانس مورغنتو" ،وذلك لتمكن من تحليل الظاهرة المدروسة التي تركز على أهمية القوة في العلاقات الدولية كأساس لتحقيق المصلحة الوطنية لأي دولة ،ولقد وظفت هذه النظرية لتبين استراتيجيات الدول المحيطة بمضيق هرمز مثل: إيران ،عمان ،العراق والخليج العربي لتحقيق مصلحتها القومية ،وكذا النفوذ وقوة الدول الغربية التي تسعى إلى التنافس والصراع من اجل تحقيق مصالحها في المنطقة وكذا الإستراتيجية الإيرانية في المنطقة التي تهدد بإغلاق المضيق كشرط لتحقيق وإتمام الملف النووي الخاص بها وهنا المصلحة القومية فوق كل اعتبار .

مقدمـــــــة

نظرية الدور: ويشير إلى التعرف على ما يقوم به كل فرد من وظائف ومهام إذا كان عضوا في تنظيم سياسي, اقتصادي أو اجتماعي, وقد تم توظيف هذا المقترب في موضوعنا من خلال التطرق إلى الدور الذي يلعبه مضيق هرمز في المنطقة و كيف أصبح عامل مؤثر على الأمن و الطاقة في الخليج العربي خصوصا وعلى باقي دول العالم التي تعتمد على المنطقة كمصدر رئيسي لصادراتها الطاقوية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الاستراتيجي الذي يلعبه المضيق في المنطقة إقليميا ودوليا نظرا إلى الموقع الاستراتيجي الهام الذي يحتله، ورسم إحاطة شاملة لمختلف الاستراتجيات والتنافسات لأجله سواء من الدول الأجنبية أو الدول المحيطة به ،وكذلك تهدف الدراسة إلى التعرف على مختلف الدول المتضررة في حالة إغلاق مضيق هرمز. ومختلف التهديدات التي تطرأ على منطقة الخليج في حالة إغلاقه.

ومعرفة مستقبل الأمن والطاقة في الخليج العربي والعالم ،وتقديم رؤية مستقبلية لمضيق هرمز وبعض التقديرات العالمية لطلب على نفط الخليج .

مصطلحات الدراسة:

الأمن الطاقوي: Energy Security

وهو الذي يقود السياسات الدولية التي تسعى للسيطرة على مصادر الطاقة في العالم، وعليه فإن أي أمة بلا أمن طاقوي هي أمة غير كاملة الاستقلال والملاحظ اليوم أن أمن الطاقة أضحى شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى (الحفاظ على مكانة الدولة، التوسع وتأمين الحدود) فالصراع بين القوى الكبرى اليوم أصبح يندرج في تحقيق امنها الطاقوي بأكبر قدر ممكن.

الاستراتيجية: Stratégie

عرفتها الموسوعة البريطانية بأنها فن استخدام كل وسائل الأمم لتحقيق أهداف الحرب والسلام، أما الموسوعة الأمريكية فتعرف الاستراتيجية بأنها فن وعلم يدور حول استخدام القوة الشاملة ظروف مختلفة للتحكم بالخصم بوسائل مختلفة.

مقدمـــــــة

الجيواستراتيجية: Géostratégique

هي التخطيط السياسي و الاقتصادي و العسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية من ناحية استخدامها في تحليل وتفهم المشكلات الاقتصادية أو السياسية ذات صفة الدولية الجيواستراتيجية تبحث في المركز الاستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية، سواءا في الحرب أو السلم فتتناوله بالتحليل .

بينة الدراسة:

ارتأينا في معالجة هذه الإشكالية إلى دراسة قسمت هيكلتها إلي ثلاثة فصول، استهلت بمقدمة تتناول الإطار المنهجي والنظري للإشكالية، بالإضافة إلى كافة العناصر الأخرى.

يتفرع كل فصل إلى مبحثين أو ثلاث مباحث، كل مبحث إلى مطالب وفروع حسب ما اقتضته الدراسة، حيث جاء الفصل الأول ليعرض الأهمية الجيوبوليتكية لمضيق هرمز والخليج العربي ودوره في الاقتصاد العالمي.

أما الفصل الثاني عرض جزئية مهمة في البحث عن الأمن والطاقة في منطقة الخليج العربي والمخزون الطاقوي لمضيق هرمز ومعادلات الطاقة فيه.

أما الفصل الأخير فجاء مكملا ليبن الانعكاسات مضيق على الأمن والطاقة، بالإضافة إلى تأثير إغلاق المضيق على الاقتصاد والدول المصدرة والمستهلكة، ورؤية مستقبلية للأمن والطاقة في المنطقة.

الفصل الأول

مضيق هرمز أحد أهم الممرات المائية في العالم وأكثرها حركة للسفن ، وقد شكل منذ القدم ممرا تجاريا واستراتيجيا هاما ،حيث ساهم في تطوير التجارة الدولية مما جعله عرضة لأطماع الدول الأجنبية ومحورا للصراع والتنافس .

وزادت أهميته الإستراتيجية باكتشاف النفط في المنطقة ، ما جعله موضوع رهان إستراتيجي بين الدول الكبرى، فكل دولة تحاول الاستحواذ والسيطرة عليه للاستفادة منه ومن ثرواته، وهذا ما زاد من شهرته وجعله بؤرة توتر من قبل كل الدول .

سنقوم في هذا الفصل بتسليط الضوء على مضيق هرمز والتعريف بجغرافيته من حيث الموقع الجغرافي والحدود والعمق، وبعد ذلك إبراز أهم الجزر التابعة له ثم أهميته التاريخية وكيف ارتبط أمنه وسلامته بالتهديدات التي تعرض لها تاريخيا بتطلعات القوى الكبرى الخارجية الطامعة في التوسع والسيطرة عليه منذ اكتشافه، كما سنتطرق إلى الحركة الإقتصادية من خلال استعراض كميات النفط المتدفقة عبره، وفي الأخير سنبرز أهميته بالنسبة لدول الخليج مع التعريف بها .

وبناءا على ما تقدم قسمنا الفصل إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول : الجغرافيا السياسية لمضيق هرمز .

المبحث الثاني : الأهمية التاريخية لمضيق هرمز .

المبحث الثالث : الأهمية الإقتصادية لمضيق هرمز.

المبحث الرابع: الأهمية الإستراتيجية للمضيق بالنسبة لدول الخليج العربي.

المبحث الأول: الجغرافيا السياسية لمضيق هرمز

يدرك الناظر المتأمل في خريطة العالم بوضوح أهمية المضايق البحرية في ربط أجزاء العالم مع بعضها البعض، فمن خلالها تتم الملاحة البحرية العالمية وتعبر وسائلها المتعددة التي تتصدر وسائل النقل في عالم اليوم، كذلك الوضع الجغرافي الخاص الذي تمتاز به والتي يمكنها من التحكم في الملاحة البحرية ويمنحها وضعا إستراتيجيا خاصا، وذلك لتقارب سواحلها.

وهذا ما يجعل الدول المشرفة على المضايق تتحكم وتسيطر عليها، مما يجعل القوى البحرية العالمية تتسابق من اجل فرض نفوذها على هذه المضايق ذات الأهمية الجيوبوليتكية.

ومن بين هذه المضايق المهمة مضيق هرمز الذي نخصه بالدراسة لإعتباره أحد أهم المضايق في العالم خاصة اليوم، الذي يقع في الخليج العربي هو ذا أهمية تاريخية وسياسية، وخاصة بعد اكتشاف النفط فيه.

وقد تصاعد الاهتمام بهذا المضيق إبان الحرب العراقية الإيرانية.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمضيق هرمز

يسمى المضيق" **بهرمز**" لتوسطه مملكة هرمز القديمة والتي اشتهرت باسم باب الشرق "**السحري**"، كما نسبت تسميته لـ" **هرمز**" احد ملوك بلاد فارس، وكذلك إلى اسم الجزيرة " هرمز" الواقعة على ساحل إقليم مكران التابع لإيران اليوم وبلاد فارس سابق، وسمي اليوم مضيق نهر" **ميتاب**" التابع لإيران. [1]

عرف مضيق هرمز في المؤتمر الثالث لقانون البحار* المنعقد في 7-10-1982 [2] وهو ممر مائي يصل بين مسطحين أو رقعتين من البحار العالية، حيث الخليج العربي من جهة وخليج عمان والبحر العربي والمحيط الهندي من جهة أخرى. [3]

---

1 - أمال عربيد، "**الأهمية الإستراتيجية والبدائل في مضيق هرمز**"، يومية إخبارية، تم تصفح الموقع يوم 2016/04/21، على الساعة 16:49 ،للمزيد راجع الرابط: www.new.asp?file

2- أحمد سعيد الموعد، **أمن الممرات المائية العربية-دراسة-** (من منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص.36.

*- **قانون البحار**" المضيق عبارة عن ممر مائي، يصل بين جزئين من أعالي البحار ومستخدم للملاحة الدولية، وتمارس عليه حق المرور البرئ"

3- محمد جمال مظلوم، "**مضيق هرمز وبدائل المضيق**"، مجلة الملك خالد العسكرية (2009), ص.13.

والمضيق بحر شبه مغلق، ولكنه حلقة وصل بين الخليج العربي والدول الأوروبية، وهو يقع بين دائرتي عرض 25° و27° درجة شمالا، وبين خطي طول 55 و57 درجة شرقا.

وهو لسان بحري متصل بالمحيط الهندي، وتشرف عليه إيران من الجهة الشمالية والشرقية[1]، ولاعتبار مياه الخليج العربي بحر شبه مغلق، فإن مضيق هرمز هو المنفذ الوحيد لعدد من دول الخليج العربي، وصلتها البحرية بالعالم الخارجي، من هنا فإن مضيق هرمز يعتبر ممر للذهاب والإياب في الملاحة.

أولا: حدود مضيق هرمز

للمضيق حدود ذات أهمية كبيرة، وبالغة مما جعل منه ذا ريادة عالمية ودولية أكسبه درجة عالية من التحكم، والتأثير على جل المنافذ البحرية التي يحتويها على الصعيدين سواء الصعيد الداخلي أو الصعيد الخارجي.

يقع مضيق هرمز بين إيران في الشمال والشمال الغربي وعمان في الجنوب[4] وتمتد الحدود الجنوبية الشرقية لمضيق هرمز من رأس دبا ساحل الإمارات العربية المتحدة إلى دماجة على الساحل الإيراني، وهذا الخط الذي يصل طوله 52.5 ميلا بحريا وهو الذي يفصل المضيق عن خليج عمان[2].

أما الحدود الشمالية الغربية فهي تمتد من الخط الذي يصل رأس الشيخ مسعود في شبه جزيرة مسند العمانية بجزيرة هينجام الإيرانية، مرورا بجزيرة قشم حتى الساحل الإيراني وهو الخط الذي يفصله عن الخليج العربي.[3]

ويبلغ عرض الطريق إلى المضيق في خليج عمان في الاتجاه الشمالي حوالي 30ميلا، ويضيق حتى يصل عرض إلى 85 إلى 20 ميلا عند النهاية الشمالية الشرقية بين جزيرة لاراك وجزيرة كوبن التي يتبعد حوالي 8.50 ميل في الاتجاه الشمالي لشبه جزيرة موزندام.[4]

---

[1] على ناصر ناصر، **مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني** (بيروت: دار الفارابي، ط1، 2013)،ص .19.

[2] Ramazani,R,K,J,Mangone,Gerard.(ed)**International straits of the wold : the Persian Gulf and the strait of hourmz**, Vol 3, 1sted, Netherlands, sythoff and Noord off, 1979, P1.

[3] – على ناصر ناصر، **مرجع سابق**، ص .19.

[4] – وسام الدين العلكة، "**مضيق هرمز بين التهديدات الإيرانية ومتطلبات القانون الدولي: دراسة تطبيقية على مضيق هرمز في ضوء أحكام القانون الدولي**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد4 (2011)،ص.12.

ومن الملاحظ إن عرض المضيق ليس كبير جدا بل متوسط حيث يبلغ عرضه من 30 درجة من الجهة الشمالية، ثم يبدأ يضيق إلى أن يصل 8.50 في الاتجاه الشمالي، وبالرغم من ذلك فإنه ممر هام وإستراتيجي.

ويبلغ طول المضيق 40 ميلا [1] يصل حتى 104 ميلا بحريا إذ قسناه عند الخط الذي يصل رأس دبا لمنطقة دماجة، وهذا أقصى طول له. [2]

شكل رقم (01): حدود مضيق هرمز

المصدر: علي ناصر ناصر، **مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني** ، ص.23.

ومن الملاحظ في الخريطة الموضحة في شكل رقم (1) أن المضيق تحده كل من إيران والخليج العربي من الشمال والشرق، وتحده من الجنوب كل من عمان والإمارات العربية المتحدة، وتحده من الغرب والجنوب الغربي المملكة العربية المتحدة، وتحده من الغرب والجنوب الغربي المملكة العربية

[1] – منصور حسين العتيبي، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979–2000** (مركز الإمارات الخليج للأبحاث، 2008)، ص.44.

[2] – على ناصر ناصر، **مرجع سابق**، ص .20.

والسعودية، قطر، إما الكويت والعراق تقعان على حافة أطرافه الشمالية، إما البحرين فهي تقع ضمن مياه الخليج العربي.

وشكل المضيق عبر السنوات أهمية حيوية بالغة إلى كافة البلدان التي تشرف على سواحله وهذه الأهمية تختلف من منطقة لأخرى.

ثانيا: عمق المضيق

ويتراوح عمق المضيق ما بين 40،50 قامة مع عمق يبلغ 80 قامة عند جزيرة مسندم العمانية. [1]

أما أقل أجزائه عمقا فهي توجد في الشمال الشرقي حيث يمتد مستعرضا حاجزا طينيا ضخما، يعرف بإسم حاجز الفاودلايكا، وعمق الماء في الأوقات التي يتدفق فيها هبوب الرياح القوية من جهة الجنوب الشرقي، مع حدوث إرتفاع في موجة المد، بحيث في وقت الجزر يتجاوز 03 أمتار، إما في أوقات المد فقد يصل عمق الماء إلى 06 أمتار.[2]

ومن الملاحظ إن عمق المياه في الجانب الإيراني أكثر عمقا في الجانب الخليج العربي، وذلك أيضا يتأثر لهبوب الرياح عند حالتي المد والجزر بإرتفاع منسوب المياه فتصبح أكثر عمقا من السابق

ويبلغ عرض القناة الملاحية في المضيق نحو 06 أميال (9.6 كم)، ويحدد مسار القناة الملاحية بناء على اعتبارات فنية تمثل عادة المجرى الأعمق والأنسب للملاحة، ضمن مياه المضيق، وتتوزع الأميال 06 المخصصة للقناة إلى 30 أقسام متساوية، عرض كل جزء منها ميلين (2+2+2) ميل، بناء على النظام الدولي المعتمد بإسم(نظام العزل المروري: **traffic séparation scheme**) ،حيث تم تحديد قناة مخصصة للدخول إلى مياه المضيق.[3]

أما الملاحظ في المضيق أن الملاحة تعترضها مجموعة من الصعوبات بسبب عواصف المد والجزر التي تكون قوية، مما يجعل منسوب المياه فيه يرتفع ويجعل التحكم والسيطرة فيه صعبة.

1- ramazani, rk, mangone,gerard,op,cit,p1.

2- جمال سالم عبد الكريم النعاس، **مرجع سابق**، ص.5.

3- عادل عبد الله المسدي، **النظام القانوني لمضيق هرمز في ضوء أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982**، (عمان: جامعة السلطان قابوس،22-3-2010)، ص .4.

شكل رقم (02): يوضح عمق المياه بالخليج العربي

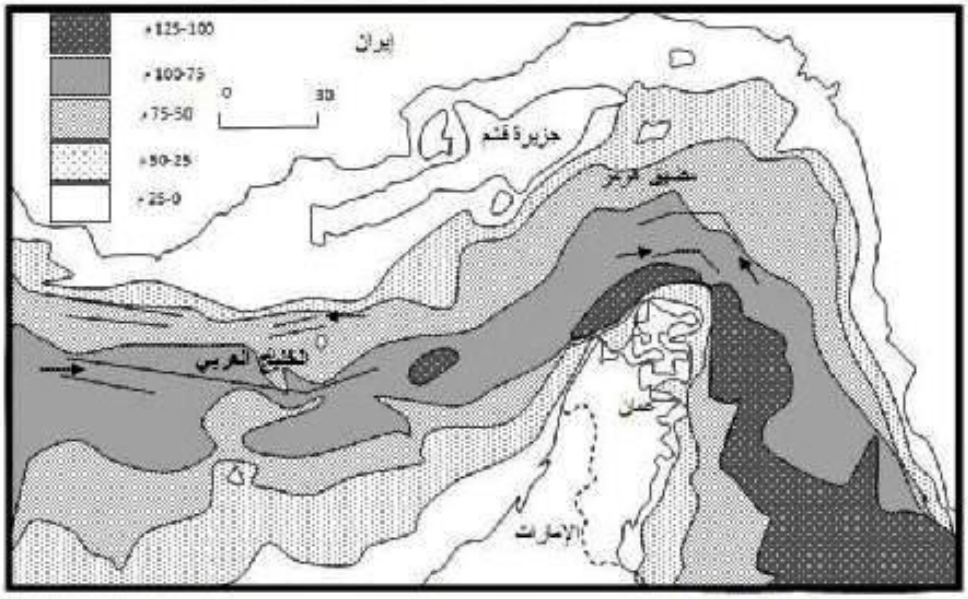

المصدر : United nations and the center for strategic and international studies

وما يلاحظ على عمق المياه بهرمز هو من 50 إلى 75 م، بمعنى إن هذا المضيق متوسط العمق مقارنة مع مياه الخليج العربي الأخرى المحيطة به، بالرغم من هذا فإن المضيق يتميز بطابعه الإستراتيجي والحيوي.

المطلب الثاني: أهم الجزر التابعة للمضيق

يضم المضيق عدد كبير من الجزر التي هي في حقيقة الأمر ذات أهمية بالغة، وهي تابعة لكل من دولتي إيران وسلطنة عمان، إذ هناك جزر صغيرة لا يتجاوز إرتفاعها إلا يضع أقدام عن سطح البحر ولكن ذات درجة عالية من الأهمية وسنتطرق إليها كما يلي:[1]

- جزر تابعة لسلطنة عمان.
- جزر تابعة لدولة إيران.

1- الجزر التابعة لسلطنة عمان

يبلغ عرض الطريق إلى مضيق هرمز من خليج عمان بإتجاه الشمال حوالي 30 ميلا ثم يصل حوالي 28 ميلا بين شبه جزيرة مسندم والساحل الشرقي لجزيرة قشم.[2]

1 - علي ناصر ناصر، **مرجع سابق**، ص.21.

2 - جمال عبد الكريم النعاس، **مرجع سابق** ،ص.9.

وتضم سلطنة عمان مجموعة من الجزر التي تعتبر ذات أهمية إستراتيجية بالغة وهي جزيرة سلامة، والتي قد تطلق عليها بعض المراجع الأجنبية إسم "**the great and litlle quoens**" وهي تتوسط المضيق إلى الشمال الشرقي من جزيرة مسندم، وتكمن أهميتها في كونها الجزيرة، والمسافة التي تفصلها عن جزيرة لاراك الإيرانية أضيق إتساعا في المضيق التي السفن جميعها الداخلة والخارجة أن تمر من خلالها.[1 3]

إذ يمكن إن تعتبر هذه الجزيرة نقطة ارتكاز بينها وبين جزيرة لاراك من خلال اختصار للمسافة الموجودة بينهما.

2- الجزر التابعة لدولة إيران

على خلاف سلطنة عمان وما تحتويه من جزر تابعة لها ذات أهمية عالية من خلال وقوعها على ضفاف مضيق هرمز، فإن غيران أيضا تضم مجموعة من الجزر التي بدورها تلعب دورا مهما في الملاحة والعبور بها.

ونذكر هذه الجزر التابعة لدولة إيران كالتالي:

- جزيرة قاسم(وتسمى اليوم قشم) **Qeshm:** وقد سميت قاسم نسبة إلى قبيلة القواسم العربية ويبلغ طول الجزيرة 115 كم، وعرضها 18 كم، وهي مهمة لأنها غنية بالنفط والملح وقد اكتشفت فيها احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي.
- جزيرة هينجام **Henghan:** وتتكون من 3 أقسام هينجام العتيقة، هينجام الجديدة، هينجام العرب.
- جزيرة هرمز **Hormuz:** وهي من الجزر التابعة لبندر عباس، وتميز بموقع مهم، مما أدى إلى إطلاق إسمها على المضيق.

1- **نفس المرجع**, ص.23.

- مجموعة جزر صغيرة منها: أم الغنم وفارو، وسري، وأبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى، والشيخ شعيب[1]

وتعبر هذه الجزر من مكونات مضيق هرمز جغرافيا وإستراتيجيا، لهذا قامت إيران بالسيطرة عليها، لتعبر بإطمئنان إلى الجانب الآخر، وهي تلعب دورا مهما في التجارة ويستخدم كمحطات لصيادي الأسماك وملاجئ لهم في وقت الضرورة، وأيضا بعض الجزر صالحة كموانئ للاستقبال.

شكل رقم (03): أهم الجزر في مضيق هرمز

المصدر: علي ناصر ناصر، **مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني** ، ص.24.

والملاحظ أن جزيرة قشم تعتبر من اكبر جزر الخليج العربي في مضيق هرمز لنها تتوسط المضيق تماما.

ويطلق عليها إسم جزر هرمز لموقعها الهام والإستراتيجي في القدرة على التحكم في الملاحة في المضيق المذكور.[2]

[1] صفوح خير، "**مضيق هرمز**"(مجلد 21)، ص. 437.تم تصفح الموقع يوم 22/ 04 /2016 ,على الساعة , 12 www.arab.ency.com/a/

2- على ناصر ناصر، **مرجع سابق**، ص .25.

المبحث الثاني : الأهمية التاريخية لمضيق هرمز

نظرا للموقع الإستراتيجي الذي تمتع به مضيق هرمز قديما ومازال يتمتع به حتى الآن، فقد ظل محط أطماع وصراعات دولية عديدة من طرف الدول الكبرى، التي ظلت في إصرار متواصل للسيطرة عليه من أجل الاستفادة منه خلال المعاملات التجارية التي تمر به.

وقد استمد زخمه التاريخي هذا منذ أكثر من 5000 سنة. [1]

حيث تعاقبت عليه العديد من الحضارات والإمبراطوريات، وقد خضع في العصر الحديث إلى الاحتلال البرتغالي، في أول الأمر ولكن العدوى أصابت وانتقلت إلى معظم الدول الأوروبية الاستعمارية الطامعة خاصة بريطانيا التي إعتبرته مصدرا للثروة فتدخلت فيه بأساليب مباشرة وغير مباشرة من اجل التحكم فيه والسيطرة عليه، وتعد الأمر ذلك حيث تدخلت في شؤون الدول الواقعة على شواطئه من أجل التحكم والسيطرة عليه، وكذلك دخلت في صراع مع الفرنسيين والهولنديين لمدة طويلة من أجل السيطرة والفوز به.

المطلب الأول: مضيق هرمز بين الماضي والحاضر

يتوسط المضيق شبكة من الطرق البحرية التي تربط الشرق بالغرب، وتشكل معبرا للقوافل التي تجتاز الخليج العربي، وشط العرب، واستمرت أهميته كممر تجاري حتى القرن الأول قبل الميلاد، حينما سيطر الرومان على سوريا ومصر ونجحوا في تحويل التجارة إلى البحر الأحمر. [2]

وقد دفعت جملة الأزمات السياسية التي شهدها الخليج العربي، وبعض دول المنطقة إلى اختلاف اعتماد المضيق في القديم منه على الحديث.

ومرت على المضيق الكثير من الحضارات التي استفادت منه كثيرا كمعبر للقوافل سفنها التجارية والحربية ونذكر منها " حضارة دلمون، مرين، الفنيقين..."، وأنعش المضيق إقتصادهم وازدهرت تجارتهم حتى وصلت لدول أوروبا، وأيضا كان معبرا للإسكندر المقدوني، وساعد الكثير من

---

[1]– فؤاد الوادي،" **مضيق هرمز عنق الزجاجة التي ينحشر فيها العرب: الشريان الذي يتدفق عبره طاقة العالم**"، يومية سياسية إخبارية (مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، 2012), تم تصفح الموقع يوم 2016/05/22, على الساعة 22:22, للمزيد راجع الرابط : thawa.sy/print.vew.asp ?file name.

[2] – على ناصر ناصر، **مرجع سابق**، ص. 27.

الحضارات التي استخدمته في تسهيل أمر تجارتها وعتادها إلى حد الازدهار والثراء للممالك المحيطة به، كما كان سكان المنطقة شبه الجزيرة العربية يستعملونه في نقل تجارتهم من الساحل العربي إلى الساحل الفارسي. [1]

وفي حقيقة الأمر فإن المضيق ازدهر فعليا، وانطلق إلى أبعد من منطقته، فلعب دورا دوليا، وإقليميا هاما أسهم في التجارة الدولية.

وقد نشطت الحركة التجارية قديما خاصة في العهد الروماني، بحيث كان الاتجار بالمنتوجات الزراعية، التمور، الحلي، المجوهرات، التوابل، ولكن مع سقوط الإمبراطورية الرومانية وإنقسامها إلى شرقية وغربية، فرضت السيطرة على المناطق البرية وبالأخص البحرية وقامت بتشجيع الملاحة، وقامت بتأسيس الموانئ وازدهرت فيها التجارة إلى غاية مجيء الإسلام. [2]

ومع مجئ الإسلام إتسعت شواطئ الأطلسي في الغرب حتى آسيا الوسطى، وعاد الازدهار إلى منطقة المضيق خصوصا فترة الحكم العباسي، ولكن مع إصابة الخلافة العباسية بالوهن في القرن الحادي عشر، نشأت العديد من الحركات الانفصالية، وبقيت تعاني من التجزئة إلى غاية قضاء هولاكو عليها، حيث اعتبرت سلطنة هرمز إحدى الدول التي نشأت عن تقسيم الخلافة العباسية. [3]

وأخذت المدينة مع مرور الزمن في الانتعاش واستعادت مجدها القديم، ونمت على أنقاضها مملكة هرمز الجديدة *، وأصبحت عاصمة لأكبر تنظيم سياسي وتجاري شهدتها منطقة الخليج العربي، وامتد نفوذها الإداري حتى البصرة، واستمرت حتى مائتي عام إلى أن استولى عليها البرتغال. [4]

وقد كتب الرحالة ابن بطوطة عن الازدهار والمكانة التجارية التي كان يحتلها هرمز حيث قال:" ثم سافرت من بلاد هرمز، وهرمز مدينة على ساحل البحر، **وتسمى أيضا موغ أستان**، وتقابلها في

---

1 – أمال عربيد،" **مضيق هرمز و الأهمية الإستراتيجية والبدائل**"، **مرجع سابق**، ص .1.

2 – على ناصر ناصر، **مرجع سابق**، ص .28.

3– خوري إبراهيم وآخرون، **سلطنة هرمز العربية: "سيطرة سلطنة هرمز العربية على الخليج العربي"** (الإمارات: مركز دراسات الوثائق، ط1 ,2000)، ص.289.

4– خوري إبراهيم وآخرون ، **مرجع سابق**، ص. 289.

*– **مملكة هرمز الجديدة:** تأسست على جزيرة هرمز في الخليج العربي.

البحر هرمز الجديدة وبينهما في البحر ثلاثة فراسخ، ووصلنا إلى هرمز الجديدة ، وهي جزيرة مدينتها تسمى جرون، وهي مدينة حسنة كبيرة لها أسواق حافلة وهي فرس، الهند، السند ومنها تحمل سلع الهند إلى العراقين وفارس وخرسان". [1]

هنا يقوم ابن بطوطة بشرح عن أهل المملكة وطريقة حياتهم وتجارتهم وعيشهم ومكانتهم الاقتصادية، لأنه زارها وهي في حالة قصوى من انتعاشتها الاقتصادي والتجاري فقال مقولته فيها.
كما زارها الرحالة الإيطالي الشهير أيضا" ماركو بولو" وأيضا هو الأخر قد مر وصفا عنها وعن حركتها التجارية "أن التجار يأتون من الهند بسفن محملة بالتوابل، والأحجار الكريمة، واللؤلؤ، وأقمشة الحرير، والذهب والعاج، بضائع أخرى كثيرة حيث يبيعونها لتجار هرمز، وهؤلاء بدورهم يحملون هذه الأشياء إلى جميع أنحاء العالم لبيعها". [2]

ومن هنا نرى أن هرمز ازدهرت كثيرا خاصة في الحركة التجارية حتى ذاع صيتها إلى البلدان المجاورة للخليج العربي، والدول الأوروبية، مما جعل أن كل من يزورها يقوم بوصف حركة انتعاشها وازدهارها.

وبعد اكتشاف النفط بكميات هائلة، زادت أهمية مضيق هرمز، وخاصة بعد ما اتجه سكان المنطقة إلى إنتاجه وزيادة عائداته، وذلك ما أدى ببلدان المنطقة للخروج من حالة الفقر إلى حالة الرخاء، وأخذت الدول الواقعة على ضفافه تتطور تطورا سريعا في مجالات الحياة كافة، وأدى هذا إلى نشاط حركة الإنشاء والتعمير وزيادة متطلبات تلك النهضة، مما أنعش حركة الاستيراد والتصدير إلى حد كبير.

وقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة تحولا جذريا خاصة بعد اكتشاف النفط في الخليج العربي، خاصة ما يتعلق بقلب العالم، بعد أن كان ينظر للقارة الأوروبية في بداية القرن العشرين أنها قلب العالم، أصبح الخليج العربي بنهاية القرن العشرين هو قلب العالم. [3]

1- ابن جزي، **رحلة ابن بطوطة** (بيروت: دار صادر، ط3 ، 2009)، ص. 159.

2 – على ناصر ناصر، **مرجع سابق**، ص .29.

3 – جمال عبد الكريم النعاس، **مرجع سابق**، ص. 14.

المطلب الثاني: التنافس الدولي للسيطرة على المضيق

لسنا بحاجة إلى تأكيد أهمية مضيق هرمز بالنسبة للخليج العربي، خاصة والعالم عامة، فقد شهدت المنطقة، منذ القدم صراعات شرسة هدفها الاستيلاء عليها من قبل القوى العظمى الطامعة في خيراتها، وموقعها الإستراتيجي الحيوي، باعتبارها حلقة وصل بين الشرق والغرب، وفضلا عن كون المنطقة مهدا لحضارات عريقة قديمة.

في مطلع القرن السادس عشر وصل البرتغاليون إلى منطقة الخليج العربي كانت حينها مملكة هرمز من أهم القوى والتنظيمات، السياسية والتجارية، بحيث سيطرت على بعض المدن على سواحل عمان، والبحرين، التي كانت تعج بالثروات التجارية، فأصبحت هدف للبرتغاليين، فذاع صيتها، وأصبح يضرب بيها المثل عن الثراء، فأصبحت تعرف من قبل رجل الشارع الأوروبي جوهرة العالم، وإن من يمتلكها يمتلك العالم* [1]

وتصادم البريطانيون مع الهولنديين في معركة الأرمادا، واستمرت المعارك بينهما إلى أن استطاعت بريطانيا إنشاء شركة الهند الشرقية بإحكام سيطرتها على جزر الخليج ومياه المضيق، وأدى ذلك إلى انحسار النفوذ البرتغالي، وأعادت بريطانيا الأهمية لمضيق هرمز لحماية مستعمراتها من الغزاة الفرنسيين والهولنديين وسيطرت على التجارة العالمية بتحكمها بعبورهم عبر المضيق. [2]

فقامت بإنشاء شركات الهند الشرقية لكسر الاحتكار البرتغالي للتجارة، التي كانت تدر أرباحا طائلة على البرتغاليين من خلال هذه الشركة.[3]

---

1 – العيدروس محمد حسن، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر** (القاهرة: عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط2، 1998)، ص.16.

* ـ هذه الشهرة دفعت الشاعر البريطاني المعروف" **جون ميلتون**" أن يصفها في بيت من الشعر قال فيه: " إذا كان العالم مجرد خاتم + فإن هرمز هي جوهرته".

2 – أمال عربيد، **مرجع سابق**، ص .2.

3 – العيدروس محمد حسن، **مرجع سابق**، ص .31.

ولكن مع بداية القرن العشرين وبقاء بريطانيا اللاعب الرئيسي الوحيد في منطقة الخليج العربي، وذلك لجملة من المعاهدات والاتفاقيات مع أمراء المنطقة، استطاعت أن تكون هي القوة الوحيدة الوصية على المنطقة. [1]

ولكن باكتشاف النفط وقع اختلال في هذه المعاهدات بحيث أصبحت دول الخليج العربي هي نفسها الوصية على دولها وشركاتها ولكن الأمر تعدى ذلك بكثير، مع انتشار أهمية مضيق هرمز اكتشاف النفط فيه حاولت الدول الأوروبية الأخرى أيضا الدخول في صراع من أجل الظفر بهذا المورد الحيوي الفعال الذي تتدفق عبره جل السلع الأوروبية.
فكانت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا (أو الاتحاد السوفياتي سابقا) سباقتين من أجل السيطرة على الممر الحيوي.

وبقي المضيق موضع رهان إستراتيجي بين الدول الكبرى، خاصة لدى الإتحاد السوفياتي روسيا الآن، إذ كان يتوق إلى الوصول إلى هذا المعبر ليتحقق تفوقه المنشود والتمكن من نفط المنطقة، وفي المقابل أيضا سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إطلاق أساطيلها في مياه المحيط الهندي والخليج العربي، في محاولة منها لتثمين الروابط السياسية والتجارية والعسكرية، مع دول المنطقة ضمانا لوصولها إلى منابع النفط والإشراف عن طرق إمداده انطلاقا من مضيق هرمز الذي تعده جزءا من أمنها الوطني.[2]

ومما لاشك فيه إن الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز تزداد يوما بعد يوم بشكل مهم وبارز مع تزايد أهمية الخليج العربي.

وللتأكيد على الأهمية الاستثنائية لمنطقة الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية إذ قال الرئيس الأمريكي السابق "جيمي كارتر" في خطاب له على حالة الإتحاد" أن أية محاولة للسيطرة

1 – على ناصر ناصر، **مرجع سابق**، ص. 36.

2–**الشبكة الدولية للمعلومات**،تم تصفح الموقع يوم /2016/05/12,على الساعة 12:30, للمزيد راجع الرابط :
www.aljazeera.net

على الخليج تعد اعتداء على المصالح الولايات المتحدة الأمريكية وسوف تصدها بجميع الوسائل الضرورية بما فيها القوة العسكرية". [1]

فمن خلال ما جاء في خطاب الرئيس السابق أن أية محاولة من قبل الدول الأخرى للسيطرة على الخليج العربي أو استعماره تعد ضرب أو مساس لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وأن هذه الأخيرة مستعدة لاستعمال جميع الوسائل لصدها وحتى إن كانت فيها القوة العسكرية.

كذلك وعد" بريجسكي" المستشار لشؤون الأمن القومي في إدارة الرئيس الأمريكي " كارتر" أن الخليج هو الحد الإستراتيجي المركزي الثالث بالنسبة للولايات المتحدة، وإن أهمية الخليج بالنسبة للولايات المتحدة إستراتيجية، عدا عن كونها اقتصادية". [2]

ومن هنا نرى بان هناك مصلحة واضحة للدول وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في استمرار انسياب حركة الملاحة عبر مضيق هرمز وقد تتباين هذه المصالح في العبور من دولة إلى أخرى، بحيث أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت ترى بان أي تهديد يمس الخليج العربي يمس أمنها أيضا فهي ترى نفسها الوصية على المضيق.

وكذلك فإن مضيق هرمز يلعب دورا إستراتيجي هاما سواء كان ذلك في القديم عندما اعتبر ممر ومرفأ للسفن والحركة التجارية، وحديثا مع اكتشاف النفط فيه واستعماله لدى معظم الدول سواء العربية أم الأوروبية هذا ما جعله عرضة لأطماع الكثير من الدول الكبرى لسيطرة عليه والظفر بثرواته.

المبحث الثالث: الأهمية الاقتصادية لمضيق هرمز

تتمركز معظم مناطق إنتاج النفط في العالم بالقرب من المضايق البحرية، لذلك فهي تشكل صمامات لإمدادات العالم والدول الصناعية تحديدا بالطاقة، وكثيرا ما يتسبب ذلك في نشوب صراعات بين الدول للهيمنة على هذه الممرات البحرية، لضمان عدم تعرض مصالحها للتوقف في حالة السيطرة

1- محمد نوار جليل هاشم، "**الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز**"، يومية إخبارية، تم تصفح الموقع يوم2016/05/14، على الساعة 13:13 ،للمزيد راجع الرابط: www.new.asp?file

2 – محمد نوار جليل هاشم، **مرجع سابق**، ص.1.

عليها من قبل الأعداء، ويوجد في العالم حوالي 43 مضيقا مائيا تجوبها السفن التجارية، وناقلات النفط العملاقة ويهددها القراصنة.

ويعتبر مضيق هرمز من أهم هذه الممرات باعتبار أن الاقتصاد العالمي يمر منه، إذ تعبره أكثر من 3020 ناقلة نفط يوميا بمعدل ناقلة كل 6 دقائق في ساعات الذروة. [1]

ويعبر المضيق سنويا حمولات تزن أكثر من مليارين ونصف المليار سنويا 27% من الشحنات العابرة، تنقل الخام على ظهر ناقلات البترول وترتفع النسبة إلى 50% لدى احتياطات المشتقات النفطية والغاز الطبيعي، وغاز البترول المسال وتمثل شحنات السلع الأولية مثل الحبوب، وخام الحديد والأسمنت 22% وتشكل تجارة الحاويات التي تنقل السلع تامة الصنع. [2]

المطلب الأول: مضيق هرمز بعد اكتشاف النفط

يشكل المضيق رهان إستراتيجي بين الدول الكبرى مع اكتشاف النفط في دول المنطقة المحيطة به [3] إذ يمثل المضيق أبرز ممر مائي بحري لنقل النقط الخام في العالم، فهو يشهد تدفق حوالي 174 مليون برميل يوميا ما يشكل تقريبا نسبة 40%من تجارة النفط العالمية، وما يوازي أيضا 90% من إجمالي صادرات النفط من الدول المطلة على الخليج العربي. [4]

وتأتي الأهمية الإستراتيجية للمضيق من الأهمية النفطية لمنطقة الخليج العربي بشكل عام، وقد دفعت الأزمات السياسية التي شهدها الخليج العربي وبعض دول المنطقة إلى التحقيق من اعتمادها على المضيق، والاستعانة بخطوط و أنابيب النفط، إلا أن المحاولات بقيت محدودة الأثر خصوصا بالنسبة إلى استيراد الخدمات والتكنولوجيا والأسلحة.[5]

---

1 – أكبر عمر محي الدين الجباري، **إمكانية انضمام العراق الجديدالى السوق الخليجية المشتركة**(أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في علم الإقتصاد في الأكاديمية العربية، كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات العليا، الدنمارك, 2007–2010)، ص. 74.

2 – جمال عبد الكريم النعاس، **مرجع سابق** ، ص .15.

3 – أمال عربيد، **مرجع سابق**، ص.1.

4- cordesman, anthony h,jrian,**oil and the strait of hormuz,center for strategic and international studies**,wshingthon,dc,2007,p2.

5- cordesman,anthony h,**op,cit**,p,03.

وأعطى اكتشاف النفط رهان إستراتيجي بين الدول الكبرى، حيث ترى الدول المستهلكة للبترول أن سلامة المضيق أمر في غاية الأهمية، للوصول إلى منابع النفط وانه الطريق الأهم للإمدادات النفطية، وأي تدخل فيه قد يضاعف أسعار النفط.[1]

والنفط العربي يتميز بعدة مميزات أهمها هو سهولة العثور عليه، وقلة تكاليفه ووفرة إنتاجه، وإنتاج آباره من خلال موقعه الإستراتيجي خاصة بالنسبة إلى البلدان المستهلكة خصوصا أوروبا وقربه من مركز الإستراد الرئيسي له هو وأوروبا الغربية. [2]

كما تأتي مستوردات دول الخليج العربي من خلال سفن الشحن التي تمر عبر مضيق هرمز خاصة تلك القادمة، من الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، سنغافورة وتايوان. [3]

أعطى اكتشاف النفط للمضيق بعدا جديدا في إستراتيجيات إيران والولايات المتحدة الأمريكية، والدول العربية التي تطل على الخليج العربي، وأعاد رسم السياسات الدولية لما يتلائم وأماكن تواجده.

ودفعت أهميته خاصة بعد اكتشاف النفط في الاقتصاد الدولي بإيران في بسط سيطرتها على بعض الجزر عند مدخل المضيق من جهة الخليج العربي حتى تتحكم في حركة الملاحة الداخلة والخارجة.

1 – جمال عبد الكريم النعاس، **مرجع سابق**، ص .07.

2 – سليمان عاطف، **الثروة النفطية ودورها العربي: الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 2009)، ص.56.

3 – "**مضيق هرمز أهمية عالمية واقتصادية**"، صدى بيروت، تم تصفح الموقع يوم2016/05/12،على الساعة13:45، للمزيد راجع الرابط: www.en.choBeirut.com/new sph? Action.

وعلى حسب المعطيات فإن الخليج العربي يضم أكبر من الاحتياطي النفطي.

شكل رقم (04) : التوزيع المكاني لمحطات النفط الرئيسية بالخليج العربي

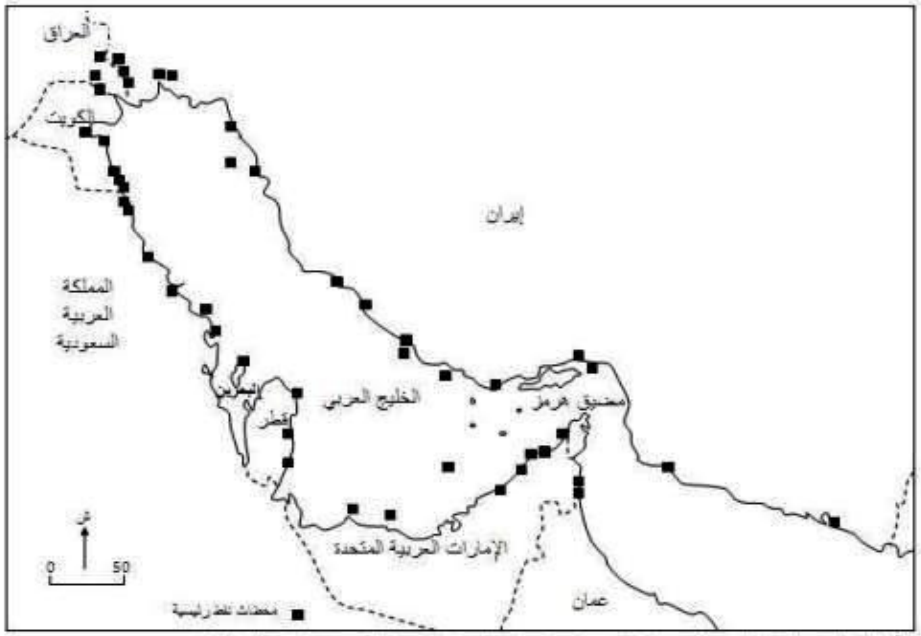

المصدر : United nations and the center for strategic and international studies

وهنا لسنا بحاجة لتأكيد أهمية الخليج العربي بالنسبة للعالم اجمع، فنلاحظ من خلال الخريطة المقدمة أن معظم مناطق النفط تنتشر على ساحل الخليج العربي، خاصة المضيق الذي يحتوي على مجموعة من المحطات النفطية التي تنتشر على ساحله والتي تعتبر محطات نفط رئيسية.

المطلب الثاني: صادرات النفط عبر المضيق

تختلف الصادرات عبر مضيق هرمز من دولة لأخرى، كل حسب كميات إنتاجه، وفرة الوسائل التي تضخه.

فالنسبة للدول الخليجية فكل دولة تصدر بحسب كميات إنتاجها، فالنسبة لإيران فقد بلغت صادراتها النفطية حوالي2.52 مليون برميل يوميا، أي ما تصل نسبة إلى90% من نفطها يمر عبر المضيق، بحيث يستورد الاتحاد الأوروبي، ما نسبة 18% والصين 22% واليابان14% والهند 13% وكوريا الجنوبية 10% بالإضافة إلى مجموعة من الدول الأسيوية التي تعتمد على النفط الإيراني بكميات متفاوتة. [1]

1 – على ناصر ناصر، **مرجع سابق**، ص. 69.

وتصدر السعودية حوالي 88%(7،52 ملايين ببرميل يوميا)، والعراق 1.91والإمارات 2.39والكويت 2.13 ، وبحسب هذه المؤشرات فإن المضيق هو أيضا المدخل الوحيد ل 13 مرفأ تجاريا وعسكريا، تمر من خلاله أكثر من 55% من وردات الخليج التجارية، ومن المتوقع أن يصل الإنتاج السعودي ذروته بين عامي 2022-2026، أما الكويت بين عامي 2031-2036. [1]

والملاحظ من خلال هذه الإحصائيات فإن السعودية تعتبر الدولة الأولى في تصديرها للنفط عبر المضيق بحيث تصدر نسبة 88% ثم تليها كل ايران في الرتبة الثالثة عالميا ثم الإمارات في الرتبة الرابعة عالميا ،كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 1: يوضح أهم الدول المصدرة عن طريق هرمز

الدول	حجم الإنتاج بالمليون برميل	الترتيب على مستوى العالم	الاحتياطي بالمليون برميل	الترتيب على مستوى العالم	حجم التصدير بلميون برميل	الترتيب على مستوى العالم
السعودية	10.52	1	262600	1	7.63	1
ايران	4.52	5	137000	4	2.52	3
الإمارات	2.81	8	97800	7	2.39	4
الكويت	2.45	11	104000	6	2.13	7
العراق	2.40	12	115000	5	1.91	11
قطر	1.43	20	25380	12	1.03	21
عمان	0.87	25	5500	23	0.59	27
البحرين	0.5	64	125	66	0.24	50
مجموع الدول الثمانية	24.78	/	747405	/	18.44	/

المصدر : www.defense -alarab.com

1 - محمد مختار اللبابيدي، **مستقبل الطاقة عربيا وعالميا** (دراسة مقدمة لمؤتمر الطاقة العربي السابع، القاهرة، 14ماي، 2002)، ص .26.

نلاحظ من خلال ما جاء في الجدول السابق أن السعودية في الصادارة من حيث الإنتاج ومن حيث التخزين ومن حيث التصدير، وذلك راجع لاحتوائها لأبار نفطية بالإضافة إلى قربها من مضيق هرمز الذي بدوره شريان حيوي،وتاتي ايران التي تسيطر على معظم الجزر التابعة للمضيق في المرتبة الثالثة من حيث التصدير،والمرتبة الخامسة على مستوى العالم من حيث الانتاج،والمرتبة الرابعة من حيث الاحتياط،ثم تأتي بعد ذلك باقي الدول.

وإذا كان العمر المؤكد للنفط على مستوى العالم يقدر ب 42 سنة فإن السعودية سيكون 132سنة.[1]

فهنا تبقى السعودية في الصادرا بكمية احتياطها التي تصل حتى 132 سنة ثم بعدها ايران ب122 سنة.

كما نجد أن الصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية تستورد معا أكثر من 60% من صادرات النفط الإيراني. [2]

تعتبر اليابان من أكبر عشرة مستوردين للنفط الخام عبر مضيق هرمز التي تحصل على 35% من النفط الذي يعبر المضيق (شحنات تلبي 85% من حاجيات، البلاد من النفط)، ثم تأتي بعدها كوريا الجنوبية التي تستورد نحو 14% التي تلبي 72% من حاجياتها النفطية، ثم الولايات المتحدة الأمريكية أيضا 14% تلبي 18 من حاجياتها النفطية، وتليها الهند 12 % وتلبي حاجاتها النفطية ب 65%، وبعدها مصر 8% يعاد شحن معظمها إلى بلدان أخرى، ثم الصين 8% تلبي ب 34%، وسنغافورة 7% وتايوان 5% وأخيرا تايلاند ا وهولندا ب 3%. [3]

ونشير هنا بان دولة اليابان تعتبر من اكبر المستوردين للنفط عبر المضيق بأكبر نسبة وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة نسبة متعادلة 14% وفي الأخير كل من تايلاند ا وهولندا بنسبة 3%.

1 – مدحت أيوب، **نحو سياسة عربية نفطية** (الإمارات :مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، 2002)، ص.35.

2 – جمال عبد الكريم النعاس، **مرجع سابق**، ص. 17.

3– u.s.department ig energy, « **world oil tranit** » chikepoints,august 1999,p 14.

وبالإضافة إلى النفط تحمل الناقلات 21 مليار متر مكعب متر من صادرات الغاز الطبيعي المسال. [1]

وعلى هذا فإن بنهاية القرن العشرين كانت دول الخليج تصدر نحو 18 مليون برميل في اليوم عبر مضيق هرمز وهي كميات تساوي 90% من إنتاجهم ونحو 1/3 من الإنتاج العالمي الكلي البالغ 60 مليون برميل يوميا. [2]

وتشير أغلب المعلومات المتوفرة، بان الطلب العالمي على النفط ارتفع بمعدل ثابت يبلغ حوالي 2% من كل عام إلى أن وصل إلى 102 مليون برميل يوميا 2015 و110 برميل يومي عام 2020. [3]

ولكن حسب المعطيات في الساحة الدولية فإننا نشهد حالة كساد في استهلاك النفط خاصة على نطاق الخليج العربي وذلك مما صدر من جانب السعودية حتى بزيادة الإنتاج مما جعل وفرة الإنتاج يؤدي إلى هبوط في أسعار البترول بسقوط حرفي سعر البرميل بعدما كان في فترة ما في أوجه.

الشكل (5) أهمية مضيق هرمز في عملية النقل اليومي للنفط على مستوى العالم

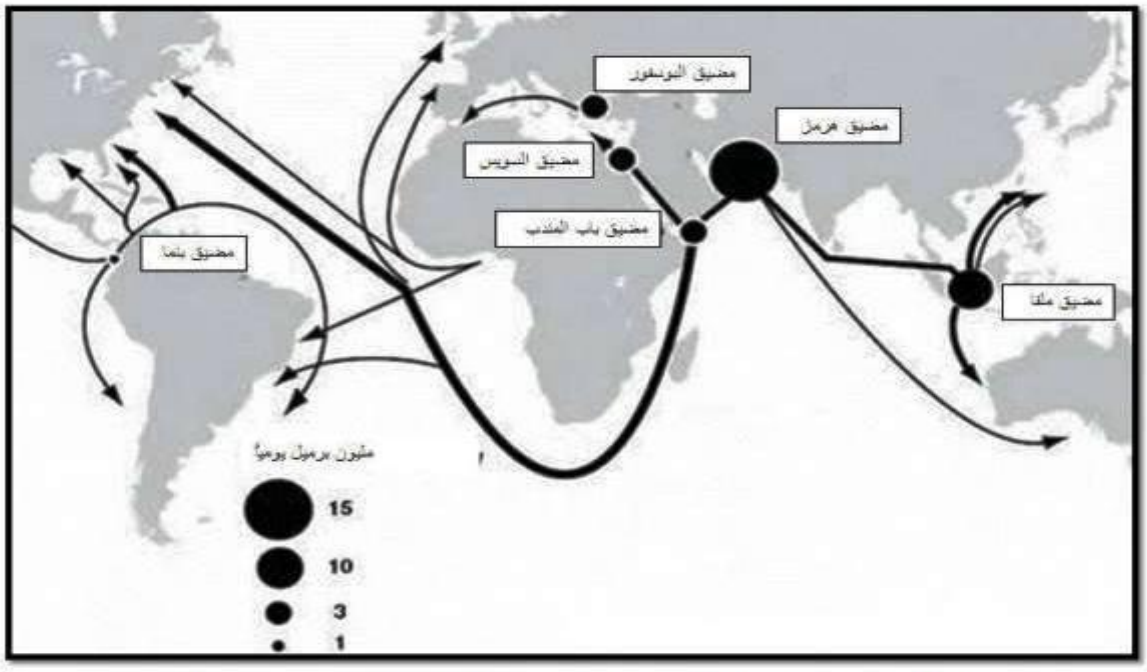

المصدر: U.S Energy Information Administration International Tanker Owenrs Pollution Federation

1 – جمال عبد الكريم النعاس، **مرجع سابق**، ص.21 .

2- ednard morse **« a new politcal economing of oil** »journal international affairis,vol :s3,p2.

3- james bruce,choking the strait,jame's intelligence,revew,9/1996.

ونلاحظ من خلال الشكل المقدم سابق أن أكبر عمليات النقل النفط اليومي عبر العالم تمر عبر مضيق هرمز مقارنة بالمضايق الأخرى كمضيق باب المندب التي تتم من خلاله كميات قليلة جدا.

المبحث الرابع: الأهمية الإستراتيجية للمضيق بالنسبة للخليج العربي

تتمتع منطقة مضيق هرمز بوزن دولي خاص قديما وحديث استمدتها من أهمية الخليج العربي ذاته، إستراتيجيا، واقتصاديا، وعسكريا، على المستوين الإقليمي، والدولي، فقد كان منذ مئات السنين طريقا ملاحيا حيويا مهما للتجارة العالمية بين الشرق والغرب، إذ ليس هناك في العالم مثال أفضل من الذي يقدمه مضيق هرمز. [1]

المطلب الأول: الخليج العربي: دراسة في الموقع والأهمية

تشكل منطقة الخليج العربي عمقا إستراتيجيا وسياسيا واقتصاديا، وتتميز بأنها بيئة صحراوية ساحلية، كما أنها تشترك في وحدة الرقعة، أي ذلك الاتصال الجغرافي المستمر للمنطقة.

بحيث يمثل الخليج العربي أقصى امتداد للعالم العربي نحو الشرق ويتمحور بين الساحل الشرقي لأرض الجزيرة العربية المنبسطة، وأرض الساحل الغربي لهضبة إيران، وتعتبر منطقة الخليج العربي امتداد بحريا للمحيط الهندي، ويقع مضيق هرمز في مدخل الخليج من الجنوب ويربط بينه وبين خليج عمان، وتكثر حول سواحل الخليج الأخوار* [2]

ويعتبر الساحل الغربي من الخليج ساحله العربي، فتقع دولة الكويت على رأس الخليج الشمالي مع حدود مشتركة بينهما وبين العراق ويلي الكويت جنوبا الساحل الشرقي للملكة العربية السعودية، ساحل الإحساء، أو ما يعرف بالشرقية، ويعتبر هذا الساحل حتى حدوده شبه جزيرة قطر، وخليج سلوى الذي يحتضن جزر البحرين ويحصرها شبه جزيرة قطر، وتبدأ بعد ذلك حدود دولة الإمارات العربية

1 – سعدون شلال ظاهر، تغريد رامز هاشم العذارى، "**الإستراتيجيات الإقليمية والدولية في مضيق هرمز**"، مجلة البحوث الجغرافية ، العراق، عدد 14 (2015)،ص.12.

2 – يحي حلمي رجب، **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1999)، ص .31.

* – **الأخوار**: هي ألسنة مائية داخلة في اليابس، وتستخدم كموانئ طبيعية، ومن أشهرها خور دبي، وخور الدوحة، وخور فكان وخور سلوى.

المتحدة بإماراتها على ساحل عمان، ويلي ذلك في سلطنة عمان في الزواية الجنوبية الشرقية من شبه الجزيرة العربية، حيث تمتلك ساحلا بحريا يبلغ طوله ألف ميل، ويمتد من مضيق هرمز في الشمال الشرقي إلى حدود اليمين في الجنوب الغربي. [1]

ولقد أتيح لأصل منطقة الخليج العربي الفرصة الطبيعة الملائمة للاتصال البشري فيما بينهم، من أقدم العصور، دون أن يعوق هذا الاتصال خلجان متعمقة من الداخل، أو بحار تفصل بعضها عن بعض والطابع الغالب على تضاريس المنطقة هو السهلى أو الهضبي.[2]

وتبلغ مساحة الخليج العربي حوالي 240000 كم^2 ويبلغ طوله حوالي 984 كم بينما يتراوح عرضه بين 336كم و560 كم عند مضيق هرمز، والخليج قليل العمق حيث يبلغ عمقه من 110/100 متر عند مدخله، تمتد المناطق الأكثر عمقا بمحاذاة الشاطئ الإيراني، في حين توجد منطقة واسعة بعمق لا يتجاوز 26 مترا بمحاذاة شبه الجزيرة العربية. [3]

والملاحظ هنا أن مضيق هرمز يتراوح عمقه ما بين 10 إلى 50 كلم مقارنة مع عمق الخليج العربي الذي يتراوح ما بين 100 إلى 110، فإن عمق المضيق يعتبر نصف عمق الخليج العربي.
ويعود اسم الخليج إلى منخفض الطبيعي الذي يقع بين شبه جزيرة العرب وإيران ويمتد إلى شط العرب، الذي تمر عبره مياه دجلة والفرات، ومن الجنوب يغمر جزأه الجنوبي المحيط الهندي، فتحوله إلى خليج. [4]

وهنا يمكن أن نشير بان اسم الخليج نابعة من التحولات الطبيعية على التضاريس والمياه.

1- إسحاق يعقوب القطب، محمد غانم الرميحي، **التحضير في الوطن العربي، منطقة الخليج العربي منطقة الخليج العربي جغرافيا وتاريخيا** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية ، 1978)، ص .706.

2- سيد نوفل، **الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1972)، ص. 21.

3- قاسم مقبل سعيد، **البعد الأمني في إستراتيجية دول الخليج العربي**(أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية, كلية العلوم السياسية الإعلام، جامعة الجزائر,د س ن), ص.16.

4 - هيثم الأيوبي وآخرون، **الموسوعة العسكرية** (بيروت: المؤسسة العربية للنشر والدراسات ، ط1، ج 2، 1979)، ص. 142.

المطلب الثاني: التنافس الدولي على الخليج العربي

يمتلك سكان منطقة الخليج العربي مثل سائر أبناء الأمة العربية باستثناء المهاجرين غير العرب قدرا كبيرا من تجانس السلالة " **Homogeneity Racia** " في الملامح والسمات الطبيعية، ولذلك تتوفر فيهم درجة مميزة من وحدة السلالة وأصالة العروبة والوحدة الروحية الإسلامية، وكان لابد أن يؤثر ذلك كله، وفي إطار الوحدة الجغرافية ووحدة التجربة التاريخية، على تجانس الأسس الاجتماعية لسكان المنطقة وعلى رأسها العادات والتقاليد وكيفية الاستجابة للمؤثرات الخارجية، وقد ساعد ظهور الإسلام وهجرة القبائل من الجزيرة العربية على تكوين الشخصية العربية في منطقة الخليج العربية.

وتتمثل فترة السيطرة البرتغالية على منطقة الخليج العربية في أوائل القرن السادس عشر بداية التنافس الدولي على المنطقة إلى أن قامت بريطانيا بعد جلاء البرتغاليين باحتلال المنطقة تحت شعار تأمين مصالحها في الهند، وظل الاستعمار البريطاني بها ما يقرب من قرن ونصف قرن من الزمان إلى أن أعلنت بريطانيا عزمها على الانسحاب من المنطقة قبل نهاية عام 1971. [1]

وكانت فرصة لقيام شيوخ الإمارات بالمنطقة بتكوين اتحاد يجمع بين إمارات الخليج العربية، وذلك بهدف ملء الفراغ من داخل المنطقة بعد انسحاب القوات البريطانية. [2]

1- بداية التنافس الدولي على الخليج

تعرض النشاط والتفوق العربي لحالة من التدهور السريع نتيجة الزحف الاستعماري على بحار الشرق الذي استهله البرتغاليون في أعقاب حركتهم الملاحية والاستكشافية الكبرى، وما ترتب من أحكام سيطرتهم على المنافذ العربية التي تمر بها تجارة الشرق في طريقها إلى أوروبا.

وقد استمرت سيطرة البرتغاليون قائمة منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي حتى منتصف القرن السابع عشر، أي ما يقارب من قرن ونصف قرن من الزمان، وقد ترتب على ذلك انكماش المد العربي حينما بدأت الصراعات مع العالم الخارجي، والذي يتمثل في احتكاك مستمر بين أهل الخليج من جهة وبين القوة الأوروبية البحرية التي تتعاقب على المنطقة، وقد أدى تفكك الشعوب الإسلامية القاطنة

1 – يوسف أبو الحجاج، "**دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة تحليلية لملامحها الهامة**" (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1978)، ص ص 20 ،23.

2 – يحي حلمى رجب، **مرجع سابق**، ص.42.

حول الخليج إلى إفساح المجال للبرتغاليين للاستيلاء على بعض السواحل والجزر في المنطقة، وكان قدوم البرتغاليين إلى منطقة الخليج يهدف إلى اتخاذها خطا دفاعيا أساسيا عن مستعمراتهم الرئيسية في شبه القارة الهندية، وتسببوا في القضاء على مدن تجارية مثل مملكة هرمز التي كانت مزدهرة قبل مجيء البرتغاليين. [1]

قامت الدولة الصفوية في عهد الشاه عباس الأول بإجلاء البرتغاليين عن هرمز سنة 1622، بمساندة الإنجليز الذين ظهروا في الخليج كمنافسين للبرتغاليين، وكان للدور العربي أثره الفعال في مقاومة التغلغل الأوروبي بالمقارنة بالدور الفارسي، حيث طهر العمانيون منطقة الخليج من الوجود البرتغالي دون أن يستعينوا بقوى خارجية بل أنهم واجهوا أحيانا تكتل القوى الأوروبية ضدهم، في حين استعان الفرس في أهم معاركهم ضد البرتغاليون بقوى خارجية، وبعد زوال السيطرة البرتغالية عن الخليج، عادت القوى العربية لكي تؤكد لنفسها زعامة الخليج، فأهم ما يميز القرن الثامن عشر هو عودة موجات المد العربي إلى استئناف نشاطها من داخل الجزيرة العربية إلى سواحل الخليج، ولم يقتصر الآمر على مجرد تكوين هجرات تقليدية، بل اتخذت تجاه السيطرة البحرية، مما دفعها إلى تكوين" **تشكيلات سياسية**" استقرت على الساحل العربي من الخليج. [2]

2- تاريخ الوجود البريطاني

بعد أن تمكنت بريطانيا من القضاء على النفوذ الأجنبي في الخليج العربي قامت بعقد اتفاقات بحرية وسياسية مع حكام المنطقة منذ نهاية القرن الثامن عشر(مع عمان عام 1798) وبداية القرن التاسع عشر مع باقي الإمارات، وتناولت الاتفاقيات البحرية شؤون القضاء على الغارات البحرية والمحافظة على السلام والاستقرار في مياه الخليج عموما.[3]

أما الاتفاقيات السياسية فقضت بتمثيل بريطانيا لكل من البحرين وإمارات ساحل عمان دوليا في الشؤون الخارجية، أما علاقة بريطانيا بقطر فقد كانت تحكمها اتفاقية 1916، التي تخلت الأخيرة

---

1 – المرجع نفسه ، ص .47.

2 – عبد العزيز عبد الرحمن المفتي، **الخلاف بين إيران والإمارات العربية المتحدة** (الأردن: دار المعتز للنشر والتوزيع، ط1، 2014)، ص. 13، 16.

3 – حسين محمد البحارنة، **دول الخليج العربي الحديثة** (بيروت:كتلة مؤسسات الحياة، 1972)، ص .32.

بموجبها لبريطانيا عن سلطات سياسية واقتصادية واسعة، أما فيما يتعلق بالعلاقة مع الكويت فقد باشرت بريطانيا تولي شؤونها الدولية منذ العام 1899 تاريخ توقيع اتفاقية المنع أو التحريم المعقودة بين البلدين، كما تجدر الإشارة إلى أن الكويت كانت تتمتع بوضع خاص أكثر امتيازا من باقي إمارات الخليج.

في الفترة الواقعة بين 1820-1853 كانت الاتفاقية المعقودة بين إمارات الخليج وبريطانيا تتضمن إقامة تحالف عسكري وصداقة وذلك لتحقيق أغراض بريطانيا بضمان سلامة حركتها التجارية وضمان استمرارية الحكم في الإمارات العربية. [1]

أما ما بين 1880 و1916 فإن الاتفاقات المعقودة مع بريطانيا كانت تتضمن حماية بريطانيا لهذه الإمارات وتولي شؤونها الدولية، ومنذ اكتشاف النفط في دول الخليج توطدت العلاقة بين بريطانيا وباقي الإمارات العربية، فعززت بريطانيا اهتمامها السياسي بها ونقلت مركز المقيم السياسي البريطاني من بوشهر في إيران إلى البحرين عام 1946.[2]

من الجدير ذكره أن هذه الإمارات كانت تتمتع باستقلالية شبه تامة في إدارة شؤونها الداخلية دون أي تدخل بريطاني يذكر أما من الناحية الخارجية فقد كانت بريطانيا تحتفظ لنفسها بحق تسيير شؤون الإمارات الخارجية وتمثيلها في كل علاقاتها مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية. [3]

3- الطريق إلى الاتحاد

أعلنت بريطانيا عزمها على الانسحاب من منطقة الحلمح العربية قبل نهاية 1971، وبدأت في ذلك الوقت تيارات عنيفة واتجاهات متعارضة تتطلع إلى المنطقة، كل منهما يتهيأ لملئ الفراغ المحتمل حدوثه، إلا أن فكرة الإتحاد بين الإمارات سيطرت في النهاية على شيوخ المنطقة، وذلك لأن الإتحاد يحقق أغراضا سياسية واقتصادية بعيدة المدى للمنطقة، وذلك بفضل ما تتيحه الإمارات الصغيرة من فرصة الاندماج في ظل دولة لها وزنها الاقتصادي والسياسي، وبدلا من أن تكون كل إمارة عائقا في سبيل تطور غيرها، وفي ظل الدولة الاتحادية يمكن أن تستلهم الإمارات الغنية في رفع مستوى

1 - أحمد سرحال، **النظم السياسية والدستورية في لبنان والبلاد العربية** (بيروت: دار الباحث،1980)، ص .486.

2 - حسين محمد البحارنة، **مرجع سابق**، ص. 36.

3 - أحمد سرحان، **مرجع سابق**، ص .487.

الإمارات الصغيرة محدودة الدخل، كما أن تفكك الإمارات وتجزئتها يزيد من تخلفها بالإضافة إلى أن الإمارات الصغيرة سوف تعتمد على غير أبناءها في بناء تنميتها، مما سيجعلها بمرور الزمن تفقد شخصيتها الإقليمية التي ترغب في التشبث بها. [1]

المطلب الثالث: مضيق هرمز ومصالح دول الخليج العربي

يعتبر مضيق هرمز الممر البحري الوحيد الذي يشكل منفذ وممر بحري لدول الخليج العربي، ووسيلة اتصالهم بالبحار العالمية، فهناك بعض الدول تعتمد اعتماد كليا عليه، بحيث ليست لها منافذ بحرية أخرى غيره، وتختلف درجة الاعتماد على المضيق من دولة إلى أخرى، أي أن كل دولة تعتمد عليه حسب احتياجاتها.

فالنسبة لإيران فقد اكتسبت أهمية كبيرة بسبب إطلالتها وإشرافها على المضيق وسطرتها على بعض الجزر الموجودة فيه[2] التي أقيمت فيها الموانئ كميناء عبدان وخرج.

لأن القوة التي تشرف وتسيطر على المضيق تستطيع أن تتحكم في الحياة السياسية، والحياة العسكرية، والحياة التجارية الداخلة والخارجة من الخليج العربي. [3]
وهذا ما جعل إيران تتمتع بموقع جغرافي، يحضى بأهمية كبيرة خاصة بالنسبة للدول الكبرى.

حسب ما سبق ذكره نلاحظ أن دولة إيران، هي الوحيدة التي تسيطر بشكل أكبر على المضيق حيث أنها هددت في الكثير من المرات بإغلاق المضيق في وجه الملاحة، ولهذا نرى بأنها لديها درجة كبيرة من التأثير على عمليات الملاحة الداخلة والخارجة عبره.
وفي المقابل نجد أيضا أن سلطنة عمان هي الأخرى لديها واجهة بحرية أيضا على المضيق.

وتأتي الأهمية الموقعية البحرية لعمان كونها تشرف على عدة بحار[1] حيث زادت الأهمية الإستراتيجية للسواحل العمانية، كونها تقع على أغلى ممر في العالم وبوابته مضيق هرمز، هذا الموقع

1 – يحي حلمى رجب، **مرجع سابق**، ص. 63.

2 – صباح محمود محمد الراوي، "**مملكة البحرين التسمية والأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي**"، مجلة البحوث الجغرافية،عدد2 ، (2001)، ص.7.

3 – محمد جواد علي، **الصراع الأمريكي السوفياتي في المحيط الهندي** (العراق: منشورات مطبعة الديب المحدودة، 1986)، ص. 13.

الخطير، والمسيطر على طريق الملاحة الرئيسي للداخل والخارج من الخليج العربي، ذو المياه الدافئة التي كانت عيون الكبار نحوها يعطيه بعدا آخر كونه بوابة سواحل الخليج العربي.[2]

وهنا نشير إلى أن عمان لديها واجهة بحرية تطل على مضيق هرمز عبر مسندم التي يمكن أن تكون ملاذ للسفن وبناء الموانئ.

وكذلك السعودية أيضا لديها واجهات بحرية أخرى لكنها تعتمد على المضيق بشكل كبير جدا، وأيضا بالنسبة للإمارات فهي تمتلك واجهة بحرية نشطة ذات مساحة جيدة تقع على الخليج العربي. [3]

والملاحظ أن دول الخليج العربي تعتمد بشكل كبير على هذا الممر الحيوي الذي يربطها بالبحار العالمية.

و دول الخليج الأخرى لديها مصالح كبيرة في اعتمادها على المضيق خاصة تلك التي ليس لها واجهات بحرية إلا الواجهة المطلة على المضيق ذاته إذ تعتمد عليه اعتماد كلي في عمليات النقل اليومي للنفط والتجارة والملاحة...الخ.

أي أن هذه الدول التي لديها واجهة بحرية وحيدة عبر المضيق تعتمد عليه اعتماد كلي في إطار مصالحها الحيوية لأنه معبر وممر وحيد بالنسبة لهم.

ولكن وفي المقابل وكما تحدثنا سابقا نرى بأن سلطنة عمان ودولة إيران هما المسيطران الأساسيان على المضيق، ودرجة تأثير إيران بشكل أكبر من عمان لأنها تستحوذ على أكبر جزء فيه كما أنها سيطرت على أهم الجزر المتواجدة على ضفافه، ومن كل هذا أن جل دول الخليج العربي لديها مصالح كثيرة ومهمة عبر استغلالها للمضيق.

يمكن أن نتوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات فيما يخص هذا الفصل والمتعلقة بالأهمية جيواستراتيجية لمضيق هرمز:

---

1 – عبد العباس فضيخ رغبوش، "**الأهمية الإستراتيجية للموقع البحري العماني دراسة في الجيوبولتيك**"، مجلة كلية الآداب ، عدد97، ص. 4.

2 – عبد الجليل مرهون، **أمن الخليج** (بيروت: دار النهار، ط1، 1997)، ص .37، 43.

3 – على ناصر ناصر، **مرجع سابق**، ص .67.

*بروز أهمية موقع مضيق هرمز في الخليج العربي من خلال الدور الكبير الذي لعبه قديما وحديثا،لهذا كان محط أطماع الدول الكبرى للسيطرة عليه.

*الأهمية الجيو إستراتيجية للمضيق الذي اكتسبها من أهمية منطقة الخليج العربي، من خلال بروزه كمعبر متحكم في الملاحة بهذه المنطقة.

*اكتشاف النفط في الخليج العربي اظهر مدي أهمية المضيق في عمليات عبور الكم الهائل من ناقلات النفط، إضافة إلى ذلك انتشار المحطات النفطية الرئسيةعلى سواحله.

*إن الدول المحيطة بمضيق هرمز هي اكبر الدول العالمية المنتجة والمصدرة للنفط، بالإضافة إلى امتلاكها لأكبر مخزون من حيث الاحتياط حسب الإحصائيات المتوفرة.

لقد أصبح يظهر جليا مدى أهمية مضيق هرمز عبر المضائق البحرية الدولية ذات الأهمية الإستراتيجية، سواء من الناحية الجيوسياسية أو الإقتصادية الهامة، وبالتالي أصبح يعتبر ممر رئيسي لناقلات الطاقة من مصادر الإنتاج إلى البلدان الأخرى، وكذلك المنفذ البحري الوحيد لمعظم دو الخليج وزادت أهميته بدرجة عالية خاصة بعد إكتشاف النفط فيه، وهذا ما جعله عرضة للأطماع خاصة من قبل القوى الكبرى لإستحواذه على مكانة إستراتيجية هامة في علميات النقل اليومي سواء للحركة التجارية أو الملاحة البحرية.

الفصل الثــانـي

لقد برز الأمن الطاقوي عبر التاريخ كقضية بالغة الأهمية وهو ما نشهده حاليا في الساحة الدولية، الأمر الذي يدفع إلى إعادة النظر في نموذج الأمن الطاقوي على مدى العقود الثلاثة الماضية حيث كان محدودا ليتوسع ويشمل عوامل عديدة وجديدة وتطرأ في ظله تحولات

فالتركيز المتجدد على أمن الطاقة لا يرجع إلى ارتفاع أسعار النفط وحسب بقدر ما يعود إلى التأثيرات الجيوسياسية للطاقة ليصبح النفط كمورد طاقوي عامل استقرار أو عدم استقرار في ظل سياسات العرض والطلب على الطاقة، إلى جانب المخاوف الناجمة عن التدافع الدولي نحو مناطق الإمدادات والمنافسات الجيوسياسية على غرار منطقة الخليج العربي التي تحتل أهمية إستراتيجية بالغة خصوصا وأنه يضم 60 % من الاحتياطي العالمي للبترول ومنطقة تستحوذ على كميات هائلة من موارد الطاقة، الأمر الذي جعل منطقة الخليج محطة للأنظار الغربية والأطماع الأمريكية. فقد برزت الولايات المتحدة منذ بداية القرن الحالي كلاعب رئيسي في المشهد النفطي الخليجي.

ويتناول هذا الفصل بالتحليل النقاط الواردة أعلاه من خلال التعرض لمكانة الأمن الطاقوي الجيوسياسية وأهم التحولات الطارئة عليها، بالتعريج على التأثيرات الجيوسياسية ودراسة النفط كمورد طاقوي في الخليج العربي وتحقيقه ين الوفرة والندرة.

و بناءا على ما تقدم قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:الأمن الطاقوي:المفهوم و الأنواع

المبحث الثاني:تحولات الطاقة

المبحث الثالث:معادلة الأمن و الطاقة في الخليج العربي

المبحث الأول: الأمن الطاقوي المفهوم والأنواع

أضحى الأمن الطاقوي من المفاهيم التي أخذت مكانتها العلمية والعلمية ضمن العديد من المتغيرات خاصة فيما بعد الحرب الباردة، ومن خلال هذا المبحث تناولنا مفهوم الأمن الطاقوي، في حين تم التطرق في المطلب الثاني إلى أنواع هذا الأخير من تحولات الطاقة والتي تنوعت بين الطاقات المتجددة والطاقات غير المتجددة.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الطاقوي

إذا كان البعض يرى أن الحروب القادمة سوف تكون حروب عى موارد المياه، فإن الحروب الحالية والصراعات القائمة هي على أساس موارد الطاقة، لا سيما البترول والغاز الطبيعي، الأمر الذي أدى اهتمام كافة فروع المعرفة بموضوع الطاقة لاسيما أن دورها لم يعد مقصورا على كونها قوة محركة، بل أصبحت العديد من مصادر الطاقة تدخل كمادة خام في العديد من الصناعات الهامة[1].

في البداية يمكننا القول أن الأمن الطاقوي أضحى أحد تجليات المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانتها العلمية والعملية ضمن العديد من المتغيرات التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة، فقد أصبح الأمن الطاقوي شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى التي تشكل مضمون الأمن الوطني للدول، كالحفاظ على مكانة الدولة، التوسع وتأمين الحدود.

ليس من السهل تحديد تعريف شامل وواضح لمفهوم الأمن الطاقوي فهو يتوقف على موقع الأطراف في سلسلة العرض والطلب على الطاقة فالجانب المهم من هذا المفهوم بالنسبة للدول المصدرة هو مستوى الإيرادات من سوق الطاقة كشرط أساسي لتحقيق أمنها الاقتصادي في المقابل تتمثل الإنشغلات الأمنية لغالبية الدول المستهلكة في رفع تحدي اعتمادها المتزايد على الاستيراد وخطر انقطاع الإمدادات[2].

يختلف مفهوم الأمن الطاقوي من دولة لأخرى، وذلك بحسب طبيعة السيادة الوطنية والعلاقات القائمة بين المنتجين والمستهلكين، ورغم الأهمية الكبيرة لأمن الطاقة في مختلف السياسات إلا أن العديد من المختصين يؤكدون على عدم التوصل إلى تعريف بشكل واضح فحسب «لوشل» Lo Shel وآل AL «مصطلح أمن إمدادات الطاقة Security of energy supply أو أمن الطاقة باختصار يبدوا مبهما فعلا»وإن كان أمن الطاقة تقليديا يعرف بأنه «توفر إمدادات كافية ومعقولة وموثوقة من الطاقة» لأن أمن الطاقة مفهوم متعدد

1- وردة هاشم علي عيد، **صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2013)، ص. 159.

2- Michael T klara «**Energy security**», In Paum (Ed), Security studies, An introduction (London : rout ledge, 2008), P 484.

الأوجه وذو طبيعة متعددة الأبعاد Multidimensional ويختلف تعريفه باختلاف الظروف والأغراض أو الفواعل لدول، منظمات، مؤسسات بحثية.[1] لعبت الطاقة دورا مهما وحيويا للغاية في الحضارة الحديثة حيث أصبحت تدخل في كل شيء في حياتنا اليومية وأصبحت تقوم عليها الصناعات العديدة، إذ لم يعد دور الطاقة مقصور على إدارة عجلة الصناعة بل أحد مصادر قوة الدولة، وأصبحت هي في ذاتها مجموعة كبيرة من الصناعات القائمة بذاتها وأن امتلاك الدولة لمصادر الطاقة أحد أهم مصادر قوة الدولة.

ولتوضيح الرؤية أكثر حول تعريف أمن الطاقة نجد أن الأمم المتحدة قد عرفته في سنة 1999 بأنه «الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة كافية، وبأسعار معقولة» ذلك ان العامل الطاقوي حيوي لضمان مستقبل أفضل للبشرية، واستمرارية النمو الاقتصادي، والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين اللذين يمكن أن يكونا محل تهديد في حال عدم تلبية الاحتياجات الطاقوية لمختلف المجتمعات والدول[2].

ولا يختلف الأمر تمام عما تبيناه كالأمن « ستين تو نيسون «Stein Tonnesson» وأشيلد كولاس Ashild kolas من معهد أوسلو لأبحاث السلام الدولي internayional peace researsh in stitute جو تعريفها لأمن الطاقة بأنه لا تقوم على ربطه بتحقيق الاكتفاء الذاتي أو الاستقلالية الطاقوية، بل على ضرورة التوازن بين العرض والطلب: «أمن الطاقة هو تحقيق توازن جيد بين الطلب والعروض من الطاقة لخدمة الغرض المتمثل في تسهيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة[3].

وبما أن الطاقة المصدر الأساسي للتقدم والتنمية الاقتصادية لكل دولة، فهي تعتبر بذلك مصدر الثروة والتنافس وكذا الجدال السياسي الأمر الذي قد يؤدي إلى حالة من اللا أمن أو العف الذي تواجهه اقتصاديات هذه الدول المعنية.

وفي هذا السياق ورد مقال جوناثان الكايند Jonathan Elkind والذي يحمل عنوان الأمن الطاقوي نداء إلى توسيع الأجندة Energy Security : A call for brooder Aganda ذلك أن التعاريف التقليدية للأمن

1- Chistian winzer, **conceptualizing energy security**, EPRC working paper, Cambridge working paper in economics (intercity of Cambridge, London, August 2011), P 02.

2- عبد القادر دندن، "**الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي، آسيا الوسطى، جنوب آسيا، شرق آسيا وجنوب شرق آسيا** "(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، 2012-2013)، ص .46.

3- **نفس المرجع**، ص. 46.

الطاقوي قد شملت ثلاثة عناصر أساسية ألا وهي الوفرة Avarbility القدرة Affodability والموثوقية Reliability.

1- الوفرة Availability

حيث أن امن الطاقة ينبع في المقام الأول من توفر الخدمات والسلع الطاقوية وقدرة المستهلكين على تأمين الطاقة التي يحتاجون إليها وتتطلب الوفرة وجود أسواق طاقوية أين يتاجر فيها كل من المشتري والبائع بهذه الخدمات والسلع، بشرط اتفاق الطرفين على مراعاة المصالح الاقتصادية والتجارية والسياسية والإستراتيجية وغيرها، وقد تكون بعض مواد الطاقة وفيرة لكنها غير متاحة تجاريا بسبب التغييرات التكنولوجية ومن الأمثلة على ذلك فئة من المركبات تدعى «هيدرات الميثان»* Methane hydrates[1].

إذا نظرنا إلى التوزيع الجغرافي لإنتاج الطاقة على مستوى قارات العالم فإننا نلاحظ أن آسيا احتلت المركز الأول حيث قدر إنتاجها بأكثر من ثلث الإنتاج العالمي من الطاقة وذلك عام 2000، وجاءت أمريكا الشمالية في المركز الثاني حيث ساهمت بنحو ربع الإنتاج العالمي من الطاقة، واحتلت أوروبا المركز الثالث بنسبة تكاد تكون متقاربة مع أمريكا الشمالية، في حين ساهمت إفريقيا بنحو 7,6 % وم تساهم أستراليا بنسبة أقل من 3% ويلاحظ أن هناك إحدى عشرة دولية تساهم بنحو ثلثي إنتاج الطاقة في العالم، ويغلب على هذه المجموعة من الدول أنها دول ذات إنتاج وفير من البترول والغاز الطبيعي والفحم[2].

تجدر بأن الإشارة إلى أن استخدام الطاقة والاعتماد على مصادرها تطور بدرجة كبيرة لم يشهدها التاريخ البشري من قبل، وتتباين الأهمية النسبية لمصادر الطاقة تباينا كبيرا تبعا لاستهلاكها حيث يشكل البترول والغاز الطبيعي نحو ثلث الطاقة المستهلكة في العالم في عام 2011 بعد أن كانت هذه النسبة لا تتجاوز 47 % في الستينات مما يجعل لهذين المصدرين الأهمية الكبرى بالنسبة لمصادر الطاقة على مستوى العالم.

1- فوزية قاسي، **الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، منطق الأمنية في الساحل الإفريقي** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية : تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي، جامعة وهران، 2012-2013)، ص .47.

-*يتم التحصل على **هيدرات الميتان** من خلال الاحتفاظ بالميتان تحت ضغط عالي وفي درجات حرارة منخفضة، ولهيدرات الميتان القدرة على زيادة الاحتياطات العالمية للغاز الطبيعي إلى حد كبير.

2- توبي شيللي، ترجمة: دينا الملاح، **النفط : السياسة والفقر والكوكب** (الرياض: مكتبة العبيكان، 2009)، ص. 11.

2-الموثوقية Reliability

وتنطوي الموثوقية على مدى الحماية التي تتمتع بها خدمات الطاقة من الانقطاع، فالطاقة هي اللبنة الأساسية في النشاط الاقتصادي والحياة اليومية، ويتهدد انقطاعها بالقدرة على تشغيل المصانع، إنارة المستشفيات وتدفئة المنازل بشكل مستمر، ويشمل تعزيز الموثوقية الطاقوية تنويع مصادر التزويد وكذلك سلسلة التزويد المستخدمة في نقل الطاقة والحد من الطلب على الطاقة وخلق خزانات للطوارئ وتطوير المزيد من البنية التحتية[1].

3-القدرة Affordability

يلاحظ من خلال التوزيع الجغرافي لاستهلاك الطاقة العلاقة الوثيقة من استهلاك الطاقة من جهة وبين التقدم وارتفاع مستوى المعيشة وكبر الحجم السكاني من جهة أخرى سواء على مستوى القارات أو على مستوى الوحدات السياسية، حيث يعاني في الواقع ما يقارب 1،8 مليار نسمة في العالم بما يعرف بـ فقر الطاقة Energy poverty مما يعني أن أكثر من ربع سكان العالم ومعظمهم يتواجدون في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا أي يعانون من نقص حاد في الطاقة واستمر الحال كذلك إلى غاية 2011، وهما أقل قارات العالم نموا وعلى النقيض نجد أكثر قارات العالم استهلاكا للطاقة هما أكثر قارات العالم نمو وتقدما وهما أمريكا الشمالية وأوروبا[2].

يمكن أن نعتبر أن العلاقة تتجلى فيما بين استهلاك الطاقة من جهة والتقدم وارتفاع مستوى المعيشة وكبر الحجم السكاني وأن الحجم الأكبر لاستهلاك الطاقة في العالم يدخل ضمن أكبر القوى الاقتصادية في العالم كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا واليابان وألمانيا إلى جانب الصين والهند، وبالتالي فإن عنصر القدرة على تحمل تكاليف أمن الطاقة لا يتلخص في مسألة ما إذا كانت أسعار الطاقة مرتفعة أو منخفضة بالنسبة إلى الدخل المتاح,بل في تقلب الأسعار الأمر الذي قد يؤدي إلى أزمات اقتصادية وكذا اجتماعية خطيرة وكذا عدم الاستقرار السياسي حتى يسعى مستهلكوا الطاقة إلى مواجهة أعباء مالية غير متوقعة لأن الأسعار عندما تنحرف بشكل خطير عن التوقعات المنشأة فإن المستهلكون يجدون صعوبة في إجراءات التغييرات السريعة في نمط استهلاكهم للطاقة وذلك يحدث حتى في البلدان الغنية.

1-فوزية قاسي، **مرجع سابق**، ص .75.

2 - Jonathan elkind, «**Energy security : call for a broader agenda**», in carlos pascual and jonathan elkind (Eds) enregy security : economies, poltics, strategies and implicotions, (washington D.c : the brooking institution press), PP 121-123.

ويمكن القول كخلاصة أن الأمن الطاقوي يعرف بصورة دقيقة وفق ما يلي:

- موثوقية إمدادات الطاقة، باختيار كل من مصادر الطاقة والموردون بحيث يكونا وفيرين بشكل محتمل ضمن إطار تنافسي وهذا لتخفيض الاعتماد على مورد واحد أو إثنين فقط، فتوزيع المصادر وموردوا الطاقة يعتبر كمفتاح لضمان أمن الإمدادات.

- موثوقية نقل الإمدادات، بحيث يجب أن تكون شبكات النقل متوفرة وموسعة كما هو مطلوب ويجب عرض العديد من طرق النقل لخلق جو من المنافسة كخيارات محتملة بين الموردين.

- موثوقية التوزيع والتسليم لهذه الإمدادات إلى المستهلك النهائي وهذا طبقا لمعيار الوقت والنوعية بدون تمييز وبأسعار معقولة[1].

المطلب الثاني: تحولات الطاقة

لقد عمل الإنسان على مدى قرون لتحقيق الرخاء عن طريق تسخير أشكال متنوعة ومتعددة من الطاقة فاكتشف الفحم ثم البترول وذلك كان مع بدايات عصر النهضة الصناعية عام 1700 م حيث بدأ الإنسان باستخدام مصادر جديدة للطاقة وبكميات متزايدة وهي ما تسمى بالمصادر غير المتجددة، أما في العصر الحديث فقد نجح الإنسان في تطوير وسائل متزايدة التعقيد والفعالية لتفجير الطاقة لتصبح هذه الأخيرة بشتى انواعها متاحة أمام الإنسان نظرا لتطور الوسائل والإمكانيات في ظل التكنولوجيا الحديثة لاستخراجها من الطبيعة[2].

إن ما يقارب 90 % من الطاقات التي يستخدمها الإنسان في مزاولة أعماله اليومية من مصادر الطاقة الناضبة موزعة كالآتي: أكثر من 80% من الوقود الأحفوري، 34% من البترول، 26% منالفحم، و 21% من الغاز وما يقارب 06% من اليورانيوم، أما مصادر الطاقة المتجددة التي يستخدمها الإنسان للحصول على الطاقة فإنها لا تتجاوز 10% فقط، معظمها من مساقط المياه وال.....ثم أجزاء صغيرة جدا من الشمسية والرياح وحرارة بطن الأرض[3].

---

1 - gawdet bhgat, «**Europs's enregy security : chablenges and, opportunities**», international, vol 82 n 05, 2006, P 265.

2- عبد الحليم بيقع، **الأمن الطاقوي في العلاقات الجزائرية الإسبانية 1995-2014**(مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر: تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية،كلية الحقوق و العلوم سياسية,جامعة قالمة, 2014,2015)، ص. 09

3- **مصادر الطاقة : البترول أقصر مصادر الطاقة**، تم تصفح الموقع يوم2016/03/28، على الساعة 18:07 للمزيد راجع الرابط : www.alriyaadh.com/62404g

أ-الطاقات الغير متجددة (الناضبة)

وهي عبارة عن المصادر الناضبة، أي أنها سوف تنتهي عبر زمن معين لكثرة الاستخدام، وهي متوفرة في الطبيعة بكميات محدودة وغير متجددة، وتشمل الوقود الاحفوري مثل النفط، الغاز والفحم بكل الأنواع التي تكونت عبر السنين الماضية في جوف الأرض، وهي ذات أهمية لأنها تختزن طاقة كيميائية من السهل إطلاقها كطاقة حرارية أثناء عملية الاحتراق.

1-النفط: ويعتبر النفط أهم مصادر الطاقة وأكثرها انتشار وهو عبارة عن سائل أسود كثيف سريع الاشتعال ويكون من خليط من المركبات العضوية والتي تتكون أساسا من عنصر الكربون والهيدروجين وتعرف باسم الهيدروكربونات وتتراوح نسبتها في بعض أنواع النفط بين 50% -98% ويساهم النفط اليوم بحوالي 38% من استهلاك الطاقة العالمي وتحتوي منطقة الشرق الأوسط عموما والخليج العربي خصوصا على أعلى مخزون للنفط في العالم وتعتبر المملكة العربية السعودية أكبر دولة في العالم من حيث المخزون، حيث يقدر مخزونها بـ 263 مليار برميل في عام 2003. أما احتياطات العالم من النفط فيقدر بـ 1148 مليار برميل ويعود سبب انتشار النفط كمصدر للطاقة إلى عدة أسباب منها: سهولة نقله وتحويله إلى مشتقات نفطية تتفاوت في الخصائص والاستخدام وكذلك كثرة تواجده في دول الاستهلاك إلا القليل منه نظرا لمحدودية التنمية الصناعية لديها مما يسهل تصديره إلى الدول الصناعية[1].

1-الفحم الحجري:

من أهم مصادر الطاقة من حيث حجم احتياطه، فالفحم الحجري يتكون داخل باطن الأرض على مدى ملايين السنين وذلك بسبب تحلل مصادر نباتية بسبب العملية البيولوجية في أماكن ذات الضغط الشديد والحرارة ومعزولة عن الهواء.

إن استخدام الفحم الحجري وقودا مباشرا يستلزم أموال باهظة التكلفة لمحطات التوليد، ومن الأسباب لعدم استخدام الفحم على نطاق واسع هو أثره السيء على البيئة والإنسان، إذ أنه مصدر رئيسي لتلوث الهواء وما يسببه من مشاكل صحية[2].

1- "**الطاقة ومصادر الطاقة غير المتجددة**"،تم تصفح الموقع يوم 2016/03/30، على الساعة 14.30 ,للمزيد راجع الرابط: www.qalqilia-edu-ps .

2- أنس بن فيصل الحجي، "**أمن الطاقة...وسوق الأسهم...ودر السعودية**"، تم تصفح الموقع يوم2016/04/02 على الساعة 11:09 ,للمزيد راجع الرابط: http://www.alektisadiah.com/article.php/do=chow&id=1885؟ .

يمثل الفحم الحجري حوالي 24% من الاستهلاك العالمي للطاقة حسب إحصائيات 2009، ويمثل أكبر احتياطي عالمي من بين مصادر الطاقة الأولية وسيستخدم كمصدر أولي لطاقة في المراحل التجارية وتوليد الطاقة. وعلى الرغم من كونه أهم مصادر الطاقة بالنسبة للأقطار الصناعية بعد البترول والغاز الطبيعي وجرده واستخدامه في الدول النامية يعتبر محدودا[1].

وتحتوي البلدان العربية على كميات قليلة مقارنة بالاحتياطات المؤكدة العالمية، ويأتي الفحم الحجري في المرتبة الأخيرة بين مصادر الطاقة غير المتجددة في الدول العربية ومن هذه الدول مصر، الجزائر، المغرب ومن أهم الأحواض المكتشفة في هذه البلدان حوض جرادة، حوض عيون موسى، حوض المغارة....إلخ[2].

2- الغاز الطبيعي

ويعتبر من أنظف المصادر الطاوية ويحتوي على وحدات حرارية عالية، ويوجد في باطن الأر منفردا أو مختلطا مع النفط، ويتكون من خليط من المركبات أهمها غاز الميثان والأثيان والبروبان والبيوتان، وتعتبر المجالات اللازمة لإعداده كوقود نظيف أقل بكثير مما يحتاجه الفحم أو النفط، وكل ما يحتاجه هو إزالة الشوائب مثل الهيدروجين وأوكسيد الكربون ويدخل الغاز الطبيعي كوقود في الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للطاقة مثل صناعة الإسمنت، وإنتاج الكهرباء وصناعة الحديد والصلب، ونظرا لكفاءة اقتصاديات الغاز الطبيعي في محطات توليد الطاقة والعوامل المرتبطة بالمحافظة على البيئة من التلوث فإنه يعتبر وقود أحفوري من حيث مصدر نمو الاستهلاك على المستوى العالمي[3].

اكتشف الغاز الطبيعي مع بداية الخمسينات من القرن العشرين وأخذ مركزه في قطاع الطاقة تدريجيا إلى أن أصبح ثاني مصدر من مصادر الطاقة بعد النفط، أما الآن أصبح متعدد الاستعمالات[4].

لقد بلغت نسبة مساهمة الغاز الطبيعي في الاستهلاك العالمي حوالي 23%، أما الاحتياطي العالمي منه فقد بلغ حوالي 175 770 مليار متر مكعب في الدول العربية زيادة مستمرة خلا السنوات الأخيرة حيث ارتفعت الاحتياطات المؤكدة من حوالي 8،5 مليار متر مكعب عام 1970 إلى حوالي 52 255 مليار

1- عبد الحليم بيقع، **مرجع سابق**، ص .10.
2- أنس بن فيصل الحجي، **موقع سابق**.
3- حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي** (مركز الدراسات الوحدة العربية، 2000) ص. 17.
4- عبد الحليم بيقع، **مرجع سابق**، ص. 12.

متر مكعب عام 2003، وهذا يشكل نسبة 30% من الاحتياطات العالمية ويتواجد الغاز الطبيعي بشكل رئيسي في قطر، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، مصر.

ب-الطاقة المتجددة

الطاقة المتجددة ونعني بها تلك المولدة من مصدر طبيعي غير تقليدي مستمر لا ينضب، ويحتاج فقط إلى تحويله من طاقة طبيعية إلى أخرى يسهل استخدامها بواسطة تقنيات العصر، على اعتبار الإنسان يعيش في محيط الطاقة فالطبيعة تعمل من حولنا دون توقف معطية كميات ضخمة من الطاقة غير المحدودة، بحيث لا يستطيع الإنسان إن يستخدم إلا جزء ضئيلا منها، فأقوى المولدات على الإطلاق هي الشمس ومساقط المياه وحدها قادرة على أن تنتج من القدرة الكهربائية ما يبلغ 80% من مجموع الطاقة التي يستهلكها الإنسان.

1-الطاقة الشمسية

وتعتبر الطاقة الشمسية أهم الموارد الطاقوية في العالم، وقد تأخر استثمارها على الرغم من أهم مميزاتها أنها مصدر لا ينضب، وعلى سبيل المثال المملكة العربية السعودية وحدها لا تزيد مساحتها على المليون ميل مربع، تتلقى يوميا أكثر من مائة مليون كيلووات/ ساعة من الطاقة الشمسية أي ما يعادل قوة كهربائية مقدارها أربعة ملايين ميجاوات أو الطاقة الحرارية التي تتولد من إنتاج عشرة مليارات من البراميل النفطية في اليوم[1].

أي الطاقة الشمسية تعد مصدر الطاقات النفطية وتختلف أهميتها كمصدر باختلاف الموقع الجغرافي لكل منطقة إذ تتوفر وبشكل كبير في المناطق الصحراوية، وبفعل صفاء الجو وتقل بذات الوقت في المناطق المطرية[2].

ولقد بدأت دول الخليج العربي عموما ودولة الإمارات العربية خصوصا في العمل بنشاط على تعزيز وتوليد الطاقة الشمسية وتطويرها في أفري 2008، حيث ترغي إمارة أبوظبي في زيادة مخزونها من الطاقة الشمسية إلى 7% من إنتاجها بحلول عام 2020، في حين هدف إمارة دبي إلى تحقيق زيادة مقدارها 5% وذلك بحلول 2030، فقد عملت أبو ظبي على تدشين مشروعات لاستخدام كل من تقنيات الخلايا

1- أنس بن فيصل الحجي، **موقع سابق**.

2- عبد الحليم بيقع، **مرجع سابق**، ص .13.

الكهروضوئية والطاقة الشمسية المركزة، بينما تركز إمارة دبي حاليا على نظم الخلايا الكهروضوئية، في حين أن الطاقة الشمسية لا تزال تنتج أقل من نسبة 1% من إجمالي الكهرباء في الإمارات العربية المتحدة، إلا أن مبادرات الطاقة الشمسية قد تقدمت بشكل كبير منذ عام 2000[1].

2-الطاقة المائية

وتعد الشمس الطاقة الميكانيكية في المياه المتدفقة حيث أن 23%من الطاقة الشمسية التي تصل الأرض تسقط على سطح البحار والأنهار والمحيطات فيتبخر الماء منها ويتصاعد بخار الماء مع الهواء إلى طبقات الجو العليا، فيبرد ويكون السحب التي تسير مع الهواء إلى مناطق بعيدة، فإذا ما قابلت سفوح الجبال فإنها تبرد وتتحول ثانيا إلى ماء أو برد فوق هذه الجبال ومنها يندفع إلى أسفل بسرعة كبيرة فيكون المجاري المائية والأنهار، جزءا آخر من الأمطار يتجمع فوق الجبال في بحيرات كبيرة، وحتى إذا ما امتلأت فاض منها الماء هابطا إلى أسفل مكونا المساقط المائية[2].

3-الطاقة الهوائية

وهي شكل من أشكال الطاقة الحركية الناجمة عن اندفاع قوي للرياح التي تهب من مناطق الضغط المرتفع نحو مناطق الضغط المنخفض وتستعمل حركة الرياح كمصدر لتوليد الطاقة في الطواحين وغيرها...إلخ[3].

المبحث الثاني: التأثيرات الجيوسياسية للطاقة

بعد ان أصبح الأمن الطاقوي يحتل مكانا بارزا في الخطاب السياسي الدولي، أصبح كذلك قضية بالغة الأهمية لها تأثيرات جيوسياسية، وهو ما تطرقنا إليه في المبحث الثاني انطلاقا من سياسات العرض والطلب على الطاقة كمطلب الأول، والتي باتت تشكل تدافع دولي حول مناطق الإمدادات والمنافسات وبين النفط عامل استقرار أو عدم استقرار في مطلب ثاني، في ظل التخوفات الناجمة عن هذا التدافع.

1- شبكة الأخبار الأمريكيةCNN," **«أزمة غاز بروم» تتصاعد مجددا لتثير مخاوف أوروبية**"،تم تصفح الموقع يوم 2016/04/03, على الساعة 15:30، للمزيد راجع الرابط:
.http://arabic.cnn.com/2007/business/12/21/russia.gos/index/ htm

2-كوين، تشانغ تزي، "**قضية الأمن النفطي في ظل الخارطة الجديدة الجيوغرافية النفط العالمية مع التفكير الإستراتيجي بمسألة الأمن البترولي الصيني**"، المركز العربي للمعلومات، تم تصفح الموقع يوم 2016/04/08، على الساعة 17:34,للمزيد راجع الرابط : https ://groups.goolge.com/forum/ !msg/fayad61/accfvyy1ww/LPKVbey2zFkj

3-عبد الحليم بيقع، **مرجع سابق**، ص .13.

المطلب الأول: سياسات العرض والطلب على الطاقة

يظهر الاهتمام بالجانب السياسي للطاقة بمصادر العرض والطلب في أوقات الأزمات، وذلك نتيجة لعدد من العوامل التي يصعب التنبؤ بها على غرار ارتفاع الأسعار في أسواق النفط غير المستقرة، ولقد باتت سياسات الطاقة أكثر تعقيدا في ظل التنافس الدولي، ولاسيما الولايات المتحدة التي تعمتد إلى حد كبير على النفط، لذلك فإن حدوث أي اضطراب في أسواق الطاقة العالمية يمكنه أن يقود هذه القوة العظمى إلى طريق مسدود خاصة مع صعوبة التوصل إلى إجماع بين كل من مصدري ومستوردي الطاقة عى السياسات الدولية[1].

لقد أدت تقلبات الأسعار إل تفاقم أثر السياسات الاقتصادية في الدول المصدرة للطاقة، بعدما انهارت الإيرادات خلال فترات الركود الاقتصادي، فقد ارتفع سعر النفط على سبيل المثال من 21 دولار للبرميل في بداية 2002 في الفترة التي سبقت حرب العراق إلى 29 دولار مع بداية ولاية "جورج بوش الابن" الثانية في جانفي 2005، وتراجعت الأسعار خلال فترة الركود في أواخر نفس السنة، ليصبح سعر البرميل حوالي 50 دولار عام 2009 مع انخفاض الطلب الاستهلاكي[2].

لقد أشارت كاميلا برونسكي Kamila Proninska في كتابها الطاقة والأمن، إلى أن النزعة القومية في السياسة الطاقوية للأنظمة الاستبدادية حسب رأيها مثل ايران، الصين...إلخ فهي مجرد استمرار لمسار سياساتها الاقتصادية، في حين نجد أن الولايات المتحدة تتصرف كقوة عظمى في جميع المجالات ذات الصلة بالأمن، وتبرز مظاهر النزعة القومية ليدها في استعدادها للللجوء إلى استخدام القوة العسكرية لتأمين مصالحها القومية في المناطق الغنية بمصادر الطاقة على غرار مناطق ودول الخليج العربي خصوصا، وأبرز مثال على ذلك هو التدخل المسلح والتواجد العسكري في الشرق الأوسط[3].

إن الأبعاد الجيوسياسية للأمن الطاقوي تنطوي على إدارة العلاقات الطاقوية بين الدول وخصوصا العلاقة فيما بين الموردين والمستهلكين، وكذلك العلاقات بين الدول المستهلكة المتنافسة فيما بينها,وأيضا

1 - Carlos pascual and eviezambertakis, «**geopolitics of energy : from security to survival**», in carlos pascul and jonathan elkind (EDS), energy security : economics politics, strategies and implications (Washington dC : the Brookings institution press, 2010, P09.

2- فوزية قاسي، **مرجع سابق**، ص. 78.

3- كاميلا برونسكي، **الطاقة والأمن : الأبعاد الإقليمية والعالمية للتسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص. 328.

العلاقات التي تتجاوز مجرد تبادل المنافع تلك التي يسعى فيها كل طرف إلى استغلال قوته الطاقوية للتأثير في جوانب من العلاقات السياسية والأمنية مع بلد أو دولة أخرى.

إن تأمين الطلب سياسة لا يمكن تجاهلها حيث انه بالنسبة للدول المصدرة للنفط تعاني في عدم التوازن بين التصدير والاستيراد فهي غالبا تصدر البترول والغاز فقط، وتستورد تقريبا جميع المنتجات الاستهلاكية، وبسبب هذه التبعية الاقتصادية فإن هذه الدول تعمل على ربح وضمان أسواق معينة مقابل تزويدهم بالغاز والبترول الذي يعد عاملا مهما وأساسيا في اقتصاديات هاته الدول[1].

لقد تناول كل من «غال لوفت gal Luft» و«آن كورين Anne Kôrin» في مقال لهما وجهة نظر كل من المنتجين والمستهلكين ودول العبور transit states لأمنهم الطاقوي وكيفية معالجتهم للتحديات التي يواجهها هذا الأخير، بداية بالمنتجين في الشرق الأوسط وكذلك في روسيا، وبحر قزوين فضلا عن الدول الإفريقية وأمريكا، وفي الوقت الذي يتواصل فيه الطلب المتزايد على الطاقة ليمثل ضغط على العرض العالمي، أدى ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة على زيادة قلق العالم حول القدرة على مواجهة الاحتياطات من الطاقة من مصادر يعتمد عليها وبسعر معقول[2].

وتجدر الإشارة إلي أن الشركات والحكومات في أنحاء العالم انشغلت بقضايا مثل ارتفاع الطلب على النفط والقلق من عدم كفايته ومدى إمكانية الاعتماد على مصادر أخرى للطاقة وتسعيرها بالنسبة للنفط والآثار المترتبة على الاستخدام المتزايد للوقود الحجري*.

لقد تطورت مصادر الطاقة تبعا لتطور احتياجات الإنسان الذي اعتمد على قوته البدائية للقيام بأعمال اليومية، ثم استغل الطاقة الحيوانية لتقليب التربة، وحركة الرياح لتحريك السفن وغدارة الطواحين الهوائية ثم استخدم الفحم لإدارة المحركات البخارية ليكشف بعد ذلك النفط والغاز الطبيعي، وغيرها من مصادر الطاقة الحديثة والمتنوعة والتي تصنف إلى نوعين مصادر الطاقة الناضبة ومصادر الطاقة الدائمة والمتجددة، ويقصد بالأولى تلك التي تتميز بمخزون محدود الأجل بحيث لا يمكن تعويض الكميات التي استهلكت منه

1- عبد الحليم بيقع، **مرجع سابق**، ص .14.

2 - gal Luft and Anne korin, **«Energy security : in the Eges of the beholder»,** in gal luft and Anne korin (EDS) Energy security challenges for the 21 century : A reference handbook, (santa Barbara, California :clio.LLC.2009), P 06.

* **هو الوقود العضوي** كالفحم والبترول والغاز الطبيعي والذي يتكون بصورة طبيعية في الأزمة الجيولوجية السحيقة.

فهي بالتالي مؤقتة ويتصدر قائمة هذه المصادر النفط، الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، الوقود المركب*، الطاقة النووية[1].

وفي المقابل تتميز مصادر الطاقة الدائمة بطابع التجدد والديمومة، ذلك ان مخزونها غير قابل للنفاذ مهما استهلك منه وهي بدورها تنقسم إلى نوعين، منها ما هو مستخدم لتوفر التكنولوجيا لدى غالبية دول العالم، أهمها الطاقة الشمسية، المائية والهوائية، طاقات الحرارة الجوفية** والطاقة العضوية***، ومن ناحية أخرى هناك مصادر لا تزال قيد التجارب والأبحاث.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه كلما تزايد الطلب على الطاقة تزايد طول خطوط الأنابيب ليعبر أكبر من دولة، وفي حين يمكن لهذه الأخيرة ان تجلب الاستقرار الإقليمي وإيرادات متواضعة إلى البلدان التي تعبرها فإنها يمكن أن تخلق ايضا حالة من عدم الاستقرار والمنافسة بين المصدرين بشأن الوصول إلى الأسواق[2].

لايزال استخدام مصادر الطاقة الدائمة التي يمكن أن تكون بديلة عن النفط تتعرض لمشاكل وصعوبات تقنية، بيئية واقتصادية وكذا أمنية، فهي لا تساهم في تغطية حاجة الطلب العالمي من الطاقة الا نسبة محدودة، وفي المقابل رغم أنه مصدر طاقة ناضب كان النفط وما يزال المصدر الأول للطاقة على الصعيد العالمي وسيظل متمتعا بهذه الأفضلية نظرا لاتصافه ببعض الخصائص والمميزات التي لا تتوفر في مصادر الطاقات الأخرى مثل : سهولة نقله وتخزينه وتوزيعه واحتوائه على أكبر طاقة حرارية بالمقارنة مع سائر المحروقات الأخرى فضلا عن إخفاض نسبة التلوث فيه بالمقارنة مع الطاقة النووية والفحم، هذا تختلف نسبة استهلاك النفط بين دولة وأخرى، فعدد قليل من الدول الصناعية تحتكر 70% من إجمالي استهلاك النفط العالمي، حيث تتزعم الولايات المتحدة الأمريكية الصدارة بين هذه الدول[3].

1- حافظ برجاس، **الصراع على النفط العربي** (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، 2000)، ص ص. 21,22.

2- فوزية قاسي، **مرجع سابق**، ص. 79.

* نتحصل عليه من خلال تحويل الفحم الحجري إلى غاز ونفط إلى جانب المبالغ الطائلة التي تتطلبها تقنيات تطوير مثل هذه الموارد.

هي **طاقات حرارية دفينة في أعماق الأرض على شكل مخزون من المياه الساخنة أو البخار أو الصخور الحارة ونسبة استخدامها لا تزال ضئيلة، مرهونة بالتطورات التكنولوجية وأعمال البحث والتنقيب.

*** هي تلك التي يمكن التحصل عليها من الأخشاب والنفايات وبقايا النباتات وفضلات الحيوانات بعد عملية تحويلها إلى سائل أو غاز بالطرق الكيماوية أو التحليل الحراري أو من خلال إحراقها مباشرة و استخدام الحرارة الناتجة في تسخين المياه وإنتاج البخار.

3- محمد الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظرية عربية** (الكويت:عالم المعرفة، العدد 52، 1982)، ص. 12.

يمكن القول أن السياسات الطاقوية التي تتبعها الدول غالبا ما تتغاضى عن حاجات الأطراف الأخرى في السوق، وبطبيعة الحال هو ما أشار إليه «روبرت سكينر Robert Skinner»بقوله أنه يتم توظيف الأمن الطاقوي كذريعة لمختلف أنواع السياسات من الإمبريالية إلى الانعزالية، ومن التوسعية إلى الحمائية، ومن الشيوعية إلى الليبرالية الاقتصادية، وفي الواقع تتراوح مقاربات الدول في تعاملهم مع الأمن الطاقوي، بين المقاربات الذاتية المصالح وبين المقاربات التعاونية حيث أن الأولى يتميز بها بعض المستوردين والمصدرين الرئيسيين للطاقة في حين تنتهج معظم الدول الأوروبية المقاربة الثانية[1].

المطلب الثاني: النفط عامل استقرار أو عدم استقرار

رغم الاستخدام العام لمصادر الطاقة المتجددة في كافة أنحاء العالم إلا أن تأثيرها لا يزال محدودا . ذلك أن الأفضلية تظل للموارد الهيدروكربونية خاصة النفط كمصدر رئيسي للطاقة، وباعتبار أنه مصدر قابل للنضوب، لابد ان يبلغ إنتاجه واستهلاكه الذروة في مرحلة ما، علما أن هناك ما يزيد عن 1148 مليار برميل من الاحتياطيات المؤكدة تنتظر من يستخرجها، وأن عمليات التنقيب الجديدة ستوفر كميات هائلة من النفط قد لا يمكن تقدير حجمها، وذلك باستخدام التقنيات الحديثة، مما يعني أنه كلما تزايدت حاجة العالم إلى الطاقة تزايد مقدار استكشافها[2].

في حين يملك العالم ما يكفي لسد حاجته من النفط لعدة عقود قادمة، فإن الاحتياطات النفطية المؤكدة لا تتوزع بالتساوي عبر بقاع العالم، حيث يمتلك الشرق الأوسط لوحدة ثلثي الاحتياطي النفطي العالمي. وبينما المخاوف بشأن وصول النفط إلى ذروته بشكل مفاجئ قد تكون لا أساس لها، فإن المخاوف الأخرى تتمثل في احتمال نشوب صراع أو أزمة قد توقف إمدادات الطاقة[3].

ازدادت في الأعوام الأخيرة الماضية تحذيرات للخبراء وخصوصا الجيولوجيين منهم ان العالم يقترب من ذروة إنتاج النفط وأننا سنشهد عما قريب تراجعا لمخزونات النفط حتى تنضب، وقد أعطى الصعود

1 − Robert skinner, «**Energy security and producer consumer dialogue : avoiding a Maginot maitality background paper for coverment of canada energy symposium energizing supply : oil and gas investananh in uncertain times**, (sherationmotel, attawa, canada, 28 October, 2005), P 03.

2− فوزية قاسي، **مرجع سابق**، ص .84.

3 - Andrie.V, Belgi, **«Energy security in international relation (IR)**», at : www.hse.ru/data/339/636/1233/readerforlectures on Energy security.doc

الحالي في أسعار الخام زخما أكبر لحجج المتشائمين بشأن آفاق النفط، والذين حذروا من كارثة اقتصادية عالمية حالما يصل الخام ذروته وهو ما يتوقعونه.

إن ما يهم الاقتصاد العالمي فعلا ليس بلوغ الإنتاج ذروته بل أن الأسعار يمكن تحملها لتزويد الأساطيل المتناسبة من السيارات والحافلات والطائرات وأن صناعة النفط العالمية قد أصبحت في الواقع في تحول خطير من أعمال التنقيب التي تنطوي على المخاطر إلى أعمال التصنيع ذات الكثافة التكنولوجية العالمية، بما يمكن أن يقلل من حدة المخاوف الحالية بشأن ذروة الإنتاج، فالمنتجات التي ستبدأ شركات النفط الكبرى تصنيعها حسب «فان دير فير» هي أنواع من الوقود الأحفوري الأنظف، والسياق الجاري اليوم هو تحد تصنيع هذه الأنواع من الوقود لمزجها مع البنزين والديزل[1].

ذكر تحليل نشرة موقع صحيفة «واشنطن بوست»الأمريكية أن منظمة الأوبك المصدرة للنفط «أوبك»قدم فرصة لفهم الأسرار في سوق النفط العالمي، ونقل التقرير عن محلل النفط «أرى جولد شتاين» قوله أن أسعار النفط سوف تتجه للهبوط بعد قرار الأوبك بعدم خفض سقف الإنتاج مشيرا إلى أن إمدادات الخام المحتملة والتي تتضمن السحب من المخزونات الكبيرة تتجاوز الطلب الفعلي على الخام، إلا أن السعر الذي سيستقر عنده النفط يظل غير معروف.

وكانت أسعار النفط قد شهدت تحولا دراميا مجبرا خلال الفترات الماضية حيث بلغ متوسط سعر الخام في 2014 نحو 100 دولار للبرميل، إلا أنه يدور حاليا حول 50 و 60 دولار إلى 2،50 دولار، ويشير التقرير إلى أن ذروة النفط تحدث عندما لا تعادل الاكتشافات النفطية الجديدة الاستهلاك السنوي حيث يصل الإنتاج النفطي إلى أقصى معدل له، ليبدأ بعد ذلك في الانخفاض التدريجي، وهو ما يبدو «لا مفر منه» حيث أن النفط يعتبر مصدر محدود سوف ينتهي في وقت ما.

حيث انه في عام 1950 بلغ الإنتاج العالمي من النفط حوالي 10 ملايين برميل يوميا، ليرتفع في 1970 إلى 48 مليون برميل يوميا في حين أن الإنتاج والاستهلاك حاليا يتجهان لمستوى 100 مليون برميل يوميا[2].

1- "**نضوب النفط مشكلة تهدد العالم**"، تم تصفح الموقع يوم 2016/04/08,على الساعة 15:3 ,للمزيد راجع الرابط:
. www.ahgaun.com/article/2382765

2- "**ذروة النفط**"،تم تصفح الموقع يوم 2016/04/09، على الساعة 19:30، للمزيد راجع الرابط:
. www.twq.com/07/autumn/…/07autumn.PDF

كما أن النقاش حول ذروة النفط بدء في الولايات المتحدة منذ عام 1956، بعدما توقع الجيوفيزيائي العامل في شركة شل Shell ماريون كينغ هوبرت Marion King Hubbert بشكل صحيح أن إنتاج الولايات المتحدة من النفط سيصل ذروته في سنة 1969-1970، ليتضاءل بسرعة بعد ذلك، مشيرا ان بداية تراجع اكتشاف حقول نفطية جديدة تعني أنه علينا الاعتماد على الاحتياطات والتي ستنفذ يبطئ، وبالتالي وجهة نظر هوبرت تتلخص في أن النفط محدود[1].

وقد أشار خبير النفط «بليك كلايتون» إلى بعض البيانات التي تعود إلى العشرينات من القرن الماضي على الأقل حينما أدت ثورة امتلاك السيارات الخاصة إلى حالة من التساؤل حول «استنفاذ النفط» ومجاعة البنزين، وفي الفترة بين عامي 1921-1929 ارتفع عدد محطات البنزين في الولايات المتحدة الأمريكية من 12 ألف محطة إلى 143 ألف محطة وفي عام 1919 كان متوسط المسافة التي تقطعها السيارة حوالي 4500 ميل سنويا، لتقفز بنحو الضعف بعد قعد واحد من الزمن.

كما ظهرت مخاوف بعد الحرب العالمية الثانية من احتمالية انتهاء الاحتياطات النفطية التي تمتلكها الولايات المتحدة، وهو ما لم يحدث حتى الآن، حيث أنه كلما ارتفعت الأسعار فإن فكرة الندرة تزدهر دائما[2].

وقد أشار جيولوجيون آخرون أن نسبة اكتشاف النفط تتراجع منذ عقود، فقد لاحظ جيولوجي شركة «شل» كنيث ديفييس Kenneth S Deffeyes أن نمو إنتاج النفط العالمي يتضاءل بنسبة 0،6% سنويا منذ 1998 ووفقا لوجهة نظره فإن نمو الإنتاج قد يتوقف، وبسبب أن النفط ينتج في أجزاء مختلفة وكثيرة من العالم، فإن الحديث عن ذروة النفط دون النظر إلى ما يحدث في هذه المناطق المختلفة هو أمر مضلل[3].

1- فوزية قاسي، **مرجع سابق**، ص .85.

2- ذروة النفط، **موقع السابق**.

3- فوزية قاسي، **مرجع سابق**، ص .85.

* هي شركة النفط الوطنية السعودية تعرف رسميا بشركة نفط العربية السعودية، غير أن اسمها هو اختصار لشركة النفط العربية الأمريكية **Arabian American oil company** وهي تملك غالبية الموارد الهيدروكربونية في المملكة إنتاجا واحتياطا، مما يجعلا الشركة الأولى للنفط في العالم.

وقد اتهمت المملكة السعودية بصفتها عضوا في منظمة الدول المصدرة للنفط «الأوبك»بعدم كشفها لبيانات احتياطياتها الحقيقية حيث فوجئ عديد الخبراء عندما تضاعفت بيانات احتياطات منظمة الأوبك في غضون فترة زمنية قصيرة خلال فترة الثمانينات، وتساءل بعض الخبراء السابقين في « أرامكو السعودية»* Saudia Aramcie عن بعض البيانات الخاصة بالشركة وحقيقة أن القدرة الاحتياطية للمملكة غير معروفة وأنها قد تتجاوز النسبة الحالية أي من 1،5 مليوني برميل يوميا.

إن الاحتياطات النفطية خارج الشرق الأوسط تستنفذ بسرعة كبيرة، مما يشير أن مدى فترة استمرار الاحتياطات المؤكدة لمعدلات الإنتاج الحالية هي قليلة جدا، 15 سنة لبقية العالم مقارنة مع 8 عاما بالنسبة للشرق الأوسط، وذلك وفقا لمعهد المحللين للأمن العالمي[1].

المبحث الثالث: معادلة الطاقة والأمن في منطقة الخليج العربي كمورد طاقوي

يعتبر النفط من الموارد الطاقوية الذي بات يحتل مكانة عالية في الساحة الدولية كأحد المقومات الطاقوية الأساسية التي يجب توفرها، هذا ما تناولناه من خلال المبحث الثالث، حيث تطرقنا من خلال المطلب الأول إلى النفط كأحد الموارد الطاقوية في منطقة الخليج العربي خصوصا والوضع الإقليمي والدولي للمنطقة بعد اكتشاف النفط في المطلب الثاني، في حين المطلب الثالث نقر اتركيز ودراسة الأمن واللاأمن الطاقوي حيث الوفرة وندرة الموارد.

المطلب الأول: النفط كمورد طاقوي في الخليج العربي

يظم الخليج العربي حوالي 70 % من الاحتياط العالمي للبترول ويغطي 70 % من احتياجات العالم الغربي وحوالي 90% من الاستهلاك الياباني، فهو تعتبر مستودعا للنفط، وأكثر مناطق العالم خطرا بفعل هذه الكمية النفطية التي يحتويها والتي تمر عبر مضيق هرمز لتشكل الوقود الرئيسي المحرك للنسبة الأكبر من اقتصاديات العالم[2].

أضاف اكتشاف النفط في الخليج في مطلع القرن العشرين أهم صفحة في تاريخ الخليج، وقد ظهر هذا العنصر الاقتصادي في المنطقة لأول مرة في 28 ماي 1901 وهو تاريخ امتياز للتنقيب عن النفط في

1- العجمي ظافر محمد، **أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته منظور العلاقات الإقليمية والدولية** (بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية، 2006)، ص. 129.

2- مركز الخليج لسياسات التنمية الخليج 2013 ,"**الثابت والمتحول ملف العوائد النفطية واتفاقياتها**", تم تصفح الموقع يوم 2016/04/08 ,على الساعة 11:50 ,للمزيد راجع الرابط: . https://goo.gl/eBOw97

الشرق الأوسط، وفي عام 1908 شرعت إيران في إنتاج النفط من حقل مسجد سليمان وبطبيعة الحال قامت بتوسيع نطاق إنتاجها إلى المنطق الأخرى الواقعة على الساحل الإيراني للخليج العربي، وفي عام 1976 بلغ إنتاج إيران من النفط 9,5 مليون برميل يوميا وبلغ احتياطي النفط63 بليون برميل يوميا ومن جهة أخرى بلغ إنتاج الساحل العربي في السنة نفسها 3،16 برميل يوميا وبلغ الاحتياطي 256 بليون برميل.

وقد تم اكتشاف النفط على الساحل العربي عندما بدأ إنتاج النفط في عام 1927، وأصبحت المملكة العربية السعودية ثاني أكبر دولة منتجة للنفط على الجانب العربي من الخليج وأضيفت البحرين إلى القائمة في عام 1938، والكويت 1946، وقطر 1958، وأبو ظبي 1958 والشارقة وعمان في الستينات[1].ونتيجة لذلك بلغت أهمية الخليج العربي الاقتصادية ذروتها في السبعينات وربما تظل كذلك لعدة حقب قادمة، فعلى سبيل المثال قامت دول الخليج الشاطئية في 1974 بتوفير 9،38% من إنتاج العالم من النفط كما أن حوالي 54 % من إجمالي احتياطات العالم من النفط قد وجدت هناك[2].

لقد انضمت المملكة العربية السعودية إلى مجموعة البلدان المنتجة للنفط عام 1930 وفي عام 1933 قامت حكومة المملكة العربية السعودية بمنح امتياز إلى شركة أمريكية هي «ستاندا رد أويل كومباني أوف كاليفورنيا» لاستكشاف النفط في منطقة مساحتها 33000 ميل مربع في الجزء الشرقي من مقاطعة الأحساء الواقعة على الساحل السعودي من الخليج، وقد صدر مرسوم ملكي في 1933 يوليو 07 بالتصديق على الاتفاق الذي وقعه وزير مالية المملكة العربية السعودية وممثل الشركة الأمريكية وفي عام 1944 أصبحت شركة النفط تحمل اسم الشركة العربية الأمريكية للنفط (أراماكو).

وعلى الرغم من أن أراماكو هي أكبر شركة منتجة للنفط في المملكة السعودية فإنها ليست الشركة الوحيدة العاملة هناك، فالواقع انه توجد شركات أخريات للنفط في السعودية، جبتي أويل كومباني، شركة الزيت العربية التي يملكها اليابانيون، وقد أسند إلى الأولى امتياز في نصيب المملكة العربية السعودية غير المقسم من المنطقة المحايدة في عام 1949. وقد قامت في عام 1953 باكتشاف النفط هناك بالتعاون مع الشركة الأمريكية العاملة في نصيب الكويت من المنطقة المحايدة، أما الثانية فقد منحت عام 1958 امتياز

1- مركز الخليج لسياسات التنمية، **نفس الموقع**.

2- موقع الجزيرة نت، **انهيار أسعار النفط وتداعياتها**، 08تم تصفح الموقع يوم /216/04 ,على الساعة 13:30 ,للمزيد راجع الرابط: http : //goo.gl/06MCQV.

لاكتشاف النفط في المنطقة المغمورة بالمياه داخل المنطقة المحايدة واكتشفت النفط هناك في عام 1960، وفي عام 1974 بلغ إنتاج المملكة العربية السعودية مع المنطقة المحايدة 270000 برميل يوميا[1]. وبحلول متصف السبعينات كان هناك ثلاثون حقلا للنفط في المملكة العربية السعودية منها 19 على الشاطئ، 08 في المنطقة المغمورة بالمياه و03 تمتد على الأرض والماء والهواء، وعلاوة على ذلك كانت هناك سبعة حقول للنفط في المنطقة المحايدة الواقعة بين الكويت والمملكة العربية السعودية، وتقتسم السعودية إيراداتها مع الكويت ويسمى أكبر حقل للنفط في العالم يقع في المنطق المغمورة بالمياه ورغم أن للمملكة العربية السعودية حقول للنفط خارج منطقة الخليج العربي، فإن هذه المنطقة تنتج معظم نفط المملكة العربية السعودية[2].

وقد بدأ إنتاج المملكة السعودية للنفط في عام 1938، ولكن نظرا للصعوبات في مجال النقل وما اسفرت عنه الحرب العالمية الثانية من نقص في الموارد، فقد بدأ استكشاف حقول النفط وتطويرها بصورة بطيئة وبعد الحرب العالمية الثانية قفز إنتاج المملكة العربية السعودية من النفط من 20.000 برميل يوميا في المتوسط قبل نهاية الحرب إلى 50.000 برميل يوميا بحلول نهاية عام 1949 لقد ازداد إنتاج السعودية من النفط بدرجة سريعة حتى وصل إلى حوالي 10 ملايين برميل يوميا في عام 1965 إلى 480.000 برميل يوميا في عام 1974 ومثل إنتاج عام 1974 15،2% من إنتاج العالم من النفط، وفي نهاية عام 1974 قدر احتياطي السعودية من الزيت الخام بـ 181.2 بليون برميل وكانت هذه الكمية تمثل في ذلك الحين 25% الزيت الخام في العالم[3].

وتعتبر المملكة العربية السعودية ثالث أكبر منتجة للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي، وأكبر مصدر له وقت استوردت البلدان غير الشيوعية حوالي 20 % من احتياجاتها للنفط من السعودية[4].

1- جورج قرم،" **البترول والأزمة المراهنة في النظام المالي الدولي**"، مجلة دراسات عربية، عدد 09، (1983)، ص 07.

2.- شيانة أيمن،" **النفط الإفريقي : عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد**"، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد 02، (فيفري 2013)، ص ص. 01، 06.

3- **مؤسسة الإمارات للطاقة النووية**، تم تصفح الموقع يوم 2016/04/10 على الساعة 18:00 ,للمزيد راجع الرابط: http://goo.gl/DIOUQW.

4-مايكل كلير، ترجمة أحمد رمو,"**دم ونفط: أمريكا وإستراتيجيات الطاقة، إلى أين ؟** "(بيروت: دار الساقي، 2011،) ,ص 136، 138.

وتكاد المملكة العربية السعودية تحصل على دخلها القومي كله من إنتاجها من النفط، ففي عام 1975 كان النفط يشكل 70% من الناتج القومي الإجمالي و 90 % من الصادرات وحوالي 95% من الإيرادات، وقد استهدفت خطة التنمية الخمسين الثانية (1975-1980) تنويع القاعدة الاقتصادية لغرض الحد من الاعتماد على النفط، وبغض النظر عن الرواسب النفطية في الخليج العربي[1].

وحتى تاريخ اكتشاف النفط في إيران كانت أهميته منطقة الخليج العربي تنبع من صيد السمك ومصائد اللؤلؤ الطبيعي وبناء السفن وصناعة الأشرعة وتربية الجمال وزراعة النخيل ومنتجات الأراضي الخصبة في جنوبي العراق واليمن.

أما اليوم فالعمل السياسي والأهم في اقتصاد المنطقة هو النفط الذي ظهر بكميات غزيرة في البر والبحر، فزاد من اهمية الخليج العربي وجعله محط أنظار العالم وتشير الأرقام في عام 1975 إلى أن الدول المطلة على الخليج تنتج من النفط حوالي 31% من مجمل الإنتاج العالمي ومع تفاقم أزمة الطاقة والأثر الناجم عن حرب النفط التي شهدها العالم في حرب أكتوبر 1973 و الفترة التي تلتها، اكتسبت الخليج العربي أهمية متزايدة بحيث أصبح إلى حد بعيد الميدان الذي حدد مصير الصراعات العالمية على النفط، ونظرا لأهمية الخليج العربي وموقعه الجغرافي في الطريق إلى الهند.

هذه الأهمية المتزايدة لمنطقة الخليج العربي نشأت من موارد طاقتة بمختلف وجوهها المالية والتجارية والاستثمارية، ويمكننا أن نميز في إطار الأهمية الاقتصادية للخليج بين[2]:

- الأهمية النفطية.
- الأهمية المالية، تجارة، استثمارات.

لقد أجمع الباحثون والمختصون أن النفط الذي تنتجه الأوبك وخاصة الدول الخليجية العصب الأساسي الذي ترتكز عليه مقومات الحياة في الدول الصناعية المتقدمة، وأن أي توقف للدول المصدرة للنفط عن استخراج

1- مؤسسة الإمارات للطاقة، **موقع سابق**.

2- حسين الشريف، **برامج الطاقة النووية في البلدان العربية**، مجلة البيئة والتنمية(ماي 2011)، تم تصفح الموقع يوم 12 /2016/04, على الساعة 10:00 ,للمزيد راجع الرابط: . http://goo.gl/Rxco2w

وبيع نفطها لسببها (حظر أو حروب أو نضوب النفط) يعني كارثة، تؤدي إلى موت الحضارة الغربية فقد بلغ إنتاج منطقة الخليج للنفط الخام في عام 1977 ما يعادل 26 % من الإنتاج العالمي[1].

وبطبيعة الحال تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية قائمة الدول المستوردة للبترول، وترجع هذه التبعية للنفط الخارجي إلى النمو الاقتصادي الأمريكي القوي، ورغم ذلك فإن الإدارة الأمريكية غير عازمة على الحد من الاستهلاك بل تسعى إلى تنويع مصادر العرض .

1- النفط المصدر الرئيسي في الخليج

يعتمد العرب بشكل عام، والأقطار النفطية بصورة خاصة على تصدير النفط الخام الذي يعد من أبرز الخصائص التي تميز اقتصاديات الأقطار العربية.

إن العائدات النفطية هي المصدر الرئيسي لتمويل النفقات العامة الخارجية منها والاستثمار، وتمويل الواردات من سلع وخدمات ونفقات الدفاع، وغيرها من الالتزامات المحلية والخارجية.

وحتى الأقطار العربية غير النفطية، أصبحت أيضا تعتمد على علاقتها الاقتصادية مع الأقطار النفطية، فالمساعدات المالية والتحويلات المالية الأخرى من هذه الأقطار إلى الأقطار العربية غير النفطية أصبحت توفر قسطا مهما من عائداتها من العملة الأجنبية الصعبة، أي أن معظم الدول العربية كانت تعتمد على النفط وخاصة الدول الخليجية، وكان إلى جانبها الدول العربية غير النفطية، أو ضئيلة الإنتاج الذي يغطي السوق المحلية، فلبلدان غير النفطية كانت تعتمد اعتماد غير إساسي على المساعدات من الدول النفطية والتحويلات من العمالة المتواجدة في هذه البلدان[2].

إلا أن حرب الخليج قد أثرت في ثلاث اتجاهات:

1- قطع المساعدات التي كانت تقدم من البلدان النفطية وبالذات الخليج وخاصة اليمن، الأردن.

1- حسين الشريف، **نفس الموقع**.

2- جاسم حسين، "**بدائل الطاقة و مستقبل النفط و الغاز في منطقة الخليج العربي**"،مركز الجزيرة للدراسات،تم تصفح الموقع يوم12 /2016/04،على الساعة12:01،للمزيد راجع الرابط: http://maiqdp/gle.ggoo.

2- طرد العاملين في دو الخليج وبالذات من السعودية والكويت وبالتالي سبب ثقلا وعبئا اقتصاديا كبير على البلدان العائدة إليها العمالة مثل اليمن حوالي مليون عامل وأثرت في الأسرة وقطعت التحويلات إحدى الموارد المعتمد عليها الدولة والأسرة.

3- قطع المساعدات الخارجية تضامنا مع الخليج، قامت الدول الغربية بقطع مساعداتها للدول غير النفطية سواء كان تضامن من الغرب مع الخليج صادق أو زائفا، فإن الهدف الأساسي للغرب هو الخليج ونفطه المتميز[1].

وقد أصبحت الخليج هي الأخرى تعاني من هذا التأثير لاستشراف الموارد المالية، والنفط ليس هو المال الذي لا ينضب، لذلك على الدول الخليجية خاصة والدول العربية النفطية عامة أن تعمل عل بناء البنية التحتية لبلدانها، وبناء الأساس الاقتصادي والصناعي لتبقى مصادرها متجددة ومتنوعة، وحتى هذه المادة النفطية التي يجب أن تستغل استغلالا أمثل في البناء والتصنيع لم يعطي لها قيمتها الحقيقية، وأن المتحكم بالسوق ليس المنتجين، بل هو المستوردون والمستوردون هم الغرب، فإن الأسعار تفرضها عوامل دولية خارجية وتحكمها التقلبات التي تتحكم بالارتفاع والانخفاض على سبيل المثال عام 1970 إلى 1980 ارتفع حجم الإيرادات النفطية العربية من 4،6 مليار إلى أكثر من 216 مليار دولار[2].

وتعد من أهم ملامح التوسع في الإنتاج النفطي في منطقة الخليج العربي ظهور الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها دولة عظمى حصلت على مصالح تجارية من الدرجة الأولى في المنطقة، فإلى جانب إصرار وزارة الخارجية الأمريكية على تطبيق مبدأ الباب المفتوح لكي تضمن للشركات الأمريكية 3/4 أو 23% من أسهم شركة نفط العراق حصلت الشركات الأمريكية على 100% من أسهم بترول البحرين والسعودية و 50%من أسهم شركة الكويت، ورغم ان الإنتاج الفعلي الذي حصلت عليه الشركات الأمريكية من هذه الامتيازات كان قليل الأهمية بالنسبة للإنتاج الأمريكي المحلي الضخم، فقد اتضح أن الولايات المتحدة يتزايد اهتمامها بالحصول على أكبر قسط ممكن في الخليج[3].

1- أحمد عبد الرحيم مصطفى، **الولايات المتحدة والمشرق العربي** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والآداب، أفريل 1978)، ص .22.

2- برجاس حافظ، **الصراع الدولي على النفط العربي** (بيروت: بيان للنشر والتوزيع، 2000)، ص ص. 126-128.

3- أحمد عبد الرحيم مصطفي، **حاجة منطقة الخليج إلى منظمة إقليمية** (البصرة: منشورات مركز دراسات الخليج العربي، 1975)، ص .75.

2-معدل الاستهلاك النفطي بدول الخليج

من أهم الإشكاليات التي تواجه مستقبل النفط بالخليج هو ارتفاع معدل الاستهلاك بصورة كبيرة حي بلغ معدل النمو الاستهلاك نسبة 7،5% سنويا حيث بلغ تقريبا معدل استهلاك المملكة اليومي من النفط 2،961 مليون والكويت 467 ألف برميل والإمارات 694 ألف برميل وقطر 230 ألف برميل، فقد ارتفع استهلاك الطاقة في تلك الدول الست المصدرة (الكويت، قطر، السعودية، الإمارات)بمقدار ثمانية بالمئة سنويا منذ العام 1972 بالمقارنة بإثنين بالمئة نسبة ارتفاع الاستهلاك عالميا، حيث تستهلك السعودية حوالي ربع إنتاجها، لتمثل سادس أغلى دول العالم استهلاك للنفط وهو ما يعادل الاستهلاك الروسي ويزيد عن الاستهلاك البرازيلي أو الألماني، وهي دول صاحبة إقتصادات وتعداد سكاني أكبر كثيرا من السعودية[1].

وتقع أسعار الطاقة في الدول الخليجية ضمن الأقل في العالم، فيباع الوقود في السعودية مقابل 45 سنت للجالون، بينما في الكويت تكلف الكهرباء 0،7 سنتا للكيلووات ساعة منذ العام 1966، ويدفع الأمريكيون 15 ضعف هذا المبلغ، ويحصل المواطنون القطريون على مياه وكهرباء غير محدودتين بلا مقابل، ووفقا لتقرير فورين أفيرز فقد حذر خالد الفالح المدير التنفيذي للشركة السعودية «أرامكو» من أنه دون تغييرات حقيقية سيرتفع استهلاك المملكة من ثلاثة ملايين برميل يوميا إلى ثمانية ملايين برميل يوميا بحلول عام 203، بينما يرسم توقع أصدره بنك جدوى الاستثماري صورة أكثر قتامة حيث يظهر الإنتاج السعودي حتى يختفي في وقت ما قبل العام 2020. ودول استثمارات ضخمة جديدة سيضطر السعوديون للبدء في تحويل النفط المتخصص للتصدير إلى السوق المحلية، كما يقدر بنك جدوى أن السعودية سوف تستهلك قدرنها الإنتاجية كاملة، والتي تصل إلى 12،5 مليون برميل يوميا بحلول العام 2043 بينما توقع معهد «تشاتام هاوس» اللندني أن المملكة ستتحول إلى مستورد للنفط بشكل كامل بحلول العام 2038.[2]

1- لمياء القلاب، "**الإمارات تستهدف إنتاج 24 % من احتياجاتها من الكهرباء من مصادر نظيفة**"، تم تصفح الموقع يوم 2016/04/14 ,على الساعة 14:00 ,للمزيد راجع الرابط: https://goo.gl/maiqDp.

2- لمياء القلاب، **نفس الموقع**.

جدول رقم 2: يوضح معدل الاستهلاك للنفط بدول الخليج

استهلاك البترول الإجمالي (ألف برميل يوميا)

	2009	2010	2011	2012	2013
البحرين	47,5	45,3	45,9	48,9	50
عمان	108,6	149,6	163,2	186,1	172
الكويت	371,6	397,6	431,1	455,6	467
قطر	168,6	199,2	200,6	225,9	230
السعودية	2.436,1	2.579,7	2.760,9	2.881,6	2.961
الإمارات	585,6	615,5	650,4	679,0	694

المصدر[1]: أحمد السيد النجار، **الطفرة النفطية العربية الثالثة: دراسة للملامح والأسباب وآليات التوظيف** ,عبر الموقع: http://goo.gl/UNURPF .

3-الاحتياطي النفطي بدول الخليج

تظهر الإحصائيات أن دول المجلس تملك ثلث الاحتياطي العالمي من النفط وأكثر من خمس الاحتياطي العالمي من الغاز وبذلك احتلت المرتبة الأولى عالميا في احتياطي النفط والمرتبة الثانية عالميا في احتياطي الغاز، مما مكنها من احتلال المرتبة الأولى عالميا في إنتاج النفط، حيث يبلغ إنتاجها من النفط 17،1 مليون برميل يوميا عام 2012، وجاءت في المرتبة الثالثة عالميا في إنتاج الغاز حيث بلغ إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال 370 مليار متر مكعب.

كما تشير تقديرات «كيوان بي كابيتل» إلى أن مخزون النفط الخالي على مستوى منطقة الخليج وعند مستويات الإنتاج سيستمر لمدة 70 سنة في حين أن الغاز سيستمر لمدة 118 سنة[1]

1- أحمد السيد النجار،" **الطفرة النفطية العربية الثالثة :دراسة للملامح والأسباب وآليات التوظيف**"،تم تصفح الموقع يوم 2016/14/13 ,على الساعة 10:30 ,للمزيد راجع الرابط: . http://goo.gl/UNURPF

.جدول رقم 3: يوضح الاحتياطيات النفطية المؤكدة بدول الخليج العربي

الاحتياطات المؤكدة للنفط الخام (مليار برميل)

	2011	2012	2013	2014	2015
البحرين	0,125	0,125	0,125	0,125	0,125
عمان	5,500	5,500	5,500	4,974	5,151
الكويت	104	104	104	104	104
قطر	25,380	25,380	25,380	25,240	25,244
السعودية	262,600	267,020	267,910	268,350	268,289
الإمارات	97,800	97,800	97,800	97,800	97,800

المصدر[2]: أحمد السيد النجار، **الطفرة النفطية العربية الثالثة: دراسة للملامح والأسباب وآليات التوظيف** على الموقع http://goo.gl/UN4RPF .

المطلب الثاني: الوضع الإقليمي والدولي لمنطقة الخليج بعد اكتشاف النفط

إن المتغيرات الأساسية التي طرأت علة صنعة النفط العالمية قد أدت إلى طرح تحديات ومشاكل جذرية أمام منظمات الأقطار المصدرة للبترول (الأوبك)ووضعتها أمام مشاكل سياسية متعددة، منها على الصعيد القطري والإقليمي وكذا الدولي.

وقد كانت خطوات اكتشاف النفط العربي في الثمانينات تشكل جزءا لا يتجزء من مسيرة منظمة الأوبك وخطواتها المستقبلية فقد كان الارتفاع الهائل في أسعار النفط خلال عامي 1979-198

1 -جاسم حسين، **نفس الموقع السابق**، ص. 11.

2- أحمد السيد النجار، **موقع سابق**.

انكماشا اقتصاديا في أقطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)[1]. فقد أعطى اكتشاف النفط مضيق هرمز يعد في إستراتيجيات إيران والولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية التي تطل على الخليج العربي، وأعاد رسم السياسات الدولية بما يتلاءم وأماكن تواجده.

أولا: الولايات المتحدة الأمريكية وإيران أثناء حكم الشاه

دفعت أهمية النفط في الاقتصاد الدولي إيران في عهد الشاه رضا بهلولي لتبسط سيطرتها على جزر بوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التي تقع عند مدخل المضيق من جهة الخليج العربي وتتحكم بجميع السفن الخارجة والداخلة إليه، هذه السيطرة قايضها الشاه نصه على مطالبة المستمرة بالسيطرة على البحرين كجزء من الأراضي التاريخية لإيران في خضم المفاوضات الإيرانية البريطانية قبل أشهر من الانسحاب البريطاني[2].

قاد اكتشاف النفط في منطقة الخليج الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكثيف حركتها وتعزيز وجودها في المحيط العمدي ثم أقدمت فيما بعد على بناء قواعد عسكرية ثابتة لها في الدول العربية الخليجية.

قامت إيران في وقت الشاه بدور شرطي الخليج، وكانت من أشد الحلفاء للولايات المتحدة في المنطقة في مواجهة المد الشيوعي ولم يكن هناك حاجة لوجود عسكري أمريكي مباشر في المنطقة طالما أن إيران الشاه تضبط الإيقاع الأمني والعسكري للمنطقة وذلك من خلال تأمين النفط اللازم والضروري للاقتصاد الأمريكي وحلفائه الأوروبيون[3].

ثانيا: الولايات المتحدة وإيران بعد انتصار الثورة الإسلامية

مع انتصار الثورة الإسلامية في إيران وانقلاب الموقع الإيراني مع حليف للولايات المتحدة الأمريكية إلى عدو لها، أخذت الإدارة الأمريكية تبحث عن وسائل ضغط على النظام الجديد في إيران فكانت بالك الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) التي برزت آثارها الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز خصوصا في الفترة التي أطلق عليها حرب ناقلات النفط.

1- لبيب عبد الستار، **قصة الخليج: تفاعل دائم وصراع مستمر** (د ب ن: دار المجاني، 1989)، ص .09.
2- علي ناصر ناصر، **مرجع سابق**، ص. 72.
3- علي ناصر، **مرجع سابق**، ص ص. 72,73.

زرعت إيران بعض الألغام البحرية في المضيق لتعيق الحركة عبره مما دفع بالولايات المتحدة أن تعمل بشكل مباشر على تأمين حركة المرور لناقلات النفط عبر المضيق، وقامت برفع علمها على سفن دول خليجية كي تتجنب هجوما إيرانيا عليها[1].

انهيار الإتحاد السوفياتي والتغيير الشامل في النظام العالمي أخا بالولايات المتحدة إلى أن تتدخل بشكل مباشر في منطقة الخليج حيث قادت تحالفا دوليا عامي 1990-1991 لإخراج القوات العراقية من الكويت هذه الحرب التي تمت بموافقة المجتمع الدولي ومجلس الأمن قابلها عام 2003 احتلال أميركي مباشر للعراق بحجة امتلاكه أسلحة دمار شامل[2].

إنشاء قواعد عسكرية أمريكية هذا ما عملت عليه الولايات المتحدة الأمريكية في معظم الدول الحليفة لها التي تشرف على الخليج العربي، وذلك من أجل تأمين إمدادات النفط لها ولحفائها التي تعبر مضيق هرمز، فأهمية المضيق تأتي أيضا مما يختزه الخليج العربي من النفط الذي يشحن عبره إلى مصانع مختلف دول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة واليابان والدول الأوروبية إضافة إلى الصين[3].

ثالثا:تحديد المصالح الأمريكية في منطقة الخليج

بقيت مصالح الولايات المتحدة نسبيا ثابتة من العام 1946، حتى العام 1989، وتتضمن ثلاثة اهداف رئيسية، احتواء الإتحاد السوفياتي والحفاظ على أمن إسرائيل، وتأمين إمدادات النفط، وخلال الفترة نفسها أي فترة الحرب الباردة حصلت حروب وثورات وتغييرات في منطقة الشرق الأوسط والخليج دفعت الولايات المتحدة إلى دراستها وتكوين رؤى حولها ستكون مفيدة لها لكيفية التعامل مع المنطقة بعد انتهاء الحرب الباردة[4].

رابعا:الحظر النفطي عام 1973 وانعكاساته على الولايات المتحدة

أبرز الأحداث التي كان لها وقع على السياسة الأمريكية كانت حرب 1973 التي بموجبها قررت دول الخليج العربي القيام بفرض حظر نفطي على الولايات المتحدة والدول الغربية المساندة لإسرائيل،

1- بسيوني، دربة شفيق، "**الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي الثروات والمتغيرات**" ,بيروت, مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، العدد 41، (2007)، ص ص. 89,90.

2- علي ناصر ناصر، **مرجع سابق**، ص. 74.

3- علي ناصر ناصر، **نفس المرجع**، ص ص. 75,74.

4- بسيوني ودربة شفيق، **مرجع سابق**، ص .91.

هذا الحظر شكل ضربة مؤلمة لها. وكان أثرها كبيرا داخل الولايات المتحدة وأربك الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون وإدارته في غدارة البلاد وانحدر النمو الاقتصادي الأمريكي حتى وصل إلى 7% بفعل المقاطعة النفطية العربية.

أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بعد حرب أكتوبر 1973 إلى إطلاق التهديدات الصريحة والمبطنة، تبدأ بتدبير الاضطرابات ونشر الفوضى من أجل إزاحة الحكومات المناوبة للغرب وتحريض إيران أو إسرائيل على القيام بعمل عسكري ضخم في الخليج، ووصلت التهديدات إلى حد التهديد بالاحتلال العسكري المباشر وإدارة المنشآت النفطية[1].

خامسا: التغييرات التي طرأت على سياسة الولايات المتحدة بعد حظر النفط اتجاه الخليج

أوقفت الدول العربية المقاطعة النفطية في 17 مارس 1974 وأعادت الأمور لما ما كانت عليه قبل هذا التاريخ، ولكن هذه الأزمة دفعت الولايات المتحدة إلى تعديل تكتيكي ألبس سياستها الخارجية ديناميكية أكبر محددة هدفا محوريا هو تأمين وصول نفط الخليج إلى الولايات المتحدة، وراحت تعمل على تحقيق مجموعة من الإستراتيجيات تخدم هذا الهدف المحوري ألا وهي:

- عدم تمكين الإتحاد السوفياتي من إحراز تفوق عسكري في المحيط الهندي حتى لا يميل الميزان الإستراتيجي العالمي في غير مصلحة الولايات المتحدة والتحالف الغربي عموما، وفي سبيل ذلك حلت الولايات الأمريكية محل بريطانيا في قاعدة «دييغو غارسيا» التي تعتبر أهم المحيط الهندي بالمقياس الإستراتيجي[2].

- اجتذاب الفوائض المالية التي حصلت عليها دو الخليج بفعل الصادرات النفطية التي تضاعفت عدة مرات بعد حرب أكتوبر 1973 في هيئة مبيعات أسلحة لتلك الدول، حتى ان هذه المبيعات قفزت من 157 مليون دولار في عام 1970 إلى 6 مليار في العام 1977، وما ترافق مع ذلك زيادة المستشارين الأمريكيين العسكريين في الخليج خلافا للخطط السابقة.

1- بسيوني ودربة شفيق، **مرجع سابق**، ص. 75.

2- لونج ديفيد وآخرون، **أمن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرون** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998)، ص. 98.

- الإبقاء على مضيق هرمز بعيدا عن أي تهديد ضمانا لتدفق الإمدادات النفطية عبر المحيط الهندي أو حول طريق رأس الرجاد للصالح في طريقها إلى الغرب، خصوصا بعدما ارتفعت الواردات الأمريكية من النفط الخليجي من 204 ملايين برميل عام 1973 إلى 409 ملايين برميل يوميا في العام 1976[1].

سادسا: الولايات المتحدة وضمان أسعار النفط

يبقى نفط الخليج أجدى المصالح الحيوية الرئيسية بالنسبة إلى الولايات المتحدة، ويبقى كذلك لعدة عقود قادمة أو المقصود بالمصالح الحيوية تلك المصالح التي تستدعي خوض حرب دفاعا عنها، تستورد الولايات المتحدة 11% من النفط الذي يمر عبر مضيق هرمز وتستورد أوروبا نحو 61% من النفط الذي يعبر عبر المضيق، واليابان 21% والصين 7% ويتجه 4 % إلى إفريقيا و 1% إلى الدول أمريكية جنوبية و 39% إلى آسيا وأستراليا[2].

معظم الدول التي يذهب إليها النفط العابر للمضيق هي دول حليفة للولايات المتحدة الأمريكية، فمصلحتها تقتضي الإبقاء على تأمين إمدادات النفط لها ولحفائها والحيلولة دون لقيام أية قوة معارضة لها بالسيطرة على منابعه أو التحكم بها وبطرق نقلها.

إن السيطرة ووضع اليد على النفط الخليجي على أهميته ليس هو بالعملية الكافية للاستفادة من استعماله بل الأهم هو نقله وإيصاله إلى المستهلك، وهذا ما تدركه جيدا الويات المتحدة الأمريكية[3].

تعمل الإدارة الأمريكية على بقاء أسعار النفط في حدود معقولة للحفاظ على استقرار أسواق البورصة العالمية، لذلك تبذل جهدا متزايد يهدف إلى ضمان استقرار أنظمة الحكم القائمة في الدول العربية الخليجية الخليفة لها، وتبرز المصلحة الأمريكية في ترويج ودعم الشركات الأمريكية العملاقة المثقبة عن النفط وتأمين عقود مريحة وطويل الأجل لها، ووضعها في موقع متقدم بالنسبة إلى أنظمة الخليج على منافساتها خصوصا الشركات الأوروبية.

تدفع الولايات المتحدة دو الخليج إلى استثمار عائداتها النفطية في الأسواق الأمريكية وتعمل حاليا مصانع الأسلحة الأمريكية نشاط كبير لتلبية طلبات هذه الدول من الأسلحة الأمريكية المتطورة التي من

1- برجاس حافظ، **مرجع سابق**، ص. 76.
2- برونسكي كاميلا، **الطاقة والأمن: الأبعاد الإقليمية والعالمية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص .128.
3- **نفس المرجع**، ص ص.128,129.

المفترض أن تظل صادراتها التي بلغت عشرات مليارات الدولارات، تتدفق على الخليج في حجم كبير ولفترة طويلة من الزمن[1].

المطلب الثالث: الأمن واللاأمن الطاقوي بين الوفرة وندرة الموارد

خلافا لما يشاع من أن ما هو متاح من الاحتياطات النفطية في العالم يتراجع بشكل ملحوظ بعد انتهاء عصر الاكتشافات الكبيرة في الخمسينات وستينات القرن الماضي، وما هو يروج له أنصار ما عرف في أدبيات الطاقة بـ نظرية دروة النفط Reak oil theory إلا أن هذه النظرية أثبتت فشلها الذريع حيث تبنى أنصارها رؤية مفادها أن إنتاج النفط بعد أن وصل ذروته في العقد الماضي سيأخذ منحى تراجعيا ليبلغ أدناه العام 2010 ثم يأخذ بعدها «بالنضوب»[2].

ويعد الجيولوجي الأمريكي King hulbet هو من وضع اللبنات الأولى لهذه النظرية العام 1956 الذي توقع أن يأخذ الإنتاج الأمريكي بالتراجع مطلع عام 1970[3].

أولا: ارتفاع احتياطات النفط والغاز في دول الخليج العربي

أفضت التطبيقات التقنية الحديثة لاسيما تقنية الاستخلاص المحسن enhanced oil recovery techniques من رفع القدرة الإنتاجية للآبار والمكامن النفطية المكتشفة سابقا ما أدى إلى ارتفاع في الاحتياطات المؤكدة proven oil reserved لتصل وفقا لتقرير الإحصائي السنوي لعام 2013 والصادر عن شركة بي بي، والذي يعد من أكثر التقارير الإحصائية دقة وشمولا إلى 493 مليار برميل أو ما يعادل 29،8% من الاحتياطات العالمية، إلا أن ما هو جدير بالاهتمام هو أن العمر الافتراضي للنفط Resserves production ration وهو مقياس لعمر النفط المتبقي بناء على معدلات الإنتاج القائمة، يعد الأعلى في دول الخليج إذ يصل إلى 65 عاما في السعودية و80 عاما في الإمارات وأكثر من 97 عاما في الكويت[4].

أما احتياطاتها من الغاز الطبيعي فتعادل 20،2% الاحتياطات العالمية المؤكدة، وهناك اهتمام متعظم في دول الخليج العربية لوضع حد لظاهرة ما يعرف بالغاز المحروق Flaread gas المصاحب إنتاج

1- برجاس حافظ، **مرجع سابق**، ص .78.
2- نجاة النيشي، "**الطاقة والبيئة والتنمية المستديمة**" (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2001)، ص. 08.
3- مجلة علوم وتكنولوجيا، **عدد خاص عن قمة الأرض**، العدد 100، (الكويت، 203)، ص .316.
4- نجاة النيش، **مرجع سابق**، ص. 09.

النفط associated gas لاسيما وأن الغاز الطبيعي يستخدم كلقيم feedstock في إنتاج الطاقة الكهربائية وأن الغاز بخلاف النفط، وقد غير ملوث وصديق للبيئة.

وتعد دولة قطر من أهم دول العالم إنتاجا وتصديرا للغاز الطبيعي وهي تحتل المرتبة الثالثة عالميا من حيث الاحتياطي بعد روسيا وإيران مباشرة كما تعد المصدر الأول في العالم للغاز الطبيعي المسال LNG[1].

ثانيا: التعاون الخليجي

ينظر إلى مشروع الغاز القطري المعروف بمشروع Dolphin Project كواحدة من أهم مشاريع التكامل الخليجي الرائدة إذ ينتقل الغاز من حقل رأس لفان في دولة قطر إلى كل من الإمارات العربية وسلطنة عمان وبطاقة تصديرية تصل إلى 3.2 مليار وكان يؤمل ان يساهم هذا المشروع في إيصال الغاز كذلك إلى كل من مملكة البحرين ودولة الكويت إلا أن الخلافات السياسية حالت دون ذلك.

ولعل من أبرز تجليات التعاون الخليجي الطاقوي تجسيده شبكة الربط الكهربائي الخليجي والتي أصبحت تغطي اليوم الدول الست الأعضاء في المجلس، والذي ينظر إليه كأحد المشاريع الرائدة للتكامل الاقتصادي وصولا إلى الإتحاد المنشود[2].

ثالثا: الفرص والتحديات القائمة

ومن أبرز التحديات التي تواجهها الدول الخليجية النفطية هو ما يعرف بـ «ثورة النفط والغاز الصخريين» التي تشهدها الولايات المتحدة اليوم، والتي تحم في طياتها تداعيات في غاية الأهمية. إذ يفيد التقرير السنوي الصادر عن وكالة الطاقة الدولية عن مرتبات الطاقة لعام 2012 إلى إنتاج الولايات المتحدة من النفط سيتجاوز إنتاج السعودية بحلول 2017 كما أن الولايات المتحدة ستصبح مكتفية ذاتيا من الطاقة بحلول 2035. إن هذه التوقعات إن صحت ستعنى تقليل اعتماد وارداتها النفطية من دول الخليج العربية، في المقابل فإن الأسواق الناشئة ستصبح الوجهة الرئيسية لصادرات الدول الخليجية لاسيما وأن الاقتصاديات الصاعدة في آسيا Emerging économies تشهد تزايدات مطردة في استهلاكها مع زيادة الدخول، إذ تعد الصين اليوم على سبيل المثال أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد

1 - Antuie Ayoud, **la sécurité des approvisionnements pétroliers après la guère de l'irak**, Med énergie N 15, Alger, 2005, P 07, 10.

2 - Antoine Ayoub, OP. cit, P 09.

الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في ظل الزيادة الكبيرة في اقتناء السيارات والمركبات الأخرى ما يزيد من طلبها على المشتقات النفطية لاسيما البنزين والديزل[1].

الجدير بالذكر أن متوسط عدد سيارات لكل ألف نسمة لا يزيد في الصين عن 22 سيارة وهو المعدل الذي كان سائد في الولايات المتحدة في مطلع القرن الماضي، علما أن متوسط عدد السيارات فيها اليوم يزيد عن 750 سيارة لكل نسمة أما في دول الخليج العربية فإن متوسط عدد السيارات فيها يزيد عن 200 سيارة لكل ألف نسمة نظرا للتسهيلات الإنمائية الكبيرة المرافقة لشراء السيارات التي توفرها البنوك من ناحية إضافة عن ارتفاع متوسط الدخل الفردي فيها incomepercapite وإلى الأسعار المتدنية للمشتقات البترولية المدعومة من قبل الدولة والتي تشجع المواطنين عن الاستهلاك المفرط غير العقلاني[2].

1- سياسة الولايات المتحدة

هناك من يعتقد أن إدارة الرئيس أوباما في ولايتها الثانية ماضية قدما في رسم إستراتيجية جديدة للحد من وجودها في منطقة الشرق الأوسط بعد انسحابها من العراق وسحب قواتها من أفغانستان بحلول 2014. إلا أن الخليج العربي وفقا للعديد من المراقبين على سبيل المثال الدراسة القيمة للمفكر الإستراتيجي Anthoycordesman الموسومة بـ «خرافة أو حقيقة استقلال الطاقة في أمريكا» الصادرة في 2013، عن مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في العاصمة الأمريكية واشنطن والتي يخص فيها إلى أن تقليل اعتماد الولايات المتحدة على وارداتها النفطية الشرق أوسطية سيبقيها رغم ذلك ضمن أولوياته لاسيما وأن الولايات المتحدة عاقدة العزم على الحفاظ على تدفق آمن للإمدادات للأسواق العالمية لاسيما وأن أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط مصدره دول شرق أوسطية[3].

1- نجاة النيش، **مرجع سابق**، ص. 10.

2- أمينة مخلفي، "**النفط والطاقات البديلة المتجددة و غير المتجددة**"، مجلة الباحث، العدد 09 ,(2011)، ص ص .229، 230.

3- **نفس المرجع**، ص 230.

وقد أثبتت الأرقام الأخيرة الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى زيادة الصادرات السعودية لتصل 1.359 مليون برميل يوميا عام 2012 مقابل 1.094 مليون برميل عام 2010، أي بزيادة قدرها 265 ألف برميل يوميا[1].

2- الزيادة في الإنتاج العراقي

إن الزيادة الكبيرة التي يشهدها الإنتاج العراقي حاليا والذي وصل مؤخرا 3.4 مليون برميل يوميا وهو الأعلى له من عام 1979 ينظر إليه من قبل العديد من المراقبين كأحد العوامل التي يمكن أن تهدد الاستقرار في أسواق الطاقة العالمية، لاسيما وأن العراق يخطط لزيادة إنتاجه إلى 12 مليون برميل يوميا بحلول 2017. وذلك وفقا لجولات التراخيص التي تم توقيعها مع شركات النفط الأجنبية عامي 2009 و2010. ما قد يخلق تخمة نفطية في السوق تهوي بالأسعار إلى مستويات تقل كثيرا عن مستوياتها الحالية البالغة في المتوسط 100 دولار للبرميل، والذي ينظر إليه خليجيا باعتباره السعر الذي يحقق تعادل في موازنتها العامة الحكومية، إذ الزيادة الكبيرة في طاقات العراق الإنتاجية والتصديرية قد تعيد النظر في حصص الإنتاج داخل الأوبك والتي استثنى منها العراق عام 1990 بعد الغزو العراقي للكويت وما أعقبه من برنامج يعرف بـ النفط مقابل الغذاء بإشراف الأمم المتحدة، وكانت حصة العراق تاريخيا تعادل 14.5% من إجمالي إنتاج الأوبك البالغ حاليا 30 مليون برميل يوميا، ووفقا لهذه المعادلة فإن حصة العراق ستصل إلى 4.350 مليون برميل يوميا أي حصتها تعادل تقريبا حصتي كل من الكويت والإمارات العربية داخل المنظمة كما سيعزز من حالة الاستقطاب السائدة بين الصقور* من ناحية والحائم **. لاسيما وأن العلاقات السياسية القائمة حاليا بين دول الخليج والعراق يعتريها الكثير من البرود إذ تنظر هذه الدول إلى حكومة «المالكي» باعتبارها حكومة في فلك نظام ولاية الفقيه في إيران[2].

1- عبد الله حسين، **مستقبل النفط العربي** (د ب ن : مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص .16.

* العراق وإيران وفنزويلا.

** السعودية ودول الخليج الأخرى.

2- عبد الله حسين، **مرجع سابق**، ص ص .16, 17.

من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها نستخلص إلى أن الأمن الطاقوي الذي يعني الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات وبأشكال وكميات متعددة وكافية وأسعار معقولة. أضحى أحد القضايا البالغة الأهمية في الساحة الدولية وأن الخليج العربي بإعتباره من الدول الغنية والتي تتوفر على كميات وفيرة للطاقة أصبح ضمن أجندات وإستراتيجيات القوى الكبرى الغربية والأمريكية خصوصا نظرا لما تحتويه وتتوفر عليه من موارد طاقوية وكيف أن هذه الأخيرة أصبحت عامل إستقرار أو عدم إستقرار للمنطقة، حيث أصبح الخليج العربي عرضة للإضطرابات فهو ليس منطقة غنية بالنفط وفقط بل غنية بالصراعات النشطة والكامنة، فإن القلق العالمي حول أمن الملاحة وسلامته في الخليج ومطامع الدول العالمية على مخزونها وإنتاجها الضخم من غاز ونفط وموارد باطنية سيستمر ما دام الطلب العالمي على نفط الخليج مستمر.

الفصل الثالث

تشهد منطقة الخليج العربي ومنطقة مضيق هرمز الكثير من التحديات الأمنية والطاقوية، وأبرز هذه التحديات ملف أمن الطاقة وأسعار النفط المستقبلة، هذا ماسنحاول ابرازه في هذا الفصل تتبع مسار التداعيات الأمنية في مضيق هرمز من خلال مجموعة من التداعيات بالإضافة إلى جل المخاطر التي واجهت الطاقة، وتأثير مضيق هرمز عليها، إضافة إلى محاولة معرفة الآثار والإنعكاسات من وراء إغلاق هذا الممر الحيوي والإستراتيجي، وفي الأخير دراسة استشرافية حول الأمن والطاقة في منطقة الخليج العربي.

ويتضمن الفصل المباحث التالية:

- المبحث الأول: التداعيات الأمنية في مضيق هرمز
- المبحث الثاني: أمن الطاقة في مضيق هرمز
- المبحث الثالث: الآثار الجيواستراتيجية لإغلاق مضيق هرمز
- المبحث الرابع: مستقبل الأمن والطاقة في مضيق هرمز

المبحث الأول: التداعيات الأمنية في مضيق هرمز

كثرت في الفترة الأخيرة التهديدات التي تعترض ناقلات النفط في المضيق مما جعل الدول في تخوف دائم من إصابة هذه الناقلات التي قد تسبب خسائر فادحة وكثيرة على الإقتصاد خاصة بالنسبة لهذه الدول التي تعتمد في المرور عبر هذا المضيق الذي هو شريان حيوي، ومن هذه المخاطر حرب الناقلات التي تعد أكثر خطورة.

المطلب الأول: حرب الناقلات

وتقوم هذه الحروب على إستهداف ناقلات النفط وتلغيم المضيق أي تلغيم مسار الدخول والخروج بمسافة 8 كيلومترات[1].

أو من خلال إغراق هذه الناقلات بالألغام أو بإستخدام زوارق سريعة وصواريخ وقذائف تستهدف هذه الناقلات، وتعد الأمر ذلك إلى القيام أيضا بالمضايقات التي تستهدف تجارة النفط من خلال رفع الأسعار وهو نوع من حرب الناقلات على غرار حرب الناقلات[2] التي حدثت في ثمانينات القرن الماضي، أو بشكل آخر حرب الناقلات لها خلفية تاريخية قديمة تعود إلى حرب الثماني سنوات.

وهي عندما وقع الإحتكاك بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في المضيق، عندما شنت البحرية الأمريكية على السفن الإيرانية بعد أن هاجمت الأخيرة سفينة عسكرية وكانت نتيجتها أن أغرقت البحرية الأمريكية ثلاث سفن حربية إيرانية. وبعدها قرر القادة الخاسرين إلى توسيع نطاق الحرب لمهاجمة السفن والناقلات وعرقلة الملاحة في الخليج[3].

وكذا تعرضت ناقلة النفط اليابانية (إم ستار) إلى إنفجار بعد منتصف الليل أثناء مرورها في مضيق هرمز بالخليج العربي، وأدى الإنفجار إلى حدوث فجوة كبيرة في الجانب الأيمن لمؤخرة الناقلة، وكانت تحمل مليوني

1- عز الدين سنيقرة، " **من يستطيع إغلاق هرمز**"، مجلة العرب الدولية، المجموعة السعودية للأبحاث والتنسيق ، عدد 1569 (2012) ،تم تصفح الموقع يوم2016/05/25،على الساعة23:30، للمزيد راجع الرابط:
.www.majalla.com

2-جمال عبد الكريم النعاس، **مرجع سابق**، ص. 23.

3- أبو غزالة عبد الحليم، **الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988** (القاهرة: مكتبة المصطفي، 1993)، ص. 126.

برميل من النفط، جاءت بنصفه من ميناء سعي بدولة قطر، والنصف الآخر من دولة الإمارات، وهي في طريق عودتها إلى اليابان[1].

ومما لا شك فيه أن الهدف من الإنفجار الذي أصاب الناقلة اليابانية لم يكن لإغراقها بل تحذير للسفن الأخرى، ولكن بعض الخبراء يرجحون ذلك إلا أنه كان بداية لحرب الناقلات الجديدة التي تحدث الآن.

ومعظم المضايقات التي تحدث للسفن والناقلات تأتي من الجانب الإيراني لأن الناقلات تمر بجانب الجزر التي تسيطر عليها إيران في الخليج، وهذا ما يجعلها في موقع مثالي لإعاقة مرور السفن في المضيق، لذلك قامت إيران بإعطاء اولوية كبرى لتحديث قواتها البحرية بصورة مستمرة والتركيز بشدة على أنظمة بحرية جديدة، وزيادة نشاطاتها ومناورتها العسكرية.

فقد أظهرت المناورات العسكرية للبحرية الإيرانية خلال السنوات الأخيرة أنها تستعد لحرب عصابات بحرية تعتمد على قوارب صغيرة وسريعة مسلحة بصواريخ سطح–سطح جوالة من أجل شن هجمات كروفر سريعة فضلا عن هجمات إنتحارية ضد السفن الحربية، وناقلات النفط والسفن التجارية، وإعاقة الملاحة[2].

كما قد حذر قائد القوات البحرية لحرس الثورة في إيران العميد « علي فدوى» الأمريكيين من أن إستهداف ناقلات النفط في الخليج سيؤدي إلى كارثة عالمية، ونقلت وكالة «مهر» الإيرانية للأنباء عن العميد ذاته أن «الأمريكيين إذا إستهدفوا عمليات نقل حوامل الطاقة في الخليج سيؤدي إلى كارثة، وأضاف أنه لا توجد دولة تشكل تهديدا لدولة إيران سوى أمريكا»[3].

ومن هنا نلاحظ ان إيران والولايات المتحدة الأمريكية هما الدولتان اللتان تشكلان خطرا على حاملات نقل النفط وبالتحديد عندما يقومان بالمناورات والمواجهة داخل المضيق بالتحديد، ومن كل ما سبق ذكره نلاحظ أن

1–" أحمد عثمان، "**هل بدأت حرب الناقلات في مضيق هرمز**"، ، جريدة العرب الدولية، الشرق الأوسط, عدد 11570 (2010)، ص1.

2– محمد سيف حيدر، "**مضيق هرمز على حافة حرب، الإحتمالات والعواقب الإستراتيجية**"، مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية،تم تصفح الموقع يوم2016/05/25،على الساعة 12:30، للمزيد راجع الرابط :

http://www.shebacss.com/ar/contents.php?cat=34#

3–" **إيران تحذر أمريكا من استهداف ناقلات النفط في الخليج سيؤدي إلى كارثة عالمية**"، يومية القدس، ط 24،تم تصفح الموقع يوم26 /2016/12،على الساعة23:23، للمزيد راجع الرابط :

.www.alquds.co.uk

ناقلات النفط والسفن تتعرض لمضايقات والحروب التي تشن خاصة ضد حوامل النفط أن معظمها من الجانب الإيراني الذي سيطر على الجزر المهمة والمطلة على الخليج.

وهناك أكثر من عشر ناقلات ضخمة تخرج من الخليج العربي يوميا عبر هذا المضيق، كما يدخل عبره عدد مماثل من ناقلات النفط الفارغة، وتحمل الناقلات الخارجة ما يقل قليلا عن 20% من الطلب اليومي العالمي للنفط، وتزاد أهمية عندما نعرف بان هذه الشحنات تمثل نحو 10% من تجارة النفط في العالم، وأي إعاقة لسفن الشحن سيكون له تأثير مباشر على أسعار النفط[1].

فكلما ظهرت تواترات على عمليات الشحن والقرصنة والحرب التي تشن ضد هذه الناقلات فإن ذلك يؤدي بشكل مباشر على عمليات إرتفاع أسعار النفط، وهذا بدوره يؤدي إلى كارثة إقتصادية عالمية، والهدف الأساسي من حرب الناقلات هو محاولة إيران الضغط على المجتمع الدولي في محاولة منه لإغلاق المضيق، ولكن إيران لم تغلق المضيق لأنه الوسيلة الوحيدة لتصدير نفطه، وكذلك في محاولة منه للتحكم في أسعار النفط لصالحه، ويمكن القول أن حرب الناقلات أسفرت عن غرق وإعطاب الكثير من السفن، وقادت بشكل مباشر إلى إزدحام مياه الخليج بالأساطيل الحربية، شرقية وغربية، ستستمر وتشهد أكثر حدة في الأيام القليلة المقبلة.

المطلب الثاني: حرب الأنابيب

على سير المعارك في حرب الخليج، وآخر تطورات حرب الناقلات، بدأت تظهر ملامح حرب أخرى صامته على أكثر من جبهة، يمكن أن نطلق عليها مجازا لقب «حرب الأنابيب النفطية»، فالملاحظ ان الدول المصدر للنفط على جانبي الخليجي، بدأت تعمل على الإستغناء عن الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز الذي كانت تمر عبره معظم الصادرات النفطية إلى العالم الغربي، ويمثل هذا التحرك على الصعيد عبر خطوط أنابيب من مواقع الإنتاج إلى موانئ عبر البحرين الأحمر والمتوسط[2].

وزادت أهمية هذه الخطوط خاصة مع التهديدات الإيرانية بغلق المضيق، ولكنها بمفردها غير قادرة على الوفاء بإحتياجات دول المجلس، ولكن تغطي القليل منه.

1- سايمون هند رسون، "**مضيق هرمز وإيران: تحدي للسياسة الأمريكية**"، معهد واشنطن (ديسمبر 2011)،ص.1،تم تصفح الموقع يوم 2016/05/27،على الساعة10:15، للمزيد راجع الرابط:

.http :r.each.com/yt-Aolevk3

2-" **محاولة الإستغناء عن مضيق هرمز**"، مجلة سياسية، الشرق الأوسط، مطبوعات الشركة السعودية للأبحاث والنشر، عدد 398، (1987)،ص.1.

ويشار إلى ان الولايات المتحدة الأمريكية تستورد كميات محدودة جدا من حاجياتها النفطية عبر الشرق الأوسط، ولكنها تظل معرضة لأسعار النفط العالمية، فهذه الأخيرة بدورها حساسة للتهديدات السياسة رغم الإستراتيجيات المقابلة الراهنة، والإفراج عن الإحتياطات الإستراتيجية وطرق زيادة خطوط الأنابيب[1].

وكانت توجد أربعة (04) خطوط انابيب لنقل النفط «بترولاين» السعودي، وخطان عراقيان يمران عبر تركيا وسوريا، ثم خط «سوميد» الذي تملكه السعودية ومصر و الكوت والإمارات وقطر، وتبلغ طاقة هذ الخطوط مجتمعة حوالي 4.3 ملايين برميل يوميا، والقابلة للإستغلال منها 3.8 وذلك بسبب إغلاق سوريا للأنبوب النفط العراقي الذي يمر عبر أراضيها، والمشتغل فعليا من تلك الخطوط لم يكن ليتجاوز 1.5 مليون برميل يوميا، ولكن بسبب توسع الحروب وبروز الحاجة إلى إستخدام خطوط الأنابيب فان المشاريع التي نفذت منذ ذلك الوقت والجاري تنفيذها، وتلك المخططة يمكن أن ترتفع بكمية النفط المنقول عبر الأنابيب حوالي 10 ملايين برميل في غضون ثلاث سنوات، وهو ما يزيد من الأهمية عن الكمية التي تمر عبر مضيق هرمز حاليا[2].

من خلال الحروب المستمرة في المضيق على ناقلات النفط والسلع برزت الحاجة إلى إستعمال وسائل أضمن وأامن فلجأ إلى خطوط الأنابيب لنقل النفط وكانت السعودية السابقة إلى ذلك من حيث أنها إلتفتت إلى المخاطر التي تنجم من المضيق في وقت مبكر، فلجأت إلى فكرة أنابيب النقل.

كانت المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول الخليجية التي إهتمت بتوفير بدائل إستراتيجية لنقل نفطها بعيدا عن هرمز، على الرغم من تعدد موانئها البحرية شرقا وغربا مقارنة بالدول الخليجية الأخرى، وكانت البداية مع توجيه الملك عبد العزيز بإنشاء خط التابلاين الذي يربط المنطقة الشرقية بمدينة صيدا اللبنانية بطول 1664 كلم وكلف 150 مليون دولار، وظل يعمل حتى 1967 حتى قامت إسرائيل بإحتلال مرتفعات الجولان السورية[3].خط شمال شرق الجزيرة العربية والبحر الأحمر، قامت بإنشائه المملكة العربية السعودية عام 1982 إبان الحرب العراقية الإيرانية وقامت بتوسعته 1992 بعد تحرير الكويت، ويربط المنطقة الشرقية ينبع على

1- سايمون هند رسون، **موقع سابق**.

2- "محاولة الإستغناء عن مضيق هرمز"، **موقع سابق**.

3- عصام عبد الشافي،" **مضيق هرمز وضرورة البحث عن بدائل إستراتيجية خليجية**"، جريدة الوطن، الشرق الأوسط، (2011)،ص.12.

ساحل البحر الأحمر بـ 1200 كم وتبلغ طاقته الإستعابيى 4.5 مليون برميل يوميا، وأيضا تبلغ طاقته التخزينية ما يقارب 12.5 مليون برميل يوميا[1].

والملاحظ أن المملكة السعودية قامت بإنجاز مجموعة من الأنابيب من أجل الحفاظ على صادراتها عبر الأنابيب حتى لو أغلق المضيق.

خط أنابيب يربط مناطق إنتاج النفط بدول مجلس التعاون الخليجي بساحل البحر الأحمر، وهذا الخط يخدم دول مجلس التعاون الخليجي وتجنب جزء من صادراتها النفطية المخاطر أثناء عبورها مضيق هرمز[2].

وهذا الإتجاه إلى بناء خطوط الأنابيب يجعل هناك تركيز إستراتيجي على كل من تركيا والأردن ومصر بإعتبارها الأقرب إلى مناطق الإستهلاك والمعابر التي يمكن أن تمر عليها خطوط الأنابيب، وقد كان العراق سباقا في الإتجاه نحو النقل بالأنابيب، وذلك بسبب ظروفه الخاصة التي حرمته من منافذه البحرية على الخليج العربي، وبدأ العراق بتوسيع الخط القديم الذي يمر عبر تركيا لتصل طاقته إلى مليون برميل وبسبب هذه الخطوط أصبحت تركيا مستوردا للنفط العراقي ليحل العراق بذلك بدل إيران[3].

لجأت جل دول الخليج العربي إلى إنشاء أنابيب لنقل النفط خوفا منها لغلق المضيق، خاصة مع تهديدات إيران المتزايدة بغلق المضيق في وجه الملاحة إذا تعرضت لعقوبات بسبب برنامجها النووي، مما قد يؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط، وهذه الدول ارتأت وأن إنشاء الأنابيب هي طريقة آمنة لنقل النفط وحمايته.

---

1 - golf research center, **Energy Security, Security terorism, reserch Bulletin**, Issue N 06 August 2007 ; P3.

2- حسام الدين جابر سالم، "**إشكالية إغلاق مضيق هرمز والموقف الخليجي**" (مركز الإمارات للدراسات والإعلام)،تم تصفح الموقع يوم 2016/04/28،على الساعة14:14، للمزيد راجع الرابط:

.http://www.enax.comluae.aspl

3-" **محاولة الاستغناء عن مضيق هرمز**"،**موقع سابق.**

الشكل رقم (06) أهم خطوط الأنابيب في المنطقة

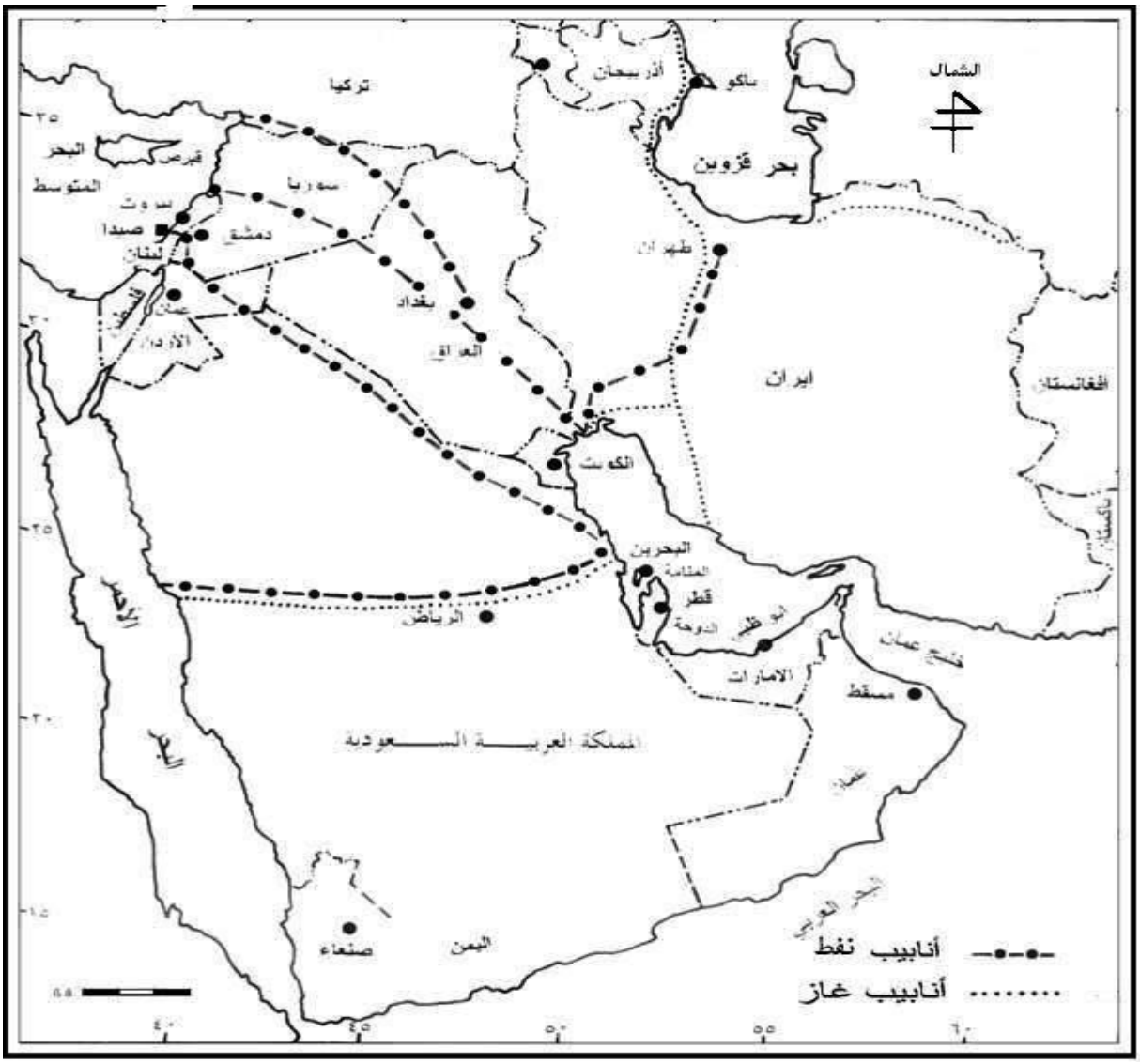

المصدر: http://www.AkhbarAlkhaleej.com

ما يلاحظ أن معظم هذه الخطوط أنجزت بعيدة عن مضيق هرمز حتى لا يتعرضوا للتدمير في حالة تعرض المضيق إلى تهديد أو إنفجار، والتحرر من الضغط الإيراني، الذي دائما يلوح بغلق المضيق في وجه الملاحة.

المطلب الثالث: أثر العامل النووي الإيراني

مع إزياد سخونة الملف النووي الإيراني، خصوصا بعد فرض مجلس الأمن الدولي أربع حزم من العقوبات السياسية والإقتصادية على إيران التي قد تمهد لما بعدها من قرارات أخرى تصعد من حجم العقوبات إذا لم تستجيب إيران لشروط المجتمع الدولي بإيقاف عمليات تخصيب اليورانيوم، وتزداد قضية هرمز أهمية مع تزايد التهديدات التي يطلقها المسؤولون الإيرانيون بين الحين والآخر بإغلاق المضيق في وجه الملاحة البحرية وزعزعة السوق البترولية العالمية، مما قد يدفع إلى حدوث أزمة عالمية في الطاقة، تكون تداعياتها خطيرة على الدول المنتجة والمستهلكة للنفط[1]، وفي حالة تعرضها لأية ضربات عسكرية من الدول التي تتبرص بها بسبب برنامجها النووي[2].

في حال تعرض إيران لهجمات عسكرية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أو أحد حلفائها، ربما تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة، قد يؤدي بإيران إلى إتخاذ قرار بإغلاق مضيق هرمز وقطع إمدادات النفط إلى العالم، فقد حذر آية الله علي خامني من أن إيران لن تكون البادئة في الحرب، ولكن إذا تعرضت لهجوم خارجي فإنها سوف تقطع إمدادات النفط.

مما لا شك فيه أن إمتلاك إيران لأسلحة نونية من شأنه التأثير على إستقرار منطقة مضيق هرمز والخليج العربي من زاويتين:

1- تكريس الخلل القائم في موازين القوى، حيث ان حقائق الجغرافيا السياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية إذا ما أرادت أن تتجه فإن مسارها لن يكون الشمال أو الشرق، ففي الشرق هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى «الهند، باكستان، الصين»، وفي الشمال هناك روسيا ومن ثم فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي الغرب[3]، ومن هنا فإن إيران تحاول توازي القوى القائمة من خلال محاولتها بروز كقوة.

1- يوسف شلي،" **أمريكا والعجز في حسم الملف الإيراني**": **خيارات الحرب الكارثية**، مجلة العصر (2006)، ص. 07.

2 - Caitlin talmadge**, closing time, Assessing the Iranian threat to the strait of Hormuz ; International Security**, vol 33 N 01, sunarmer 2008, P 88.

3- عائشة ألمري، **الخيار النووي الإيراني**، الشبكة الدولية للمعلومات،في يوم2016/05/12 ،على الساعة 10:45 ، للمزيد راجع الرابط: http :www.elaf.com

2- إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية تنعكس آثارها على المنطقة، وإن الإستراتيجية الأمريكية لا تستبعد الخيار العسكري لتسوية الملف الإيراني[1]، ومن ثمة فإن الرد الإيراني قد يأخذ أشكالا عديدة منها:

- أن تقوم إيران عن طريق حزب الله بقصف عشوائي لإسرائيل، مما قد يؤدي إلى تصاعد العنف من إسرائيل، ومن ناحية اخرى قد تقوم إيران بضرب القواعد البحرية والقطع البحرية الأمريكية في دول الخليج من خلال إستخدام صواريخ أرض أرض، وهو الأمر الذي ينذر بإحتمال ان تتحول المواجهة المباشرة المتوقعة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية إلى حرب إقليمية تكون عواقبها عديدة، منها إمكانية إيران بإغلاق مضيق هرمز مما يعوق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، ذلك أنها تستهدف السفن الأجنبية الأمر الذي من شأنه التأثير على الملاحة في مضيق هرمز، حيث يعد النفط مصدرا مهما للدخل القومي بالقرب من المضيق[2].

إن إمتلاك إيران للسلاح النووي، مثل حالة من التهديد للدول العربية، وخاصة تلك المصدرة للنفط من ناحية، ولكن يردع إسرائيل من تمكنها من تحقيق مخططاتها في الشرق الأوسط من ناحية اخرى

وكشفت إيران خلال المناورات البحرية التي أجرتها قوات الحرس الثوري البحرية النظامية عن عدة تطويرات أجرتها على انظمة التسليح البحرية ترتبط معظمها بخطط العمليات تجاه مضيق هرمز، ففي المناورة (الرسول الأعظم1) التي جرت في مارس كشفت إيران عن تطوير الغواصة الصغيرة (قادر) التي بإمكانها القيام بعمليات إنزال مجموعات كوماندوز لمهاجمة قواعد أهداف بحرية معادية، وتدرس الولايات المتحدة والدول الأوروبية فرض عقوبات جديدة على القطاعين النفطي والمالي لإيران بسبب برنامجها النووي المثير للجدل[3].

إن إصرار إيران على إمتلاك السلاح النووي من شان ان يعوق إمكانية التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج عامة وأمن المضيق خاصة.

1- أشرف محمد كشك،" **العلاقات الإيرانية الخليجية: رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج الإيراني**" ،مختارات إيرانية، عدد 62.ص13،تم تصفح الموقع يوم2016/05/27،على الساعة16:32، للمزيد راجع الرابط:
.www.albainal.net/ark.gisf?accorrt=sgqliha

2- ريمه عميمور، نبيلة بوكرش، **السياسة الإيرانية في الخليج 1988-1997(** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر العلوم سياسية، تخصص: دراسات إستراتيجية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة جيجل ، 2014-2015)، ص. 132.

3- وسام الدين العلكة، **مضيق هرمز بين التهديدات الإيرانية ومتطلبات القانون الدولي**، ص .19.

وعلى هذا النحو فانه في حالة عدم حسم ازمة الملف النووي الإيراني بالطرق السليمة فإن مسألة التعامل مع إيران وملفها النووي سوف يظل يشكل قضية رئيسة على اجندة أية إدارة امريكية،وفي كل الأحوال فإنه سيشهد الخليج حرب جديدة بين الولايات المتحدة وإيران، ويصبح الوضع أكثر تعقيدا في حال دخول إسرائيل على الخط، وأصبحت طرفا مباشرا في الملاحة، فإيران قد ترد بإستهداف المصالح الأمريكية في بعض دول المنطقة، وقد تعطل الملاحة في مضيق هرمز، مما يضر كثيرا بصادرات النفط، وتقوم جماعات موالية بتأجيج إضطرابات داخلية وزعزعة الأمن في دول المنطقة[1].

ونخلص إلى أن الملف النووي الإيراني له أثر كبير في عملية حفظ الأمن في الخليج العربي عامة والمضيق خاصة، فعدم قبول إيران للتخلي عنه، جعل من الولايات المتحدة الأمريكية بوضعه على أجندتها.

المبحث الثاني: أمن الطاقة في مضيق هرمز

في ظل التطورات والتهديدات التي تتبادلها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى حول برنامجها النووي ومدى إمكانية هذه الأخيرة لإغلاق مضيق هرمز امام التجارة العالمية عامة وتداعياتها على امن الطاقة خاصة التي يمكن أن نلخصها في أمرين مهمين هما: المخاطر التي تواجه نقل الطاقة وتأثير إغلاق المضيق على الطاقة.

المطلب الأول: المخاطر التي تواجه نقل الطاقة

«أمن الطاقة هو نتاج مجموعة معقدة من العوامل الإقتصادية والسياسية المترابطة والمتصلة بالبيئة، وأن هناك حاجة للرصد الدائم والبحث من أجل إتخاذ القرار وسياسات صائبة وذكية»، بهذه الكلمات بدأ مؤتمر فعاليات أمن الطاقة، ليعيد طرح جملة من التساؤلات حول قضية مهمة تشغل العالم بمنتجيه ومصدريه ومستورديه، ما هي التهديدات التي تواجه نقل الطاقة في الخليج عامة وهرمز خاصة ؟

إن نقل الطاقة في مضيق هرمز يواجه مجموعة من التهديدات[2] من جميع الأحجام بدءا من الهجمات الإرهابية، الجرائم الفردية...إلخ.

1- وضحة ديبان غنام المطيري، **دور مجلس اللتعاون الخليجي في حفظ أمن الخليج 2003-2011** (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط ، 2010-2011)، ص .70.

2- احمد طاهر،" **أمن الطاقة...بين إغلاق مضيق هرمز ومشروع قناة الحجاز**"، مجلة العلاقات السعودية – الصينية ،عدد 106،ص.1.تم تصفح الموقع يوم2016/05/28،على الساعة18:30، للمزيد راجع الرابط:
.araa.sa/index.php ?view=articled

إن أبرز أشكال وصور التهديدات الممكنة هي:

إن بث الألغام البحرية في المسطحات المائية من أكثر الوسائل خطورة وأسهلها في الممارسة، وذلك بسبب إستمرار أثر الألغام مدة طويلة تصل إلى خمسة عشر عاما إلى جانب تأثيرها الخطير على كل من السفن التجارية وناقلات النفط والغاز[1].

وقامت إيران خلال حربها مع العراق بتلغيم أجزاء من الخليج العربي والمضيق مما عرض بعض الناقلات للضرر، وجعل شركات التأمين ترفع أسعارها[2]، مثال ذلك التفجيرات التي طالت أنابيب النفط في إقليم خوزشان الإيراني تعزى إلى محتجين عرب وإستخبارات أجنبية خارجية[3].

فزراعة الألغام على ساحل المضيق تؤدي بناقلات النفط إلى الإنفجار والغرق مجرد ملامستها، وهذه الألغام تعد أكثر خطورة بسبب تأثيراتها التي تمتد إلى فترة طويلة.

وأيضا الهجمات الإرهابية على مصادر الطاقة او ناقلاتها، فالإيرانيون لديهم القدرة الكافية على إيجاد آلاف الفدائين لقيادة طرادات الموت والهجوم من خلال عمليات إنتحارية تفجيرية على مصادر الطاقة[4]، وبعض الكتاب يشرون إلى أن الطاقة تجذب جزءا صغيرا من الهجمات الإرهابية وترتفع نسبة الهجمات الإرهابية المتصلة بالنفط والغاز[5].

1- l'alfaggy, **strait of Hormuz, a study in politcal geagraphy**, master dissertation presented to the faculty of california stat unuversity chico, 1988, P 49.

2 – عبد العالم رخيوت، **دور السلطنة ومساهمتها في ضمان حرية المرور لنفط الخليج العربي** (عمان : 1999)، ص.13،تم تصفح الموقع2016/05/29،على الساعة00:30، للمزيد راجع الرابط:

3 -Explosin at Iran oil refinery kills four cluring ahmadineied .www.thenational.ae/news/world

4– عز الدين سينقرة، **مرجع سابق**، ص. 24.

5–يبتر توفت، أراش دويرو وأروناس بيوليوسكاس،**Terrorist targetingand energy Security**.، إنرجي بوليسي 38، رقم 8،تم تصفح الموقع يوم2016/05/29،على الساعة1:15، للمزيد راجع الرابط:

http://www.sciencedirect.com

الشكل رقم (07) رسم بياني يمثل الهجمات الإرهابية على النفط والغاز

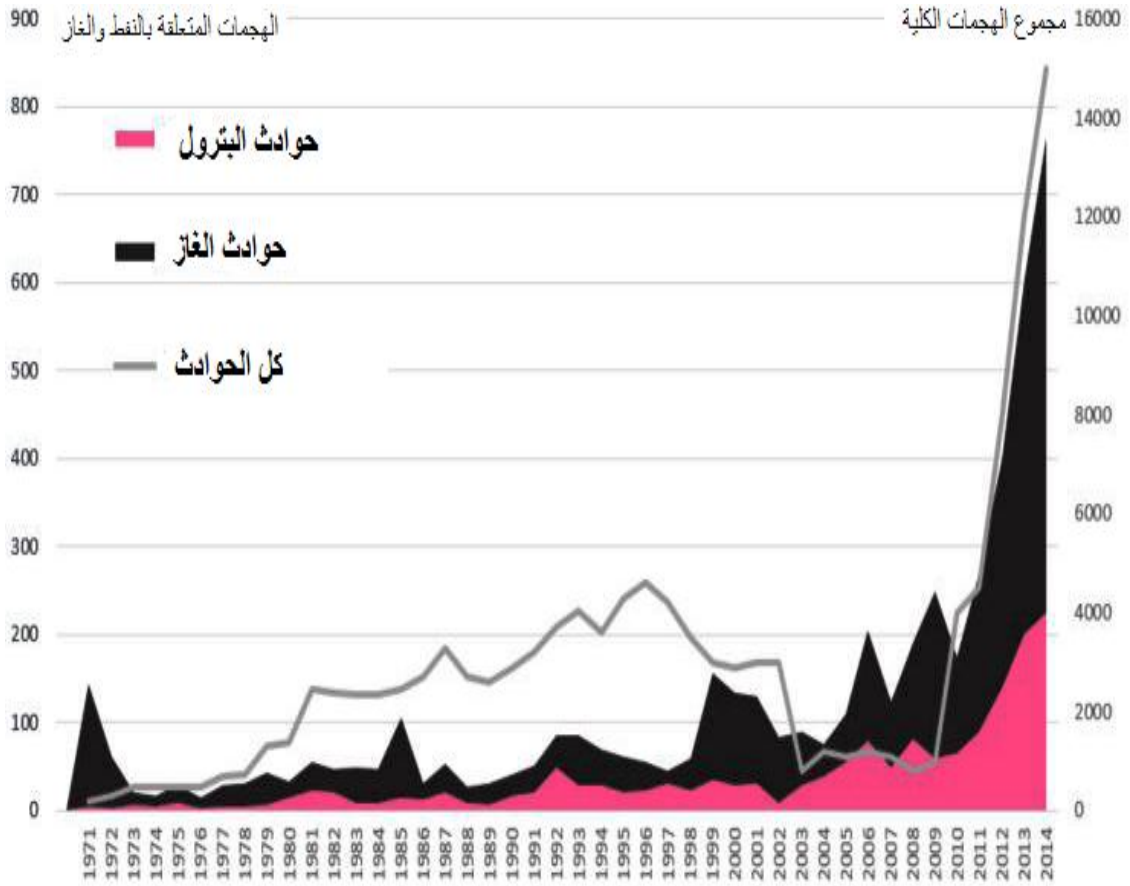

المصدر: روبن ميلز، **"طرق محفوفة بالمخاطر: عبور الطاقة في الشرق الأوسط"**، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة، رقم 17، أفريل 2016، ص. 05.

بتصرف الباحثتين.

ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الرسم البياني هو أن الهجمات المتعلقة بالبنية التحتية للنفط والغاز تزايدت خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين لتنخفظ في سنة 2003 وتعاود الصعود بوتيرة سريعة منذ 2009 لتصل سنة 2014 إلى حوالي 150000 هجمة وذلك منذ سنة 1971.

توضح الإحصائيات عن المكتب البحري أرقاما مهمة عن عمليات القرصنة والسطو المسلح عبر مختلف الممرات المائية العالمية لمختلف الناقلات التجارية، حيث سجلت أعلى نسبها في مضيق هرمز.

كذلك هناك نوع آخر من التهديدات التي تواجه نقل الطاقة في هرمز الهجمات العسكرية أرضي، أو بحري، أو جوي وتزداد إحتمالية حدوثه أثناء الحروب وقد حدثت فعلا عندما قامت إيران بمهاجمة بعض السفن في المضيق ما يسهل مهاجمة السفن العابرة، وهذا النوع من التهديد يمكن أن يتم عن طريق الدول المحيطة بالمضيق في حال حدوث صراعات إقليمية او دولية وخاصة الولايات المتحدة التي أصبح تواجدها في مياه المضيق منذ أزمة الخليج، وقد يتم الهجوم عن طريق مجموعات مسلحة في المنطقة مثل ما حدث سنة 1987 هجوم بالقنابل لناقلات كانت تعبر المضيق قامت به مجموعة مسلحة[1].

ونلاحظ ان الهجومات العسكرية على المضيق سهلة من خلال كثرة الجزر وسهولة إختباء الجماعات المسلحة التي من شأنها تفجير الناقلات المارة عبر المضيق، والتي في كثير من الأحيان تسبب أضرار وخيمة تنجم عن تفجيرات المتكررة والهجومات السريعة التي تصيب نواقل النفط.

كذلك أيضا إن الخلافات بين الدول الخليجية في حد ذاتها تهديدا، ومثال على ذلك الخلافات التي كانت حاصلة بين العراق وإيران فهي أيضا كان لها الحظ الأوفر في إصابة ناقلات النفط في الخليج التي أصبحت تسمى بحرب الناقلات، كذلك حرب الخليج الثانية التي مازالت آثارها حتى الآن، فكلها تأثر على إستقرار المنطقة والملاحة فكلما كانت هناك خلافات كان هناك عدم إستقرار مما يؤدي إلى اللأمن في المنطقة مما يجعل ناقلات الطاقة في تخوف دائم.

ويهدد الصراع المستمر امن الطاقة من خلال إعاقة الإستثمار المستقبلي، وقد دفعت هذه المظالم والصراعات المحلية بعض المجموعات إلى التهديد بضرب البنى التحتية للطاقة او ضربها كطريقة للضغط على الحكومات أو الشركات المشتغلة لتأمين الوظائف او دفع اموال الحماية، وفي كثير من الاحيان تكون هذه الهجمات مرتبطة بالهجمات الإرهابية العابرة للحدود أو مستوحاة منها أو مدعمة من قبل دول أخرى[2].

1 – S. Amin , **Politcal and strategic issues in the Persian,** arabain Gulf, Ltd Glasgow, 1984.

2– رين ميلز، "**طرق محفوفة بالمخاطر: عبور الطاقة في الشرق الأوسط**" (قطر: معهد بروكنجز، 2016)، ص. 12.
للمزيد راجع الرابط : http://www.brookings.edu/doha .

الشكل رقم (08) تهديدات تطال أمن الطاقة

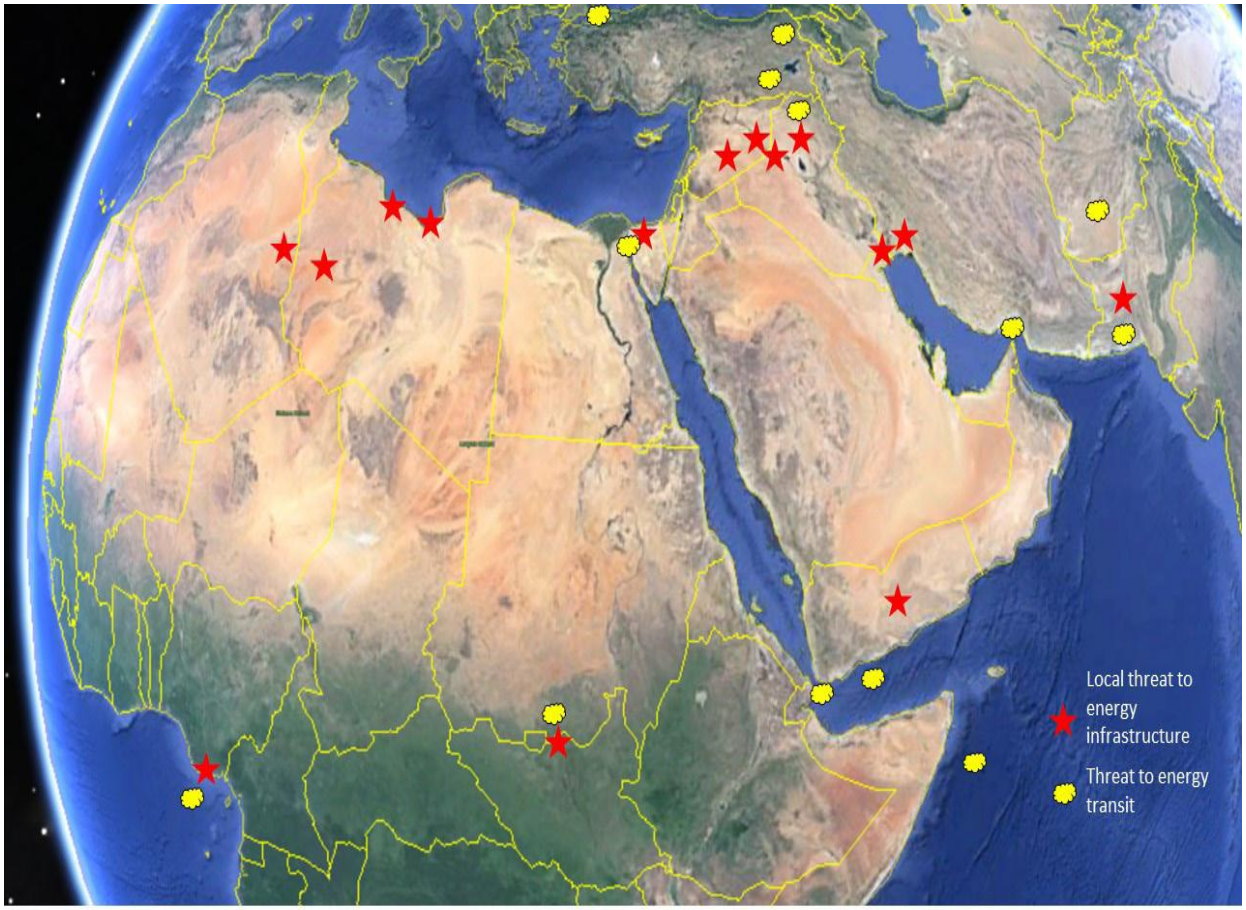

المصدر: روبن ميلز، **مرجع سابق**، ص. 10.

ما يلاحظ من خلال هذا الرسم البياني هو أن البنية التحتية الطاقوية منتشرة بشكل كبير في الدول المحيطة لإيران مثل العراق والكويت، كما يلاحظ ان تهديدات عبور ناقلات النفط قريبة بشكل كبير من مضيق هرمز.

المطلب الثاني: تأثير إغلاق المضيق على الطاقة

إن تهديد إيران المتواصل بإغلاق المضيق في وجه الملاحة سينعكس بأثر سلبي كبير على الإقتصاد والطاقة بشكل بالغ ليس على دول المنطقة فحسب بل على جل الدول المرتبطة إقتصادياتها بهذا المضيق الذي يؤثر على امنه من خلال انه سوف تتدخل الدول من أجل فتحه.

وإغلاق المضيق سيؤدي إلى توقف تدفق حوالي 40% من النفط المتداول إلى الأسواق العالمية، مما يؤدي إرتفاع في أسعار النفط، وكلما طالت عملية الإغلاق زادت أسعار النفط في الإرتفاع، وتوقف الصادرات النفطية من دول الخليج ينتج عنه نقص حاد في إمدادات الطاقة للأسواق العالمية[1].

منطقة الخليج تسيطر على محيط نفطي يحوي 730 مليار برميل عندما يغلق المضيق ستعطل صادرات النفط من أكبر منتجي منظمة البلدان المصدرة للبترول، ويضرب الإقتصاديات المنتعشة لدول الخليج[2].

ان إغلاق المضيق في وجه الملاحة التجارية أو شن هجمات على ناقلات النفط المارة فيه من شأنه أن يرفع أسعار النفط لتصل إلى ذروتها.

ويعتقد خبراء نفط كثيرون ان الأسعار في مثل هذه الحالات يمكن أن تضاعف أسعار النفط فيها وتلهب الأسواق بسهولة إلى أن يعاد فتح المضيق في وجه الملاحة[3].

الشكل09: تأثير إغلاق مضيق هرمز على الطاقة.

المصدر: **http://24.ae/mobile/article/243846/%**

1- علي ناصر ناصر، **مرجع سابق**، ص .94.

2- أكبر عمر محي الدين الجباري، **مرجع سابق**، ص. 93.

3- محمد شحات عبد الغني، **التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز**، مجلة شؤون خليجية ،الخليج للدراسات الإستراتيجية، عدد 55 ، (2008)، ص .10.

إن إغلاق مضيق هرمز في وجه الملاحة يعد أكثر تعقيدا من المضائق الأخرى بحيث يتم نقل النفط والبنزين والوقود من الجنوب إلى الشمال، والكمية الصافية التي تعبر القناة قليلة جدا في السنوات الأخيرة.

كما أعلن وزير النفط السعودي، "علي النعيمي" أن التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز ساهمت في رفع أسعار النفط في السوق العالمية بمقدار 4 دولارات للبرميل، مضيفا أن المملكة العربية السعودية تتملك طاقة إنتاجية تتجاوز 12.5 مليون برميل يوميا، كما صرح أيضا بأن أسعار الغاز المسال للشركات البتروكمائية في المملكة لم ترتفع وأيضا ستبقى ثابتة كما هي عليه حاليا[1].

إن عملية الإغلاق لهذا المضيق لها تأثير على إمدادات النفط العالمي وعلى إقتصاديات دول صناعية كبرى في العالم، بحيث يتعرض الإقتصاد العالمي إلى العديد من الهزات المالية الناجمة عن عدم توفر الكميات النفطية حسب الطلب وتأخر وصولها، بالإضافة إلى إرتفاع أسعار النفط مما يجعل الدول المنتجة في مشكلة التوزيع والمستهلكة من حيث توفر الكمية المطلوبة[2]، وكذلك عملية الإغلاق لها تأثير على الإمدادات الحيوية من 23 دولة اوروبية وآسيوية، بما في ذلك الأضرار التجارية بسبب الإرتفاع الحاد في أسعار الطاقة العالمية، فإيران بتلويحها دائما بورقة إغلاق هذا الممر الحيوي والإستراتيجي تشكل خطر حقيقي على إمدادات الطاقة عبر المنطقة من العالم.

وكذلك إلى تأثير إرتفاع أسعار التأمين، التي توصلها بعض التقديرات من بنس واحد إلى 6 دولارات للبرميل، أي ما يقرب من 600 ضعف، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى إرتفاع حاد في أسعار النفط العالمية وما سيلحقه من تأثير على الإقتصاد العالمي في ظل الأزمة المتفاقمة[3].

إن محاولة إغلاق المضيق او التهديد بإغلاقه سوف يؤدي إلى حدوث أزمات عالمية في سوق الطاقة من حيث الكميات المطلوبة او إرتفاع الأسعار، وكذلك يعرقل صادرات الغاز المسال الطبيعي وفقا لأرقام 2014 كان بالإمكان تعطيل 103.4 مليار متر مكعب، وقد بلغت قيمة السوق العالمية كاملة من الغاز الطبيعي المسال 333.3 متر مكعب، ويستحيل تعويض صادرات النفط والغاز من العربي أو الفارسي[4].

1- يوبي النعيمي، "**تهدد إيران بإغلاق مضيق هرمز رفع أسعار النفط 4 دولارات**"، جريدة القدس ، عدد 7016، (2012).

2- جمال سالم عبد الكريم النعاس، **مرجع سابق**، ص. 2.

3- مدحت أيوب، **مرجع سابق**، ص. 35.

4- ربن مليز، **مرجع سابق**، ص. 17.

إن عملية الإغلاق هذه أثرت سلبي على الطاقة بمختلف أنواعها وأي مساس بالملاحة والحركة البحرية يؤثر عليها تأثير سلبي.

والمعروف أن مضيق هرمز هو المضيق الإستراتيجي الذي يربط الخليج العربي ببحر العرب وخليج عمان الذي من خلاله تمر جميع ناقلات النفط المصدر منها العراق وإيران، حيث تشير بعض التقارير أنه من خلال الأعوام القليلة الماضية أكثر من 17 مليون برميل بترول في اليوم خلال هذا المضيق، مما سيحدث هزة قوية في أسواق البترول العالمية، إذ حاولت إيران إقفاله فالبترول الذي يمر به يمثل أكثر من 20% من الإستهلاك العالمي وأكثر من 35% من البترول المصدر دوليا، وأكثر من 50% من بترول دول منظمة أوبك، حدث مثل ذلك سوف يأثر في أسواق النفط العالمية الذي قد يؤدي إلى إرتفاع سعر البترول لأكثر من 200 دولار للبرميل، بل سيؤثر على إقتصاديات جميع دول العالم وخاصة الدول التي تعتمد على البترول المصدر من هذه المنطقة، بل سوف يتعدى ذلك ليأثر على الإنتعاش الإقتصادي العالمي، مما قد يؤدي إلى حالة كساد إقتصادي عالمي أسوء مما حدث في منتصف 2008[1].

إن إحتمالية إيران لإغلاق هذا المضيق وضع مرور ناقلات النفط فيه ودراسة البرلمان الإيراني لقانون العقوبات التي فرض عليه من أجل برنامجه النووي، عاد بتأثير سلبي على أسعار البترول حيث شهدت أسواق النفط العالمية حالة من التذبذب محدود مما عاد بالسلب على الإقتصاد العالمي.

وعليه إغلاق المضيق لها أيضا تأثير على الأمن الغذائي، لأن إغلاقه لوقت طويل سيؤدي إلى نقص الغذاء في الخليج العربي مما يجعلها للبحث عن بدائل لتأمين الغذاء.

قرع التهديد الإيراني بإغلاق مضيق هرمز أجهزة الإنذار بخصوص تدفق النفط في الخليج العربي،لكن بالنسبة للدول الخليجية المجاورة الغنية بالنفط والقاحلة من الموارد الطبيعية الأخرى ،يفرض هذا الأمر مسالة غير مريحة بالنسبة لهم، فكيف لهذه الدول أن تطعم شعبها إذا أغلق الطريق المائي.[2]

وعملية الإغلاق هذه أثرت على جميع الميادين سواء الطاقوية و الغذائية، مما يجعل دول الخليجية في حالة تخوف دائم من إيران التي لطالما لوحت بورقة إغلاق المضيق.

1- سامي بن عبد العزيز النعيم،" **هل تستطيع إيران إغلاق مضيق هرمز؟**"، تم تصفح الموقع يوم2016/03/20،على الساعة14:15، للمزيد راجع الرابط : www.saudienergy.net.

2-"**إغلاق مضيق هرمز يهدد الأمن الغذائي لدول الخليج العربي**"،العربية نت، تم تصفح الموقع يوم2016/03/18 ،على الساعة19:52 ،للمزيد راجع الرابط: www.alarabya.com

المبحث الثالث: الآثار الجيو إستراتيجية لإغلاق مضيق هرمز

قرع التهديد الإيراني بإغلاق مضيق هرمز أجهزة الإنذار بخصوص تدفق النفط من الخليج العربي، فجعل جل الدول سواء الأوروبية أو الخليجية في تخوف دائم لأن هذا التهديد يؤثر تأثير سلبي على إقتصاديات هذه الدول.

المطلب الأول: الدول المتضررة من إغلاق المضيق

إن من أكثر الدول المتضررة من إغلاق مضيق هرمز عالميا، فهي الصين التي تعتبر الشريك التجاري الأول والأكبر لإيران على مستوى العالم، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين إيران والصين 45 مليار دولار، وتستورد الصين نحو 21% من إجمالي الصادرات النفطية الإيرانية بمعدل 2.2 مليون برميل نفط، وهي تحاول إحلال السلام في المنطقة حفاظا على مصالحها الإقتصادية[1].

فالصين وعلى الرغم من تجارتها النفطية الكبيرة مع إيران لم تتردد في الموافقة على ثلاث جولات من العقوبات الدولية بحق مشروع إيران النووي، والصينيون يدركون أن قدرة إيران على تلبية إحتياجاتهم النفطية مستقبلا تتضاءل بإستمرار، وتفيد بعض المعلومات بأن الرئيس الصيني كان جل تركيزه على زيادات إستيراد النفط من الدول الخليجية التي تعتمد إعتماد كلي على مضيق هرمز[2].

من خلال ما سبق ذكره إن المتضرر الأول من الدول الأوروبية من عملية إغلاق هي الصين لإعتبارها الشريك الأول، وأن الرئيس الصيني كان في متابعة دائمة لأسعار النفط الخليجية، ورغم ان الصين لديها مصالح كبيرة مع إيران إلا أنها لم تتردد في الموافقة على العقوبات التي فرضت على إيران ومنع إستيراد النفط الإيراني تم تفعيل عملية حظر إستيراد النفط الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

وتأتي اليابان في الدرجة الثانية في قائمة المتضرر من عملية الإغلاق التي تستورد ما يقارب 26% من النفط الخام عن طريق الممر، إذ تغطي الشحنات ما يقارب 85% من إحتياجاتها النفطية[3]. فاليابان أيضا متضرر من إغلاق المضيق لأنها تعتمد على النفط الذي يتم إستيراده من المضيق.

1- كريم مجدي، "**غلق مضيق هرمز : السلاح الأقوى في يد إيران هل تقدم عليه**"، تم تصفح الموقع يوم2016/05/30،على الساعة15:15، للمزيد راجع الرابط : close the strait of Hormuz.www.Iran

2 - جواد كاظم البكري، **مرجع سابق**، ص. 2.

3- مظلوم جمال، **أزمة الملف النووي الإيراني**، محاضرة لوكالة أبناء الصين في القاهرة، 2008،ص.1.
للمزيد راجع الرابط التالي: www.anba/asine/kahira/view.

كذلك إيطاليا وإسبانيا واليونان من أكبر المتضررين من إغلاق هذا المضيق لأنها تستورد النفط الإيراني بالإئتمان، بعد ان توقفت روسيا عن تصديره إليها بسبب تجميد إتفاق تعاون عسكري بين البلدين (اليونان وروسيا) ويبلغ إجمالي ما تستورده الدول الأوروبية من النفط الإيراني 450 ألف برميل نفط يوميا أي بنسبة 18% من إجمالي الصادرات الإيرانية البالغة 2.7 مليون برميل نفط يوميا[1].

كذلك كوريا الجنوبية التي تستورد ما يقارب 14 % تلبي حاجاتها النفطية 72%، والولايات المتحدة 14 % وتلبي 18% من حاجاتها النفطية عبر مضيق هرمز[2].

إن الولايات المتحدة الأمريكية رغم فرضها لعقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي الذي هددت إيران من خلاله بعملية إغلاق المضيق وإنتشار سفن الولايات المتحدة في المضيق بغرض توفير الأمن والحماية للسفن العابرة إلا أنها تضررت هي كذلك من عملية الإغلاق التي رأيت إيران بأنها الورقة الرابحة للضغط على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي من أجل رفع العقوبات المفروضة عليها بسب الملف النووي.

المطلب الثاني: تأثير المضيق على دول المنطقة

لقد إعتمد العراق تاريخيا على دول الجوار في تصدير النفط بسبب قلة منافذه البحرية وقللت وزارة النفط العراقية من تأثير إغلاق المضيق على عائدات العراق المالية من تصدير النفط، حيث ان إرتفاع سعر البرميل إلى 300 دولار في حال إغلاق المضيق يعني خنق العراق تجاريا وسيخسر 80% منها بغلقه، كما أن السوق العراقية تعتمد على 88% من حاجياتها ويصل نصفها عبر موانئ الجنوب، وهو ما يشكل إرباكا في توازن العرض والطلب[3].

وبحسب المركز العالمي للدراسات التنموية فإن الآثار السلبية لإغلاق مضيق هرمز على الإقتصاد العراقي لن تكون مقتصرة على قطاعي النفط والبنوك وإنما ستتعداها إلى حياة المواطن العراقي العادي، فالكثير من السلع الأساسية كالقمح والأرز والسكر التي تستورد عبر الخليج العربي من مناشئها الأصلية أو من دول شرق

1- أمال عربيد، **مرجع سابق**،ص.1.

2 - US Département of energy, OP cit, P 199.

3- عصام عبد الشافي، "**مضيق هرمز....وضرورة البحث عن بدائل إستراتيجية خليجية**"، جريدة الوطن،(2011)،ص.5.

آسيا تمر عبر مضيق هرمز، وإغلاقه سيجعل العراق فاقدا لحرية إستيراد هذه السلع عبر البحر وسيكون على المواطن العراقي أن يحصل عليها بأسعار أعلى من ذي قبل[1].

إن لإغلاق المضيق أثر على عائدات العراق بأثر سلبي لأنها تعتمد في كل صادراتها وارداتها عبر مضيق هرمز، وذلك لقلة منافذها البحرية إلى تلك التي تمر عبر هذا الممر الحيوي.

إذا تم إغلاق مضيق هرمز فإن الآثار السلبية التي ستلحق بإيران بقدر أكبر مما سيلحق بالدول العربية المنتجة للنفط، لأن إيران تعاني بالفعل من مشاكل نفطية تتمثل في قرب نضوب حقولها النفطية التي تنتج حاليا 2 مليون برميل بأقل من 370 ألف عن حصتها المخصصة لها من الأوبك، وذلك عام 2015، وذلك إلى جانب سوء حالة منشآتها النفطية التي لا تجد إستثمارات كافية لصيانتها وتحديثها بسبب العقوبات المفروضة، وهو ما إنعكس على إعتماد إيران على إستراد 40% من إحتياجاتها، ناهيك عن تزايد الإستهلاك الداخلي للنفط[2].

ومع إغلاق المضيق سيزداد الأمر سوء فإيران تصدر 90% من نفطها عبر هذا المضيق.

وكذلك السعودية التي تصدر حوالي 98% أي ما يقارب 7.52 مليون برميل يومياإلا أنها لا تعتمد عليه وحسب، لديها منافذ أخرى تستطيع التعويض عبرها، وكذلك الأكثر تضررا دولة الكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة[3].

ومن أخطر التداعيات الإقتصادية التي تنتج من إغلاق المضيق:

- فقدن دول الخليج لدورها كمنطقة آمنة.
- فقدانها لريادتها، ومنطقة جذب للدول الأجنبية للإستثمار فيها.
- إغلاقه يؤدي إلى إرتفاع الأسعار في السلع الأولية والغذائية، مما يؤدي إلى إنتشار الفقر وتدني المستوى المعيشي.
- تقليص دور المؤسسات الإنتاجية والصناعية مما ينعكس على مصافي النفط ومعامل التكرير.
- إرتفاع معدلات النمو وإنكماش الإقتصاد العالمي.

1- "**العراق أكبر خاسر من إغلاق مضيق هرمز**"، العربية نت، مركز بريطانية ،2012.

2- حسام سويلم،" **العلاقات الإيرانية الأمريكية: مضيق هرمز في بؤرة الصراع** "،ملفات إيرانية، 2016.

3- كريم مجدي، **موقع سابق.**

- تفشي اللأمن على جميع الميادين (السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية)[1].

والمهم من كل ما سبق من إنعكاسات عملية الإغلاق هو توقف حركة الموانئ.

إن عملية إغلاق مضيق هرمز لها إنعكاسات كبيرة خاصة على دول المنطقة، خاصة تلك التي ليس لها منافذ بحرية إلا هذا الممر الحيوي التي تلبي من خلاله كل إحتياجاتها ، سواء صادراتها أو وارداتها، كما أن دول المنطقة كان لها الحظ الأوفر في الإستفادة منه كونه السبب في جعل المنطقة في ثراء من خلال عائداته النفطية التي أكتشف على ضفافه، وغلقه يعود بالخليج العربي إلى فترة ما قبل إكتشاف النفط.

وكذلك جعل المناطق في إختناق فالسعودية التي تعتبر الدولة الأولى المصدرة للنفط في الخليج، فبغلق المضيق فإنها سوف تخسر ما يقارب 7.63 مليون برميل الذي يصدر عن طريق مضيق هرمز، كذلك إيران التي تحصد المرتبة الثالثة على مستوى العالمي تخسر 2.59 مليون برميل المصدرة عبر المضيق، ثم تأتي الإمارات التي تصدر 2.39 مليون برميل في المرتبة الرابعة، ثم الكويت 2.13 وتأتي في المرتبة السابعة عالميا، والعراق بنسبة 1.91 المرتبة الحادي عشر عالميا.

ثم قطر 1.03 في المرتبة الواحد والعشرون، ثم عمان 0.59 المرتبة السابعة والعشرون، وأخيرا البحرين بنسبة 0.24 مليون برميل بمرتبة الخمسون عالميا، جل هذه النسب التي تصدرها الدول الخليجية عبر مضيق هرمز سوف تخسر عائداتها إذا أغلق المضيق وتعود عليها بخسائر فادحة في الإقتصاد، وهذه الإحصائيات حسب ما طرحته الوكالة الدولية للطاقة لسنة 2015.

المبحث الرابع: مستقبل الأمن والطاقة في مضيق هرمز

إن إستشراف الوضع الإستراتيجي لمستقبل الأمن والطاقة في مضيق هرمز ليس تكهنا أو رجما بالغيب بل هو إستقراء لمفردات الواقع وتحليلها ومحاولة الربط بينها، وذلك لإكتشاف ورسم صور لما سيؤول إليه.

المطلب الأول: التقديرات العالمية لطلب نفط الخليج

أوضحت دراسة أصدرتها المنظمة الدولية للطاقة انه إذ لم تقم الحكومات بمراجعة حاسمة وسريعة لسياساتها الخاصة بالطاقة، فيما يتعلق بإستخدام الطاقة فإن الصناعة ستناوبها أزمات متلاحقة، وينتج عند ذلك تصاعد

1- علي ناصر ناصر، **مرجع سابق، ص**.139.

في الأسعار، وعمليات إنقطاع مستمر للتيار الكهربائي، وتعثر في الإمدادات، وإنتشار الفقر، وعلى الحكومات تغيير سياساتها الراهنة[1].

كما يشير التقرير إلى أن تركيبة الطاقة والإمدادات للسوق ستظل في حالة نمو وستكون الفرصة متاحة أمام «أوبك» للتأثير في الأسعار، ويفسر كذلك عدم حدوث تأثير على الأوضاع الإقتصادية حتى الآن حالة كساد بسبب الإرتفاع الأخير في الأسعار، وذلك لأن العالم كان يعيش فترة من النمو والإزدهار الإقتصادي، ولكن إذا إستمرت الأسعار على هذا النحو سيكون تهديد جدي بحدوث كساد[2].

إن التقرير يشير إلى الترشيد في إستعمال الطاقة من حيث التكلفة والإستثمار، وعلى الحكومات الإلتفات إلى تطبيق سياسات من شأنها التحكم في عملية إستعمالات هذه الطاقة، حتى لا ترفع الأسعار، وهذه الأخيرة هي العامل المتحكم في الأسواق سواء المحلية أو العالمية التي بفضلها ثراء الناس أو إنتشار الفقر بينهم.

فالطلب على النفط يمكن أن يزيد بـ 50% بسبب النمو في الصين والهند وأن أكثر من تلبي هذه النمو سيأتي من قطاع المواصلات، وفي هذه الحالة سيكون الإعتماد على أوبك كبيرا بسبب تدني الإحتياطات، وبالتالي ستظل السعودية، إيران والعراق لاعبين أساسين لتوفير الإمدادات، كما أن الإعتماد الحالي على نفط أوبك لتوفير 40% من إحتياطات السوق مرشح للزيادة إلى 50% بحلول عام 2030[3].

بسبب النمو الديمغرافي في كل من الصين والهند أصبح الطلب على النفط في تزايد، وذلك حتى تلبي إحتياجاتها، والجزء الأكبر منه يذهب إلى عملية المواصلات، وبقيت السعودية وإيران اللاعبين الوحيدين لتوفير هذا الطلب على النفط.

وقال فوزي اللولو من إدارة معلومات الطاقة في الوكالة، إن السيناريوهات المطروحة تشير إلى ان هناك ثلاث سيناريوهات أخرى تشير إلى ان الزيادة قد تصل 3% و3.7% وتبلغ أعلى معدل عند نسبة 4.2%.

حسب إدارة معلومات الطاقة أن نسبة زيادة إستهلاك الطاقة ترتفع بوتيرة قليلة حسب السيناريوهات المطروحة 2.2 و3.7، وتصل 4.2.

---

1 – world energy Outlook. ELA. 2011, P 94.

2– مايكل لينش، **البحث عن الإستقرار في أسواق النفط : مستقبل النفط كمصدر طاقة**، (أبو ظبي: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)، ص. 243.

3–" **مؤتمر النفط والغاز في سياسات الأمن الدولي**"(أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2002)، ص. 36.

وتشير معظم توقعات المنظمات والهيئات المتخصصة مثل: (منظمة أوبك أو وكالة الطاقة الدولية، أو إدارة معلومات الطاقة الأمريكية) إلى أن معظم الزيادات في إحتياجات النفط الخليجي للعقدين القادمين سيتم تلبيتها من أنواع الوقود الأحفوري (النفط، الغاز، الفحم) ومن المتوقع أن تساهم بما يتراوح بين 75% و85% من الزيادات المتوقعة في إستهلاك الطاقة العالمية التي قدرتها أوبك بحوالي 93 مليون برميل نفط، وتعتمد توقعات إستهلاك الطاقة من مصادر مختلفة على إفتراضات النمو السكاني، والتطورات التقنية المستخدمة للطاقة وأسعار أنواع الطاقة[1].

حسب التأشيرات من الهيئات المتخصصة في الطاقة فإن الزيادات في معدل الإحتياجات خلال العقدين الآتين سوف تتم من خلال الوقود الأحفوري، ويمكن ان تساهم بأكثر من 50% من الزيادات المتوقعة في إستهلاك الطاقة.

إن تقييم الوكالة الدولية للطاقة عن إمكانية إيران المستقبلة من الطاقة تؤدي ثاني دور وفقا للحسابات المنشورة في الوقت الراهن في مجلة النفط والغاز بانها تؤدي ثاني دور بعد حوض البترول السعودي في العالم بتقديرات 8.125 برميل، وهذا ان إيران ستعلب دورا حيويا في معادلة الطاقة المستقبلية، خاصة ان الطلب العالمي على الغاز الطبيعي ينمو بشكل أسرع من موارد الطاقة الأخرى، بما فيها النفط[2].

ومن المتوقع أن يصل الإنتاج السعودي ذروته بين عامي 2022-2026 إلى عامي 2029-2033، أما الكويت فيصل فيها الإنتاج إلى ذروته بين عامي 2031-2036 إلى عامي 2039-2047، اما الإمارات بين عامي 2033-2039 إلى 2040-2048[3].

وتشير أغلب المعلومات المتوفرة بأن الطلب على النفط سوف يرتفع بمعدل ثابت يبلغ حوالي 2% من كل عام، حيث وصل عام 2015 إلى 102 مليون برميل، والمتوقع أن يصل 110 مليون برميل عام 2020[4].

حسب هذه المعلومات فإن عملية الإرتفاع في طلب على النفط تزايدت بـ 2%، حيث كانت في 2015 حوالي 102 مليون برميل ومن المتوقع ان تصل 110 مليون برميل في عام 2020.

1- المملكة العربية السعودية ،"**الاقتصاد السعودي ومستقبل الطاقة**"، المهرجان الوطني للتراث والثقافة، 2011،ص. 1.

2- عزة شتيوى، "**مليون برميل نفط تعبره يوميا**"، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة،تم تصفح الموقع يوم2016/05/30،على الساعة01:50، للمزيد راجع الرابط : thanra.sy/print-view-asp ?fellNane.

3-محمد مختار الليابيدي، **مرجع سابق**، ص. 26.

4- Edward morse, OP, cit, P2.

وذكر تقرير صادر عن المركز الدبلوماسي الكويتي للدراسات الإستراتيجية أن هناك تحديات تواجهها الدول الخليجية النفطية من أبرزها ما يعرف «ثورة النفط والغاز الصخريين» التي تشهدها الولايات المتحدة الأمريكية، وذكر أن هذه الثورة النفطية تحمل في طياتها تداعيات مهمة متوقعة طبقا لتقارير وكالة الطاقة الدولية ان تصبح الولايات المتحدة مكتفية ذاتيا من الطاقة بحلول عام 2035، وأنه إذا ما صحت تلك التوقعات فسيعني ذلك تقليل إعتماد وارداتها النفطية من دول الخليج العربية، وأشار إلى أن نحو 100% من الطاقة في الخليج يتم إنتاجها من النفط والغاز دون الحد من غاز ثاني أكسيد الكربون، وإذا إستمر الطلب على الوقود في الإرتفاع سيضاعف الإستهلاك خلال عام 2024[1].

ومع توقعات وكالة الطاقة الدولية بإرتفاع حجم الطلب العالمي على النفط الخليجي ليصل إلى 121 مليون برميل يوميا عام 2030، تزداد أهمية هذا المضيق الإستراتيجي، وسعي دول الخليج العربي بما فيها إيران والعراق لتلبية الطلب عبر مضاعفة إنتاجها، وحسب الخبراء النفطيين قد تصل أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى 250 دولار للبرميل[2].

المطلب الثاني: الرؤية المستقبلية للأمن في مضيق هرمز

إن الرؤية المستقبلية لمضيق هرمز خلال الأعوام القادمة تحكمها مجموعة من العوامل والتي بدورها تحدد من خلالها الوضع الإستراتيجي في هذه المنطقة خلال الأعوام القادمة.

وعملية الإستشراف بهذا الوضع لا تعتبر تكهنا او رجما بالغيب، إنما هو علم يقوم بإستقراء المفردات الموجودة في الواقع ومحاولة الربط بينها، وذلك من أجل إستكشاف المستقبل ومحاولة رسم صورة له[3].

ومن أبرز العوامل التي تحدثنا عنها سابقا:

* تحديد آفاق الأزمة المالية العالمية

1- "**إكتفاء أمريكا ذاتيا وإغلاق مضيق هرمز يهددان نفط الخليج**"، جريدة عربية (2013)،ص5،تم تصفح الموقع يوم2016/06/01،على الساعة09:19، للمزيد راجع الرابط :

. http://www.alArabiya.net/ar/aswaq/all

2- حسام سويلم، "**مضيق هرمز بين العمليات الدفاعية والهجومية**"،تم تصفح الموقع يوم 2016/06/01،على الساعة10:23، للمزيد راجع الرابط: www.acrseg.rg/2292/bcrawl

3- سعدون شلال، تغريد رامز هاشم العذاري، **مرجع سابق**، ص. 31.

*تبيان ميزان القوى الموجودة في المنطقة على مختلف الأصعدة سواء على المستوى العسكري او السكاني، أو الإقتصادي او العلمي، ولابد من عرضها بالتفصيل لموازين القوى بين مجلس التعاون الخليجي وكل من إيران واليمن[1].

ومن خلال هذه العاملين تحديد الأزمة العالمية وتأثيرها على الإقتصاد العالمي، ومنها إرتفاع أسعار الطاقة، ثم تحديد موازين القوى على مختلف المستويات، حتى يتم من خلالها توضيح بعض ملامح المنطقة في المستقبل.

*مدى التعاون القائم بين دول المجلس، والتركيز على المجالين العسكري والإقتصادي حتى يتم ترسيم الحدود وصياغة مستقبل المنطقة.

*مستقبل الطلب العالمي للنفط، وهذا العامل مهم جدا في رسم صورة مستقبلة لأنه يحدد إمكانية ترسيخ الأمن في مضيق هرمز والخليج العربي.

*التطورات الداخلية التي تحدث على الساحة الإيرانية، إمتلاك إيران للسلاح النووي، وتأثيرها على مستقبل الأمن في المنطقة، وبالإضافة إلى العلاقات بين إيران ودول المجلس الخليجي[2].

*وهناك طبيعة النظام الذي يحكم إيران ينعكس على دوره لأنه إما أن يكون مصدرا للإستقرار والأمن أو مصدرا للأمن في الخليج العربي.

*أزمة الملف النووي الإيراني وإنعكاساتها الإقليمية والدولية، وتأثيرها على أمن الخليج العربي، ويمكن أن تقوم حرب جديدة بسبب هذا العامل الذي يعطينا أسوأ الإحتمالات والسيناريوهات.

*الأزمة العراقية وتداعياتها الكبيرة على امن الخليج، فالعراق عندما تكون موحدة على خلاف عندما تكون مفككة ومصدرة لجملة من انواع العنف منها العنف الطائفي، والعنف الإقليمي، الإرهاب....إلخ[3].

1- عبد العزيز بن عثمان بن صقر، **الوضع الإستراتيجي في الخليج العربي" دراسة إستشرافية 2025**"(السعودية :مركز الخليج للأبحاث ، 2008)،ص.3،تم تصفح الموقع يوم2016/06/02،على الساعة21:24، للمزيد ارجع الرابط:
http://www.khaleejcal.com/arabic/portal/view

2- عبد العزيز بن عثمان بن صقر، **الوضع الإستراتيجي في الخليج العربي"دراسة إستشرافية 2025**" (السعودية: مركز الخليج للأبحاث، 2009)،ص.2،تم تصفح الموقع يوم2016/06/03،على الساعة10:32، للمزيد راجع الرابط:
http://aafaqcenter.com/index.php?391

3- **الشبكة الدولية للمعلومات**, تم تصفح الموقع يوم 2016/06/03 ،على الساعة 13:35، للمزيد راجع الرابط:
http://www.aljazera.net

وهي تعتبر أحد أهم العوامل في تحديد ورسم صور لمستقبل الأمن في الخليج عامة ومضيق هرمز خاصة.

إنطلاقا من هذه العوامل نحدد خمسة سيناريوهات لمستقبل الأمن في المضيق خاصة والخليج عامة.

السيناريو الأول: إستمرار الوضع الراهن (الأزمة الممتدة)

إستمرار الوضع الراهن في المنطقة على ما هو عليه، سواء لجهة الوضع في العراق، أو من خلال جهة النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج، أو من جهة الملف النووي الإيراني، أو من خلال الوضع في إيران والعلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي[1].

وإذا تحقق هذا السيناريو سيكون له إنعكاسات على دول الخليج كإنتشار و إستمرار حالة القلق في شأن مستقبل الأمن في المنطقة، وإستمرار الصراعات الطائفية في العراق، بالإضافة إلى إرتفاع أسعار النفط، والإنفاق العسكري المستمر في دو المنطقة خوفا على مصالحهم، وتعرضا في كثير من الأحيان إلى عمليات إرهابية[2].

إن إستمرار الوضع في الخليج كما هو أدى إلى إنتشار حالة من الخوف على مستقبل المنطقة، وذلك أن التزايد الأجنبي في المنطقة من أجل النفط جعل منها بؤرة للخوف وإنتشار بعض العمليات الإرهابية وزد على ذلك الوضع في العراق أدى إلى إنتشار ما يسمى بالنعرات الطائفية في المنطقة ومحاولة دول المنطقة إلى التزايد في الإنفاق العسكري خوفا من ضرب مصالحهم.

السيناريو الثاني: سيناريو كارثي

وهو سيناريو يتحقق في حالة توفر مجموعة من الشروط والمعطيات وأهمها:تفكك دولة العراق وإندلاع حرب جديدة بسبب الملف النووي الإيراني، مما تسربت عنه تداعيات كارثية في المنطقة، بدءا من تصدير العنف والإرهاب من دول الجوار لتصفية الحسابات، وإستهداف المصالح الأمريكية كرد فعل للهجوم على إيران، وتحرك الخلايا النائمة التابعة لإيران وتعطل الملاحة في مضيق هرمز[3].

1- "**خمسة سيناريوهات محتملة لمستقبل العراق والخليج العربي**"، تم تصفح الموقع يوم2016/06/03، على الساعة 13:45، للمزيد راجع الرابط: http://www.alarabiya-news.com/view1316

2- عادل بن زيد الطريقي،" **سيناريو الحرب من يستطيع إغلاق مضيق هرمز**"، جريدة الرياض (الأربعاء 2016) ،تم تصفح الموقع يوم 2016/06/04،على الساعة 13:45، للمزيد راجع الرابط : http://www.alriyadh.com

.

3- سعدون شلال، **مرجع سابق**، ص. 33.

وهذا السيناريو يعتبر من أسوأ السيناريوهات المقدمة، وذلك للنظرة التشاؤمية التي رجحها، حيث المنطقة لن تنعم بالإستقرار منذ أواخر السبعينات، حيث شهدت أربعة حروب لا تزال تداعياتها حتى الان، وآخرها الإطاحة بنظام صدام حسين، ووقوع العراق في قبضة الولايات المتحدة الأمريكية أفضى إلى تحليل مؤسساتها[1].

ومنها دخلت البلاد في دوامة العنف والصراعات الطائفية والإرهاب مما أثر سلبا على أمن المنطقة، فهذا السيناريو إذا تحقق وتفكك العراق فهو يؤدي إلى عدم إستقرار المنطقة وإنتشار كل مظاهر العنف والإرهاب، لأن العراق دولة محورية في الخليج العربي

السيناريو الثالث: هيمنة إيران النووية على الخليج العربي

إن إمتلاك إيران للقنبلة النووية جعل دول الخليج في قلق وتوتر خوفا من أن تحاول إيران الهيمنة على المنطقة، كما أنها تسيطر على العراق بالإضافة إلى ذلك تمسكها بقوة بإحتلال الجزر الإماراتية وتدخلها في شؤون المنطقة، مما يضر دول مجلس التعاون إلى السعي هي أيضا لإمتلاك السلاح النووي[2].

إن عدم وجود حل للملف النووي الإيراني إمتلاك هذه الأخيرة للقنبلة النووية، نشر حالة من الرعب والقلق داخل الخليج خوفا من سيطرت إيران على المنطقة، والتدخل في شؤونها الداخلية.

السيناريو الرابع: الهيمنة الأمريكية الإيرانية على المنطقة

إن الهيمنة المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، سيكون لهذه الهيمنة تداعيات خطيرة من أبرزها، التنسيق بين الطرفين سيكون على حساب دول مجلس التعاون، مما يجعلها محورا بين واشنطن وطهران، مما يدفع بإيران للتدخل في الشؤون الداخلية للمجلس بموافقة أمريكية[1].

إن هذا السيناريو مستبعد نوعا ما لأن كل من الطرفين تحاول هي الهيمنة على المنطقة من أجل الظفر بثرواتها النفطية والتحكم في ملاحتها، ولا يمكن أن يحصل لان الولايات المتحدة فرضت عقوبات بسبب الملف النووي الذي لم يسوى إلى حد الآن الأمر الذي قد يبعث بحرب جديدة بينهما مما يؤدي إلى عدم الإستقرار.

1- معتز سلامة، "**دورة الحروب المحتملة في الخليج العربي**"، تم تصفح الموقع يوم2016/06/03 ،على الساعة 14:00، للمزيد راجع الرابط: http://www.siyassa.org.eg .

2- "**خمسة سيناريوهات محتملة لمستقبل العراق والخليج**" , **موقع سابق.**

السيناريو الخامس: التفاؤلي

وهنا يتحقق الأمن والإستقرار في المنطقة، ومن أبرز تداعياته غياب التهديدات الإقليمية، إنتشار الامن والإستقرار على الصعيدين الإقليمي والخليجي، الإهتمام اكثر بقضايا التنمية، مما ينعكس تراجعا على الإنفاق على التسلح[1].

إن ما تم تقديمه من سيناريوهات حول توقعات الأمن في مضيق هرمز، نرى بان إستمرار الوضع الراهن هو السيناريو المرجح من خلال انه يمكن أن تتزايد بعض التدهورات في بعض المجالات، ولكن لا يمكن أن تصل إلى السيناريو الكارثي أو التشاؤمي.

1- محمد سعيد الموعد، "**أمن الممرات المائية العربية**"، **مرجع سابق**، ص .54.

في نهاية الفصل الثالث يمكن إستخلاص ما يلي:

إتضح من خلال الدراسة على دول المنطقة يجب توفير الأمن فيها حتى لا تضر ناقلات الطاقة وكذلك على إيران إيجاد حلول لمسألة الملف النووي حتى تستقر المنطقة، بالإضافة إلى ذلك يجب على دول المنطقة الإعتماد على الأنابيب من أجل التوسع أكثر، كذلك إيجاد الحلول للمخاطر التي تواجه نقل الطاقة في المضيق الذي إذا تم إغلاقه له أثر كبير على الطاقة وإقتصاديات الدول المستوردة والمصدرة، ويجب على هذه الدول حل الأزمات الداخلية من أجل إستقرار المنطقة على المدى البعيد.

الخاتمـــــة

شكل مضيق هرمز أهمية بالغة من خلال الدور الكبير الذي لعبه في فترات زمنية مختلفة قديما وحديثا، وبروزه كنقطة تحكم في الملاحة في الخليج العربي هذا ماجعله عرضة لأنظار القوى الأجنبية الكبرى التي ظهرت في المنطقة كالبرتغاليين والبريطانين وأخيرا الولايات المتحدة الأمريكية، واتضحت هذه الأهمية مع تطور إنتاج النفط في دول الخليج العربي بحيث كان الممر والمعبر لجزء كبير من تجارة النفط العالمية، فهو بذلك يعد قلب جيو إستراتيجية الطاقة في المنطقة ، فهاجس التزود بالطاقة شديد الارتباط بأمن المضيق خاصة والمنطقة عامة.

فالمضيق هو العقدة التي تؤرق امن الطاقة الخليجي والولايات المتحدة التي تعبره بوابة الدخول للسيطرة على الخليج العربي، وأي تأثير للحركة البحرية خلال المضيق ستترتب عليه نتائج خطيرة على امن وسلامة نقل الطاقة في المنطقة ككل وأيضا نظرة الولايات المتحدة للمضيق التي تري في نفسها الوصي لتحقيق الأمن فيه وان أي مساس بأمن المضيق يعني التدخل في شؤونها وأمنها،وكذلك ايران الدولة المشرفة عليه، جعلت منه قوة تتحكم به وتلوح بإغلاقه إذ تعرضت لأي اعتداء من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ،وإذ لم ترفع العقوبات التي فرضت عليها بسب برنامجها النووي وان أية محاولة لإغلاقه أو التهديد بإغلاقه يمكن أن يؤثر على حركته الاقتصادية المرتبطة بالأسواق العالمية وخصوصا أسعار النفط المعرضة للارتفاع التي تريد الهيمنة على المناطق الإستراتيجية لضمان طرق التجارة وإمدادات النفط.

ولقد حاولت بعض الدول إلى إيجاد البديل عن مضيق هرمز في نقل الطاقة خوفا من إغلاقه التي طالما كانت ايران النادي الدائم بقرار إغلاقه فلجؤ إلى الأنابيب النفطية لتشكل بديلا عن المضيق ،ولكن ذلك لم يخفي دور المضيق الذي تعتمد عليه دول الخليج وخاصة تلك التي ليس لها منافذ بحرية أخرى غيره.

وبقي تحقيق الأمن في المضيق رهان استراتيجي بين ايران و الولايات المتحدة الأمريكية حيث أن ايران لامتلاكها للأسلحة النووية تحاول السيطرة عليه، الأمر الذي لم يرق للولايات الأمريكية المتحدة فقامت بإرسال أساطيلها إلى منطقة الخليج مما زاد التوتر في المنطقة ككل والمضيق بشكل خاص من خلال المناورات التي تقوم بها ايران في الممر الحيوي مما يؤدي إلى مخاطر كبيرة على نقل الطاقة مثل: "حرب الناقلات" التي كان لها اثر كبير على الاقتصاد .

وبناء على ما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

* إن اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي وما أحدثته من ثورة في تاريخ البشرية قد اظهر الدور الكبير لهذا المضيق من خلال العدد الكبير من ناقلات النفط وصادراته اليومية التي يعتمد عليها اقتصاد معظم دول العالم.

* ان أي محاولة لإغلاق المضيق ستؤدي إلى حدوث كارثة عالمية في سوق الطاقة ويلحقها من مشاكل ارتفاع أسعار النفط عالميا.

* اعتبار أن كل من الكويت والعراق من أكثر الدول تضررا بسب الأزمات التي تحدث في المضيق وذلك لأنه الممر البحري الوحيد لهما.

* كشفت الدراسة عن أهمية مضيق هرمز التي استمدتها من أهمية الخليج العربي قديما وحديثا لهذا كان محط أنظار القوى العالمية الكبرى.

* رغم أن عملية التهديد بالإغلاق لها عواقب على الاقتصاد لكن نجد أن دول الخليج العربي مستفيدة ماليا من ذلك بسب ارتفاع أسعار النفط.

* إن الدول المحيطة بمضيق هرمز من اكبر الدول العالمية في إنتاج النفط وتصديره وتحتوي على احتياطي نفطي كبير.

* إن محاولة ايران إغلاق المضيق أو التهديد بإغلاقه أمام ناقلات النفط العالمية يعني قطع نقل نفط الخليج إلى خارج المنطقة الذي تقدر احتياطاته بأكثر من النصف من الاحتياط العالمي مما يؤدي إلى خلق مشاكل للدول.

* على دول الخليج البحث عن بدائل جديدة لعمليات نقل النفط وتوزيعه، وعدم الاعتماد على ممر واحد مهدد دائما بالإغلاق.

* إن عملية الإغلاق تضع ضغوط على الاقتصاد العالمي من حيث العرض والطلب وأسعار النفط.

* إن استمرار تصاعد التوتر في العلاقات الأمريكية –الإيرانية يزيد من انتشار الخوف والقلق وعدم استقرار الأمن في المنطقة.

* طموح ايران للعب دور محوري في مضيق هرمز من خلال توسيع نفوذها الإقليمي والسيطرة على المنطقة عبر استخدامها للطاقة كورقة ضغط لتمرير مصالحها الجيو إستراتيجية.

* تسعى ايران لا ستثمار موقعها الممتد من مضيق هرمز والخليج العربي الذي يجعلها الممر الأفضل لنفط وغاز المضيق الذي يفتح فرص كثيرة لإيران لتوجه شرقا.

* يمثل مضيق هرمز احد أهم المفاتيح لتزويد الولايات المتحدة بالطاقة وبالتالي يمثل نقطة جذب جغرافي واقتصادي للعمق الاستراتيجي للولايات المتحدة بالمنطقة.

* يشكل مضيق هرمز المفتاح الأساسي في خط ربط أسيا الشرقية مع آسيا الغربية.

وما يمكن قوله في الأخير أن الدور الاستراتيجي لمضيق هرمز وانعكاساته على الأمن الطاقوي في منطقة الخليج العربي فتح لنا جملة من التساؤلات:

– ماهي البدائل والحلول التي يمكن أن تعتمدها الدول في حالة إغلاق المضيق؟

– ما هدف ايران من إغلاق أو التهديد بإغلاق المضيق؟

_ فيما تتمثل الأهداف الخفية لمختلف الاستراتيجيات الغربية في المنطقة؟

_ وإذا كانت الدول المحيطة بمضيق هرمز اكبر الدول العالمية في إنتاج وتصدير النفط فهل مصير العالم مرتبط بهم؟.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ- باللغة العربية :

الكتب:

1- إبراهيم خوري وآخرون، سلطنة هرمز العربية ، سيطرة سلطنة هرمز العربية على الخليج العربي ، الامارات: مركز دراسات الوثائق، 2000 .

2- ابن جزي رحلة ابن بطوطة ،بيروت : دار صادر، 2003 .

3- أبو الحجاج يوسف، دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة تحليلية لملامحها الهامة ، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية،1978 .

4- أبو غزالة، عبد الحليم ، الحرب العراقية الايرانية 1980 -1988 القاهرة : مكتبة مصطفى ،1999 .

5- برحاية حافظ، الصراع الدولي على النفط العربي . بيروت : بيسان للنشر والتوزيع ،2000 .

6- برونشكي كاميلا ، الطاقة والأمن والأبعاد الإقليمية والعالمية في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2007 .

7- جواد علي محمد ، الصراع الامريكي السوفياتي في المحيط الهندي ، البغدادية :منشورات مطبعة الأديب المحدودة ،1986 .

8- حسين عبد الله ، مستقبل النفط العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2000 .

9- حلمي رجب يحي ، امن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الاقليمية والعالمية ، القاهرة : دار النهضة العربية ،1999 .

10- ديفيد لونج وآخرون ، امن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1988 .

11- رخيوت عبد العالم ، دور السلطنة وضمان مساهمتها في حرية المرور لنفط الخليج ، عمان، 1999 .

12- سرحال احمد ، النظم السياسية والدستورية في لبنان والبلاد العربية ، بيروت : دار الباحث ،1980 .

13- سويد ياسين ، الوجود العسكري الاجنبي في الخليج العربي وخيارات دعوة الى أمن عربي اسلامي في الخليج، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2006 .

14- سيد نوفل ، الاوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية، 1972 .

15- شيلي توبي ،تردنيالملاج ، النفط : السياسة الفقر والكوكب ، الرياض : مكتب العبيكان، 2009 .

16- عاطف سليمان ، الثروة النفطية ودورها العربي: الدور السياسي والإقتصادي للنفط العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

17- عبد الحليم مصطفى أحمد، الولايات المتحدة والمشرق العربي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والآداب، 1978.

18- عبد الرحيم مصطفى أحمد، حافة منطقة الخليج إلى منطقة إقليمية. البصرة: منشورات مركز دراسات الخليج العربي، 1975.

19- كلير مايكل، ترجمة أحمد مو، دم ونفط: أمريكا إستراتيجيات الطاقة، بيروت: دار الساقي، 2011.

20- لينبش مايكل، البحث عن الإستقرار في أسواق النفط، أبو ظبي: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.

21-البحارنة محمد حسين، دول الخليج العربي الحديثة، بيروت : كتلة مؤسسات الحياة ،1972 .

22-العتبى منصور حسين، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-2000 ، الإمارات ، مركز الإمارات الخليج للأبحاث ،2008 .

23-العجمي محمد ظافر، امن الخليج العربي وتطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2006 .

24-العيدروس محمد حسن ، تاريخ الخليج العربي الحديث المعاصر ، القاهرة : عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، 1998 .

25-القطب إسحاق يعقوب، الرميحي محمد غانم ، التحضيرات في الوطن العربي منطقة الخليج العربي جغرافيا وتاريخيا ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات، 1978 .

26-المسدي عادل عبد الله ، النظام القانوني لمضيق هرمز في ضوء أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982 عمان : جامعة السلطان قابوس ،2010 .

27-الموعد حمد سعيد أمن الممرات المائية العربية ، دمشق : اتحاد الكتاب العرب ، مكتبة الأسد، 1999.

28-النيشي نجاة ، الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة ، الكويت : المعهد العربي للتخطيط، 2001.

29-الليابيدي محمد مختار، مستقبل الطاقة عربيا وعالميا القاهرة : دار المجاني، 1989 .

30-النجار لبيب ، قصة الخليج تفاعل دائم وصراع متمرد ، القاهرة : دار المجاني، 1989 .

31-أيوب مدحت ،نحو سياسة عربية نفطية ، الإمارات : مركز دراسات التنسيق والمتابعة ،2002

32-المفتي عبد الرحمن عبد العزيز، الخلاف بين إيران والإمارات العربية المتحدة، الأردن: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2014.

33-مرهون عبد الجليل، أمن الخليج، بيروت: دار النهار، 1997.

34-ناصر ناصر علي، مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني، بيروت: دار الفارابي، 2013.

35-هاشم علي عيد وردة، صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة، القاهرة المكتب العربي للمعارف، 2013.

المقالات:

36-تشانغ تري كوبن، «قضية الأمن النفطي في ظل الخارطة الجديدة الجيوغرافية النفط العالمية مع التفكير الإستراتيجي لمسألة الأمن البترولي الصيني»، المركز العربي للمعلومات.

http://groups.google.com/from/#!msg/fayad01/

37-توفت بيتز أراش دويروأورناس«Terrorist targetingand energy security»

http://sciencedirect.com

38-جابر سالم حسام الدين ،«إشكالية إغلاق مضيق هرمز والموقف الخليجي»، مركز الإمارات للدراسات والإعلام. http://www.enax.comluae.asp1

39-جاسم حسين، «بدائل الطاقة ومستقبل النفط والغاز في منطقة الخليج». مركز الجزيرة للدراسات.

http://google/maiqDP.

40-حيدر محمد سيف، «مضيق هرمز على حافة حرب، الإحتمالات والعواقب الإستراتيجية». مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية.

41- سلامة معتز، «دورة الحروب المحتملة في الخليج العربي». http://www.siyassa.org.eg.

42-صفوح خير الدين، «مضيق هرمز للبحوث». www.arabeneg.com/ar

43-عبد العزيز بن عثمان بن صقر، الوضع الإستراتيجي في الخليج العربي: دراسة إستشرافية 2025. مركز الخليج للأبحاث السعودية، 2009. www.aafaqcenter.com

44-المهدي عائشة الخيار النووي الإيراني ،شبكة المعلومات الدولية. http://www.elaf.com

45-الحجي بن فصل أنس، أمن الطاقة....سوق الأسهم...ودور السعودية.

http://www.alektisadial.com/article.php?do=chow∞=1885.

46-القلاب لمياء، الإمارات تستهدف إحتياجاتها من الكهرباء مصادر نفطية.

http://googl/un4rpf.

47-النعيم عبد العزيز سامي، هل تستطيع إيران إغلاق مضيق هرمز؟.

www.saudinergy.net.

48-النجار السيد أحمد، الطفرة النفطية العربية الثالثة: دراسة للملامح والأسباب وآليات التوظيف.

http://goo.gl/unlirpf4rp.

49-مجدي كريم، غلق مضيق هرمز السلاح الأقوى في يد إيران هل تقدم عليه.

www.iraclosethestraitofhormuz

50-مليز روبن، طرق محفوفة بالمخاطر :عبور الطاقة في الشرق الأوسط، معهد بروكنجز، 2016.

http://www.brookings.edu/doha.

51-نوار جليل هاشم محمد، الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز2. www.newasp?fille.

52-هندرسون سايمون ،مضيق هرمز وإيران، تحدي للسياسة الأمريكية». معهد واشنطن، 2011.

http://r.each.com/yt.Aolerk3.

الأطروحات والمذكرات:

53-بيقع عبد الحليم، **الأمن الطاقوي في العلاقات الجزائرية الإسبانية 1995-2014**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2015/2014.

54-دندن عبد القادر، **الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الإستقرار في محيطها الإقليمي، آسيا الوسطى، جنوب آسيا، شرق آسيا**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا في العلوم السياسية، علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012-2013.

55-ذيبان غنام المطيري وضحة، **دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ امن منطقة الخليج 2003-2011**، رسالة مقدمة لنيل شهادة المجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، 2010-2011.

56-عبد الكريم النعاس جمال سالم، **الأبعاد الجيوإستراتيجية لإغلاق مضيق هرمز**، دراسة في الجغرافيا السياسية. قسم الجغرافيا السياسية، كلية الآداب، جامعة عمر المختار، 2011.

57-عميمور ريمة، بوكرش نبيلة، **السياسية الإيرانية في الخليج 1988-1997**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، دراسات استراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الصديق بن يحي، جيجل 2014-2015.

58-قاسي فوزية، **الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، منطق الامننة في الساحل الإفريقي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، علاقات دولية والأمن الدولي، جامعة وهران، 2012-2013.

59-محي الدين الجباري أكبر عمر،**إمكاني انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الإقتصاد، الأكاديمية العربية الدنمارك، 2007-2010.

60-مقيل سعيد قاسم ،**البعد الأمني في إستراتيجية دول الخليج العربي**، أطروحة دكتورا دولة في العلوم السياسية، علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.

المجلات:

61-جمال مظلوم محمد، مضيق هرمز وبدائل المضيق، مجلة الملك خالد العسكرية، 2009.

62-دربة شفيق بسيوني، الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي الثوابت والمتغييرات، **مجلة الفكر الإستراتيجي العربي**، بيروت، عدد 41.

63-سنيقرة عز الدين، من يستطيع إغلاق مضيق هرمز، **مجلة العرب**، المجموعة السعوية للأبحاث والتنسيق، 2012.

64-شلال الطاهر سعدون، واخرون، الإستراتيجيات الإقيلمية والدولية في مضيق هرمز، **مجلة البحوث الجغرافية**، جامعة الكويت، كلية البنات، عدد 14.

65-شلبي يوسف، أمريكا والعجز في حسم الملف الإيراني: خيارات الحرب الكارثية، **مجلة العصر**، 2006.

66-شيانة أيمن، النفط الإفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد، **مجلة إفريقيا**، 2003.

67-طاهر أحمد،أمن الطاقة بين إغلاق مضيق هرمز ومشروع قناة الحجازه، **مجلة العلاقات السعودية الصينية**، عدد 106.

68-فصيح دغيوش عبد العباس، الأهمية الإستراتيجية للموقع البحري العماني، دراسة في الجيوبولتكس، **مجلة كلية الآداب**، جامعة كربلاء، عدد 97.

69-قرم جورج، البيترول والأزمة المراهنة في النظام المالي الدولي ،**مجلة دراسات عربية**، عدد 09، 1983.

70-الرميحي محمد،النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية، **مجلة عالم المعرفة**، الكويت، عدد 52.

71-الشريف حسين. «برامج الطاقة النووية في البلدان العربية». مجلة التنمية، ماي 2011.

72-العكلة وسام الدين، مضيق هرمز بين التهديدات الإيرانية وكمتطلبات القانون الدولي، دراسة تطبيقية على مضيق هرمز في ضوء أحكام القانون الدولي، **مجلة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، جامعة دمشق، مجلد 47، عدد 4، 2011.

73-محمد شحات عبد الغني،التهديدات الإيرانية بإلاغلاق مضيق هرمز، **مجلة شؤون خليجية**، مركز الدراسات الإستراتيجية الخليج، عدد 55، 2008.

74-محاولة الإستغناء عن مضيق هرمز، **مجلة سياسية**، مطبوعات الشركة السعودية للأبحاث والنشر، عدد 398، 1987.

75-مخلفي أمينة،النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة، **مجلة الباحث**، عدد 09، 2011.

76-محمد الراوي صباح،مملكة البحرين التسمية والأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي، **مجلة البحوث الجغرافية**، عدد 02، 2001.

77-الأيوبي هيثم، وآخرون، **الموسوعة العسكرية**، المؤسسة العربية للنشر والدراسات، 1979.

78-قمة الأرض، **مجلة علوم وتكنولوجيا**، عدد 100.

الجرائد:

79-شتيتوي عزة، مليون برميل نفط تعيره يوميا، مؤسسة الوحدة والصحافة والطباعة.

Thawady/print-vewasp ?fillename.

80-عثمان أحمد، هل بدأت حرب الناقلات في مضيق هرمز، جريدة **العرب الدولية الشرق الأوسط**، عدد 11570، 2010.

89-عربي أمال ،الأهمية الإستراتيجية والبدائل...مضيق هرمز،**الإخبارية** ،03-05-2012.

90-عبد الشافعي عصام، مضيق هرمز...وضرورة البحث عن بدائل إستراتيجية خليجية، **جريدة الوطن**، الشرق الأوسط 2011.

91-الظريفي عادل بن زيد، سيناريو الحرب من يستطيع إغلاق مضيق هرمز، **جريدة الرياض**،2016.

92-النعيمي يوبي،تهديد إيران بإغلاق مضيق هرمز، رفع أسعار النفط 4 دولارات،**جريدة القدس**، عدد 7016، 2012.

93-الوادي فؤاد،مضيق هرمز عنق الزجاجة التي ينحشر فيها العرب، الشريان الذي يندفق عبره طاقة العالم، **جريدة الثورة**، قاعدة الحدث، 2012.

Thawra.sy/print-vewasp ?fillename

94-الموسوي علي،2.2 نسبة زيادة إستهلاك الطاقة في العالم حتى 2035، **جريدة الوسط**، 2010.

95-مضيق هرمز أهمية عالمية وإقتصادية، أهمية عالمية وإقتصادية، **صدى بيروت**.

www.en.choberut.com/newpl?action

96-إيران تحذر أمريكا من إستهداف ناقلات النفط في الخليج يؤدي إلى كارثة عالمية، **يومية القدس**، www.alquds.cok 2012/12/13.

97-العراق أكبر خاسر من إغلاق مضيق هرمز، **يوميةالعربية**، 2012.

98-اكتفاء امريكا ذاتيا وإغلاق مضيق هرمز يهددان نفط الخليج، **جريدة العربية**، 2013.

www.alarabiya.net

99-ذروة النفط مشكلة تهدد العالم، **جريدة اليوم**، 08-04-2016. www.alyaum.com

100-ذروة النفط،**جريدة اليوم**، 09-04-2016. www.alyaum.com

101-إنهيار أسعار النفط وتداعياتها، **جريدة الثورة**، 2016/04/08. www.thawra.com

102-الإمارات للطاقة النووية، **مؤسسة الصحافة**، 10-04-2016.

. http://googl/diouqw

103-أزمة غاز بروم تتصاعد مجدد لتثير مخاوف أوروبية، **شبكة الأخبار الأمريكية**، 03-04-2016.

. http://arabic.cnn.com

104-الطاقة ومصادر الطاقة غير المتجددة، **مؤسسة الصحافة والطباعة**، 30-03-2016.

www.qalqilia.edpsrenewehtm

105-مصادر الطاقة البترول أقصر مصادر الطاقة،**جريدة العربية**، 2016.

www.alribiyadh.com

106-أزمة الملف النووي الإيراني، محاضرة لوكالة **أنباء الصين**، 2008.

المراجع باللغة الأجنبية:

In English languaee

Books :

108-Carlos Bascual، and evezambertakis, **greoplitis of energy : fromsecurity to suvival**، Washington : the brookings institution press، 2010.

109-Gal luf tannekorin، **Energy security challenges for the 21 cenlury**.

110-Gordesman anthony، H**, Iran, oil and strait of hormuz center for strategic**, **and International**، Washington، 2007.

111-Jame Bruce, **chaking the strait**, I'ame'ssintelliguce. 1996.

112-Gawdet blegat ،**Europ4s energy security**،2006.

113-Jonthan Elkind، Energy security **: call for a brooder a gerands**، Washington.

114-Michael klar،**In panl (ed) securitystdies an introduction**، London، 2008.

115-Ranzani RK, Imangone, Gerard، **The persian Gulf and the strait of hormuz** Nehterlands, 1979.

Journals :

116-Amun, **Politicaland strategic issues in the Persian**، Alrabiangulf, Ltd Glasgow, 1984.

117-Edward mors, **A view politicaleconoming of oil**، Journal international articles

118-Explosin at، Iran oil Refinery kills four during،

www.thenatioal.ae/news/wold.

Magazine .

119-Christianwnger, conceptualizing energy security workingpapercanbigeworking, in économes, London, 2011.

120-Golf reslearch center, **security vérisme**, reserch Bulletin, Issue N 06, Vol 3, 2007.

الفهـــارس

فهـــرس الأشكال والجداول

عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01 : حدود مضيق هرمز	14
الشكل رقم 02: عمق المياه بالخليج العربي وهرمز	16
الشكل رقم 03: أهم الجزر في مضيق هرمز	18
الشكل رقم 04: التوزيع المكاني لمحطات النفط الرئيسية بالخليج العربي	27
الشكل رقم 05: أهمية مضيق هرمز في عمليات النقل اليومي للنفط	30
الشكل رقم 06: أهم خطوط الأنابيب في المنطقة	81
الشكل رقم 07: رسم بياني يمثل الهجمات الإرهابية على النفط والطاقة	86
الشكل رقم 08 : تهديدات تطال أمن الطاقة	88
الشكل رقم 09: تأثير إغلاق مضيق هرمز على الطاقة	89

عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01: أهم الدول المصدرة عن طريق هرمز	28
الجدول رقم 02: يوضح معدل الإستهلاك للنفط بدول الخليج	64
الجدول رقم 03: يوضح إحتياطات النفطية المؤكدة بدول الخليج العربي	65

فهـــرس الموضوعات

فهـــــرس الموضوعات	
آية قرآنية	///
إهداء	///
شكر	///
ملخص	///
Abstract	///
مقدمة.....	**02**
الأهمية الجيواستراتيجية لمضيق هرمز.....	**11-39**
الجغرافيا السياسية لمضيق هرمز.....	**11**
الموقع الجغرافي لمضيق هرمز.....	**11**
حدود مضيق هرمز.....	**13**
عمق المضيق.....	**15**
أهم الجزر التابعة للمضيق.....	**16**
الجزر التابعة لسلطنة عمان.....	**16**
الجزر التابعة لدولة إيران.....	**17**
الأهمية التاريخية لمضيق هرمز.....	**19**
مضيق هرمز بين الماضي والحاضر.....	**19**
التنافس الدولي للسيطرة على المضيق.....	**22**
الأهمية الاقتصادية لمضيق هرمز.....	**24**
مضيق هرمز بعد اكتشاف النفط.....	**25**
صادرات النفط عبر المضيق.....	**27**
الأهمية الإستراتيجية للمضيق بالنسبة للخليج العربي.....	**31**
الخليج العربي: دراسة في الموقع والأهمية.....	**31**
التنافس الدولي على الخليج العربي.....	**33**
بداية التنافس الدولي على الخليج.....	**33**
تاريخ الوجود البريطاني.....	**34**

فهـــرس الموضوعات

الطريق إلى الاتحاد.....	**35**
مضيق هرمز ومصالح دول الخليج العربي.....	**36**
الأمن الطاقوي في منطقة الخليج العربي.....	**73-41**
الأمن الطاقوي المفهوم والأنواع.....	**42**
مفهوم الأمن الطاقوي.....	**42**
الوفرة Availability.....	**44**
الموثوقية Reliability.....	**45**
القدرة Affordability.....	**45**
تحولات الطاقة.....	**46**
الطاقات الغير متجددة (الناضبة).....	**47**
النفط.....	**47**
الفحم الحجري.....	**47**
الغاز الطبيعي.....	**48**
الطاقة المتجددة.....	**49**
الطاقة الشمسية.....	**49**
الطاقة المائية.....	**50**
الطاقة الهوائية.....	**50**
التأثيرات الجيوسياسية للطاقة.....	**50**
سياسات العرض والطلب على الطاقة.....	**51**
النفط عامل استقرار أو عدم استقرار.....	**54**
معادلة الطاقة والأمن في منطقة الخليج العربي	**57**
النفط كمورد طاقوي في الخليج العربي.....	**57**
النفط المصدر الرئيسي في الخليج.....	**61**
معدل الاستهلاك النفطي بدول الخليج.....	**63**
الاحتياطي النفطي بدول الخليج.....	**64**
الوضع الإقليمي والدولي لمنطقة الخليج بعد اكتشاف النفط.....	**65**
الولايات المتحدة الأمريكية وإيران أثناء حكم الشاه.....	**66**
الولايات المتحدة وإيران بعد انتصار الثورة الإسلامية.....	**66**

فهـــرس الموضوعات

تحديد المصالح الأمريكية في منطقة الخليج.....	**67**
الحظر النفطي عام 1973 وانعكاساته على الولايات المتحدة.....	**67**
التغييرات التي طرأت على سياسة الولايات المتحدة بعد حظر النفط اتجاه الخليج.....	**68**
الولايات المتحدة وضمان أسعار النفط.....	**69**
الأمن واللاأمن الطاقوي بين الوفرة وندرة الموارد.....	**70**
ارتفاع احتياطات النفط والغاز في دول الخليج العربي.....	**70**
التعاون الخليجي.....	**71**
الفرص والتحديات القائمة.....	**71**
سياسة الولايات المتحدة.....	**72**
الزيادة في الإنتاج العراقي.....	**73**
الإنعكاسات الإستراتيجية لمضيق هرمز على الأمن والطاقة في منطقة الخليج العربي	**76-104**
التداعيات الأمنية في مضيق هرمز.....	**76**
حرب الناقلات.....	**76**
حرب الأنابيب.....	**78**
أثر العامل النووي الإيراني.....	**81**
أمن الطاقة في مضيق هرمز.....	**84**
المخاطر التي تواجه نقل الطاقة.....	**84**
تأثير إغلاق المضيق على الطاقة.....	**88**
الآثار الجيو إستراتيجية لإغلاق مضيق هرمز.....	**92**
الدول المتضررة من إغلاق المضيق.....	**92**
تأثير المضيق على دول المنطقة.....	**93**
مستقبل الأمن والطاقة في مضيق هرمز.....	**95**
التقديرات العالمية لطلب نفط الخليج.....	**95**
الرؤية المستقبلية للأمن في مضيق هرمز.....	**98**
سيناريو الأول: إستمرار الوضع الراهن (الأزمة الممتدة).....	**100**
السيناريو الثاني: سيناريو كارثي.....	**100**
السيناريو الثالث: هيمنة إيران النووية على الخليج العربي.....	**101**
السيناريو الرابع: الهيمنة الأمريكية الإيرانية على المنطقة.....	**101**

فهـــرس الموضوعات

السيناريو الخامس: التفاؤلي.....	**102**
خاتمة.....	**107-105**
قائمة المصادر والمراجع.....	**109**
فهرس الأشكال والجداول.....	**119**
فهرس الموضوعات.....	**120**

University 08 May 1945 –Guelma–
Faculty of Law And Political sciences
Departement Of Political sciences

The Stratigic Role Of The Strait Of Hormuz And its Reflections Energy Security In The Arabian Gulf

THESIS SUBMITTED TO GUELMA UNIVERSITY IN PARTIAL FULFILLMENT OF THE REQUIREMENT FOR THE OPTION MASTER DEGREE

SPECIALITY : INTERNATIONAL RELATIONS AND SECURITY STUDIES.

Prepared by :

- Samiha Ghalmi
- Kenza Achacha

Supervised by :

- Abdel-Ghani DENDEN

2015/2016